وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

السياسة الاستيطان الفرنسية في الجزائر

من 1870م -1900م

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر

إعداد الطالبتان :

- عائدة فوزاري
- هبة لعياشة

اشراف :

د. ياسر فركوس

أعضاء لجنة المناقشة

الرقم	الأستاذ	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة
1	شايب قدادرة	أستاذ التعليم العالي	رئيسًا	8 ماي 1945 قالمة
2	ياسر فركوس	أستاذ محاضر "ب"	مشرفًا ومقررا	8 ماي 1945 قالمة
3	الحواس غربي	أستاذ محاضر "ب"	عضوا مناقشا	8 ماي 1945 قالمة

السنة الجامعية:2019م-2020م

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى:

﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ *خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ *اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ *الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ *عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾

العلق(1-5).

شكر وعرفان

للأستاذ ياسر فركوس "أبو عمار" :

اليك... يامن يقف التكريم عاجزا عن تكريمك.

اليك... يامن تعجز الكلمات عن ذكر فضلك

اليك...يامن لو أتينا بالتقدير كلمة ما وفي ببعض قدرك.

اليك...منا كل الحب والود والوفاء.

اليك...لا تحمل قواميسنا كلمة شكر أو عبارة امتنان تعبر عن مدى احترامنا وتقديرنا

لعل دعواتنا بالخير لك تطرق أبواب السماء فتكون أبلغ من حروفنا المتلاشية في هذه اللحظة، شكرنا لك يستحق مذكرة كاملة

أستاذنا بارك الله عطاءك....ورزقك جنانه.

الاهداء

الحمد لله الذي أنارلي طريقي وكان لي خيرعون، الحمد لله حمدا كثيرا، الى من كان سببا في وجودي على هذه الأرض، الى من وضعت الجنة تحت أقدامها، الى التي أنحني لها احتراما وحبا وتقديرا الى أمي الغالية "وردة" يا وردتي أطال الله في عمرها.

الى من أدين له بحياتي، الى من كان شمعة تضيئ لي طريقي، الى من أكن له التقدير والاحترام والعرفان أبي " الحاج عبد الحق" أطال الله في عمره.

الى كل فرد من عائلتي أخوتي: بسمة، بشرى، صالح، أنيس، وعد مياسين.

الى شريك حياتي المستقبلي الذي كان لي سندا خلال المسارالجامعي،

الى كل أساتذتي من الابتدائي الى الجامعة.

الى شريكتي في العمل فوزاري عائدة،

الى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع وأسأل الله عزوجل أن يوفقنا لما فيه الخيرلنا ولي وطننا انه نعم المولى ونعم النصير،

لعياشة هبة

الاهداء

في سبيل الله والنبي الأكرم عليه أزكى الصلاة و أتم السلام، لك ربي أسجد سجود الشكر داعيا اياك أن تنفع بهذا العمل كل من قرأه وتجعله صدقة جارية في مماتنا.

أهدي ثمرة مجهودي هذا الى:

الوالدين الكريمين حبا و اكراما وعرفانا بجميل صنعهما، اللذان سهرا على تربيتي وتعليمي، أطال الله في عمرهما وبقيا الي ذخرا وفخرا.

الى روح جدي الطاهرة رحمة الله عليه ، وجدتي أطال الله في عمرها.

الى القلوب الطاهرة والنفوس البريئة الى رياحين حياتي اخوتي بسمة و ابنها محمد أمين، ومحمد وسالم ومروى وصفاء وسلسبيل، أمينة و ايلين.

الى كل أخوالي من عائلة جبابلة.

صديقتي وشريكتي في هذا العمل هبة لعياشة،

الى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع و أتمنى من الله تعالى أن يوفقنا لما نحبه ويرضاه.

فوزاري عائدة

قائمة المختصرات:

الرمز	الترجمة
ط	الطبعة
ط خ	طبعة خاصة
م	مجلد
ج	جزء
تر	ترجمة
تح	تحقيق
دط	دون طبعة
دس	دون سنة
ص	الصفحة
ص ص	صفحات متتابعة

المقدمة

المقدمة:

لم يكن الاحتلال الفرنسي للجزائر صدفة أو وليد الساعة، بل هو فكرة تعود الى القرن 16م، فاستعمارها للجزائر يعتبر تحقيقا لحلمها القديم الهادف الى تكوين امبراطورية تمتد من البحر الأحمر شرقا الى المحيط الأطلسي غربا، بالرغم من كثرة جنود المستعمر وتطور الأسلحة وشدة عنف المستعمر وقساوته وتعدد أساليبه بغرض السيطرة واخضاع وادماج شعب بأكمله والقضاء على الشخصية الاسلامية، الا أن هذا الاحتلال لم يكن سهلا فقد اصطدم بمقاومة عنيفة واجهته بكل ما تملك من قوة في سبيل المحافظة على الوطن والدين واللغة، والعادات والتقاليد العريقة.

لقد أدركت فرنسا منذ البداية أن مستقبلها الاستعماري في الجزائر مرتبط بمسألة الاستيطان الذي اشتد أكثر في الفترة ما بين (1870م-1900م)، وهذا ما عرفته الجزائر منذ الأيام الأولى للاحتلال. مرت السياسة الفرنسية بعدة مراحل منذ سنة 1830م، الا أن الأهداف كلها كانت واحدة، فإلى جانب التوسع والسيطرة على الأراضي الجزائرية اتبعت فرنسا سياسة استيطانية خطيرة جدا، اعتمدت على التهجير من فرنسا خاصة وأوروبا عامة، فكانت مسألة الأراضي هي المسألة الأولى التي مسها الاستيطان، حيث قامت بالاستيلاء على أراضي الأهالي وانشاء القرى الاستيطانية وتسليمها الى المستوطنين، ضف الى فرض قوانين تعسفية في حق الأهالي لعل من أهمها:

- القانون المشيخي أو مثل ما هو معروف باسم سيناتوس كونسيلت في 14 جويلية 1865.

- قانون وارني أو العقار الصادر في 26 جويلية 1873.

- قانون الأهالي أو الأنديجينيا الصادر في 2 فيفري 1881م.

أهمية الموضوع:

وادراكا منا لأهمية دراسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر في فهم جوانب متعددة من السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، فقد تناولنا هذا الموضوع تحت عنوان السياسة الاستيطانية في الجزائر (م1870-1900م).

وتكمن أهمية هذا البحث في كونه يعالج أحد الجوانب الاستعمارية الفرنسية في الجزائر التي ظلت غامضة، ويأتي هذا البحث كمحاولة للوقوف على أهم التشريعات والقوانين التي تدعم السياسة الاستيطانية وأثارها على المجتمع الجزائري.

أهداف دراسة الموضوع:

نهدف من خلال دراستنا لهذا الموضوع الى:

- توضيح السياسة الاستعمارية في الجزائر خاصة في الفترة ما بين 1870-1900م.

- ابراز أهم القوانين التعسفية الظالمة في حق الأهالي لتجريدهم من ممتلكاتهم وأرزاقهم لأن نجاح المشروع الاستيطاني لا يعتمد على التهجير فقط بل القيام باحتياطات عقارية.

- مخلفات السياسة الاستيطانية في الجزائر وانعكاساتها على المجتمع الجزائري.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك العديد من الأسباب التي دعتنا الى اختيار هذه الدراسة وهي مقسمة الى قسمين أسباب ذاتية وأخرى موضوعية.

-الأسباب الذاتية:

-رغبتنا الشخصية في دراسة المواضيع ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية خلافا للمواضيع السياسية ذات الطابع الرسمي.

-رغبتنا في دراسة المواضيع المتعلقة بالسياسة الفرنسية في الجزائر وما تخلفه من أضرار على المجتمع الجزائري.

-الأسباب الموضوعية:

قلة الدراسات الأكاديمية التي تتناول هذه المواضيع خاصة على مستوى الكلية.

التعمق أكثر في دراسة مرحلة الحكم المدني الذي شهدته الجزائر ابان الجمهورية الثالثة خاصة الفترة ما بين 1870-1900م.

العمل على اظهار أساليب فرنسا الماكرة للوصول الى أهدافها.

تفحص أهم التشريعات القانونية لاكتشاف أساليب الاستيطان.

وتتمثل الاشكالية الرئيسية لهذا البحث في دراسة سياسة الاستيطان في الجزائر (1870م-1900م) التي أرادت سلب ممتلكات الجزائريين وابقائهم تحت رحمة المستوطنين.

كيف جسد الاستعمار الفرنسي سياسته الاستيطانية في الجزائر؟ والى أي حد كانت نتائجه وخيمة على الهوية الجزائرية؟

وللإحاطة بهذه الاشكالية من مختلف جوانبها، قمنا بطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية:

-ماهي سياسة الاستيطان؟ وكيف تم التوسع الجغرافي للمستوطنين؟

-بماذا تميز نظام الحكم العسكري في سياسة الاستيطان؟ وما هو دور المكاتب العربية الذي لعبته في تدعيم الاستيطان؟

-ما هي ظروف قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة؟

-كيف كانت انعكاسات هذه السياسة على الجزائريين؟ وفيما تمثلت ردود أفعالهم؟

خطة البحث:

وللإحاطة بالموضوع من مختلف جوانبه عالجناه وفق خطة تتألف من مقدمة وفصل تمهيدي وثلاثة فصول وخاتمة وقائمة المصادر والمراجع والملاحق، فالفصل التمهيدي جاء بعنوان مشروع الاستيطان الفرنسي في الجزائر، حيث تم التطرق الى مفهوم الاستيطان وكذلك التوسع الجغرافي للمستوطنين في الأراضي الجزائرية، بالإضافة الى قوانين ترسيخ الاستيطان الفرنسي قبل 1870 في هذا الفصل بالذات اعتمدنا فيه على مجموع من المراجع لعل أهمها أحميدة عميراوي كتابه من تاريخ الجزائر الحديث كذلك بوضرساية بوعزة كتابه سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830-1930 وانعكاساتها على المغرب العربي وغيرها.

أما الفصل الأول فكان تحت عنوان السياسة التوسعية للاستيطان قبل قيام الجمهورية الثالثة 1870م، وقد قسمناه الى ثلاثة مباحث تناولنا في المبحث الأول الهجرة الأوروبية الى الجزائر، أما الثاني فيه النظام العسكري في سياسة الاستيطان، أما الثالث فيحتوي على دور المكاتب العربية في تدعيم الاستيطان، فقد اعتمدنا في هذا الفصل على مجموعة من المصادر والمراجع من بينها نجد صالح عباد كتابه الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830-1930، كذلك شارل روبير أجيرون كتابه المجتمع الجزائري في مخبر الايديولوجية ضف الى ليل الاستعمار لفرحات عباس.

أما بخصوص الفصل الثاني فقد كان بعنوان الاستيطان المدني في ظل الجمهورية الثالثة 1870-1900، وتناولنا فيه ثلاثة مباحث فالأول كان بعنوان سقوط الامبراطورية الفرنسية الثانية م1852-1870م، بالإضافة الى المبحث الثاني الذي يحتوي على قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة، أما الأخير بعنوان القوانين التي في عهد الجمهورية الثالثة 1870م-1900م، هذا الفصل وثقناه بمجموعة من المصادر والمراجع من بينها نجد السياسة الفرنسية في الجزائر من 1830-1959 لجلال يحي كذلك لدينا تاريخ الجزائر المعاصرة لشارل أندري جوليان والاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر (1830-1962) لجمال خرشي.

أما الفصل الثالث والأخير جاء بعنوان الأثار المترتبة عن سياسة الاستيطان وموقف الجزائريين منه والذي قسم بدوره الى ثلاثة مباحث تضمنت الأثار الاقتصادية لسياسة الاستيطان وكذا الأثار الاجتماعية لسياسة الاستيطان، وأخيرا موقف الجزائريين من هذه السياسة الذي اعتمدنا فيه على المختصر في تاريخ الجزائر لصالح فركوس وكذلك السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830-1930 لصالح حيمر، وقد أنهينا بحثنا بخاتمة استعرضنا فيها أهم النتائج المتوصل اليها اضافة الى الملاحق وقائمة المصادر والمراجع وفهرس الموضوعات.

أهم المصادر والمراجع المتبعة في البحث:

ان جهدنا المتواضع المبذول لخدمة هذا البحث تطلب منا الاطلاع على كل ما يخدم بحثنا، فكثير من الكتب احتوت في أحد فصولها على سياسة الاستيطان في ظل الجمهورية الفرنسية الثالثة والتي خدمتنا كثيرا منها:

- صالح عباد كتابه المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1900م.
- صالح عباد كتابه الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830-1930م.
- عمار بوحوش كتابه التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م.
- بوعزة بوضرساية كتابه سياسة فرنسا البربرية في الجزائر (1830-1930) وانعكاساتها على المغرب العربي.
- يحي بوعزيز كتابه سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية.
- فرحات عباس كتابه ليل الاستعمار.

- أحمد توفيق المدني كتابه هذه الجزائر.

- خرشي جمال كتابه الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر(1830-1961).

- وكذا الاستعانة بمراجع متعددة للدكتور أبو القاسم سعد الله.

- المؤرخ شارل روبيير أجيرون و كتبه المتعددة.

المنهج المتبع:

من أجل التحكم المنهجي نسبيا في المادة المعرفية، وانطلاقا من المادة المصدرية والمرجعية، اعتمدنا على المنهج التاريخي السردي والتحليلي الذي يفرض نفسه خاصة ونحن في بداية مراحلنا من أجل الخوض في غمار البحوث التاريخية، وذلك لتتبع الحقائق ووصفها وعرضها عرضا كرونولوجيا متصاعدا ، خاصة تلك الممارسات التعسفية في حق الجزائريين.

صعوبات البحث:

وككل بحث من البحوث واجهتنا مجموعة من الصعوبات لعل من أهمها:

- الأزمة الصحية العالمية التي شهدها العالم وهو انتشار فيروس كورونا الذي أدى الى فرض حجر صحي مما أدى الى اعاقتنا في جلب المادة العلمية والاتصال بأهل الاختصاص للاستفادة منهم.

-صعوبة الموضوع، كونه موضوع عميق ويتطلب دراسة مفصلة بالإضافة لأبعاده المختلفة، حيث يجمع الجوانب التاريخية والقانونية، والسياسية والاقتصادية ومهارات متعددة.

التقيد بالزمن المحدد وهو ما أدى بنا الى عدم اعطاء المزيد حول هذا الموضوع.

شح ما كتب عن الموضوع، ذلك أن المادة العلمية التي تخص هذا الموضوع قليلة جدا في بعض الجوانب.

الفصل التمهيدي: مشروع الاستيطان الفرنسي في الجـــزائري.

- المبحث الأول: مفهوم سياسة الاستيطان.
- المبحث الثاني: التوسع الجغرافي للمستوطنين في الأراضي الجزائري.
- المبحث الثالث: قوانين وقرارات ترسيخ الاستيطان قبل 1870.

المبحث الأول: مفهوم سياسة الاستيطان:

للتطرق الى تعريف السياسة الاستيطانية يجدر بنا أولا التطرق الى تعريف الاستيطان.

يعرف الاستيطان على أنه هو انتقال كتلة بشرية من مكانها وزمانها الى مكان وزمان آخر، حيث تقوم الكتلة الواحدة بإبادة السكان الأصليين او طردهم أو استعبادهم أو خليط من كل هذه الأمور.[1]

يعرف كذلك على أنه هو محو شخصية الشعب الأصلي المستهدف بالاستيطان سلميا عن طريق غلبة العنصر المهاجر عدديا ومن ثمة صبغ المنطقة بشخصيته وثقافته وتقاليده، مما يؤدي طبيعيا الى تراجع العنصر الأصلي عدديا وثقافيا وحضاريا[2].

كما أنه يعتبر ظاهرة بشرية تاريخية مرتبطة بالظروف السياسية والاجتماعية الديمغرافية والطبيعية[3]، ويعني بالضرورة الحديث عن مصادرة الأرض، لأن السيطرة على هذه الأرض يعني كسب الشرعية في البقاء.[4]

كما أن الاستيطان يمر بثلاث مراحل أساسية تمثل حلقات في سلسلة واحدة وهي: الهجرة الاستيطانية والاستعمار الاستيطاني والدولة الاستيطانية.[5]

كذلك هو أن تقوم دولة باحتلال أرض دولة أخرى بالقوة، وتعمل على تهجير أبناء البلد المحتل، ومن ثم توطين أفراد منها داخل البلاد المستعمرة، والاستيلاء على أراضيها من قبل المستوطنين بقوة دولتهم الاستعمارية.[6]

وانطلق الاستعمار الاستيطاني من مقولة الرجل الأبيض المتفوق والحضارة الأوروبية المتطورة وتختلف الشعوب في آسيا وإفريقيا، ووجوب استعمارهم لنشر الحضارة الغربية والديانة المسيحية، وكانت الأرض والثروات هي الهدف الأساسي للمستوطنين بدعم من الدول الاستعمارية، وكانت شهيتهم للأرض لا يمكن إشباعها، كما كانت جهودهم ونشاطاتهم لطرد السكان الأصليين بالإبادة والإرهاب لاتقف عند هذا الحد، بل ابتكروا الخدع والأكاذيب والجيل لتبرير اغتصابهم المزيد من الأرض والثروات بالقوة واستعمارها.[7]

---

[1]- عبد الوهاب المسيري، الصهيونية والعنف ... من بداية الاستيطان الى انتفاضة الأقصى، ط2، دار الشروق، القاهرة، 2002م، ص 101.

[2]- عبد المالك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، دراسة تاريخية مقارنة، عالم المعرفة، الكويت، 1978م، ص 9.

[3]- أحميدة عميراوي، من تاريخ الجزائر الحديث، ط2، دار الهدى، الجزائر، 2009م، ص 70.

[4]- نفسه، ص 73.

[5]- عبد المالك خلف التميمي، المرجع السابق، ص 11.

[6]- حسن موسى محمد العقبي، مالك بن نبي وموقفه من القضايا الفكرية المعاصرة، مذكرة لنيل درجة الماجستير في العقيدة والمذاهب المعاصرة، الجامعة الاسلامية بغزة، فلسطين، ب.غ.م، 2005م، ص 75.

[7]- حسين غازي، الاستيطان اليهودي في فلسطين من الاستعمار الى الإمبريالية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003م، ص 7.

ومن خلال هذه التعريفات نعرف السياسة الاستيطانية على أنها التوطن في أرض محتلة وذلك يعني استيطان جماعة بشرية أرضا وفق خطة مدروسة ووفق أهداف محددة، وممارسة على سكانها الأصليين شتى ضروب التمييز العنصري وإنكار وجود السكان الأصليين ويكون الاستيطان في نمطين ذات طابعين هما:

- استيطان عسكري واستعماري، وصناعي، وحضري، وريفي؛
- استيطان اختياري أو اجباري، أي يختار المستوطنين المكان أو يحيروا على الانتقال إليه.[1]

ومثال على هذا نجد أن الاستيطان الأوروبي قام بتشجيع على الهجرة إلى الجزائر مثلا وبالتالي فإن الاستيطان الفرنسي في الجزائر هو جزء من هذا الاستيطان الأوروبي الذي عرفه العالم.[2]

عمل الاستعمار على تشجيع الاستيطان لإيجاد شعب فرنسي بالجزائر فأقام قوى جديدة (المستوطنات) فأصبح مشردو أوروبا يتمتعون بحق المواطنة، أما أغلبية الجزائريون اعتبروا أهالي وجردوا من هويتهم الوطنية. [1]

ويعتبر الاستيطان في الجزائر وذلك بعد غزوها هو العنصر الأساسي للاحتلال من أجل جعل الجزائر جزءا لا يتجزأ من فرنسا حيث كان جوهر العملية الاستيطانية فاعتمد فيه السياسيون الفرنسيون على القوانيين المختلفة ليكون عمل مخطط ومتقن. [3]

وقد كانت سياسة الاستيطان عبارة عن كتلة اجتماعية واحدة متكاملة لغويا، ثقافيا ودينيا وعصب الحياة الاقتصادية والسياسية والادارية في الجزائر في ظل الاستعمار، وسلب كل المقومات الفكرية والانسانية وحريته للإنسان الجزائري حتى يظل طابعه الأساسي هو الخضوع والعمل.[4]

وتعتبر سياسة الاستيطان من أحظر العوامل التي أثرت تأثيرا مباشرا على التركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري،[5] وكانت هذه السياسة الفرنسية واضحة المعالم في تقارير الجواسيس الفرنسيين أمثال الضابط **"بوتان"** صاحب مشروع احتلال

---

[1]- الموقع الالكتروني الموسوعة العربية، 14:45، 2020/02/16، (http// www.arab-ency.com).

[2]- أحميدة عميراوي، المرجع السابق، ص 70.

[3]- رحيم محياوي، دراسة مستقبلية الاستيطان والتوطين الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، 2006م، ص 7.

[4]- الطيب بن براهيم، الاستشراق الفرنسي وتعدد مهامه خاصة في الجزائر، دار المنابع، الجزائر، 2004م، ص ص157-160.

[5]- بوضرساية بوعزة، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830-1930 وانعكاساتها على المغرب العربي، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010م، ص 111.

الجزائر، وقد جسدتها الحملة العسكرية سنة 1830م التي فتحت الباب للاستيطان في الجزائر على مصرعيه مما أدى الى توافد المعمرون من حثالة المجتمع الأوروبي على طرد السكان و الاستيلاء على أراضيهم بمعية من الادارة العسكرية.[1]

[1]- بوضرساية بوعزة، المرجع السابق، ص 119.

المبحث الثاني: التوسع الجغرافي للمستوطنين في الأراضي الجزائرية:

منذ سنة 1830 الى غاية 1871 عرفت فرنسا نظما مختلفة، منذ النظام الملكي الى لويس فيليب الى الجمهورية الثانية الى الامبراطورية الى الجمهورية الثالثة، بقيت البرجوازية الفرنسية متمسكة بأهداب احتلال الجزائر التي لم يكن يقطنها اكثر من 5 ملايين نسمة.[1]

احتلوا الجزائر وانهمكوا في السلب والنهب واستنزاف ثروات البلاد، واسترقاق رقاب العباد ونزع الأراضي من يد أصحابها، فلم يراعي المستعمرون في نزعة الملكية عرفا ولا ذمة. اغتصبوا عنوة في القرى والنواحي الساحلية، كما اغتصبوا عنوة الممتلكات الجماعية.[2]

وبعد عودة كلوزيل[3] الى الجزائر سنة 1835 أصدر بيانا نزجه بالوعد والوعيد، فوعد الجانب الأوروبي بفتح أبواب الاستعمار وذلك بتشجيع الهجرة الأوروبية الى الجزائر ليجعل منها أرضا تضاهي أمريكا وقال أنه جاء لفتح أبواب التجارة والأعمال الاستعمارية واستغلال الأرض، فقد فعل كلوزيل كل ما في وسعه ليجعل الجزائر مستعمر تعج برؤوس الأموال الأوروبية وتوزع فيها الأراضي على كل قادم من أوروبا وتوفر أيضا مختلف المغريات للإقامة والاستيطان.[4]

لقد نشطت حركة الاستيطان الأوروبي نشاطا واسعا ومكثفا بالجزائر ابتداءا من عامي 1870 و1871 واتجهت نية الادارة الاستعمارية الى غزو أرياف الجزائر الداخلية وتوطين العنصر الأوروبي بها وتقديم الأراضي له بالمجان شرط الاقامة الاجبارية بها.[5]

وكانت الارض توزع على حثالات الفرنسيين العاطلين فأنشأت الادارة أول الأمر 42 مركزا استعماريا، وزعتها بالمجان على 20 ألف من الباريسيين، نقلوا بنفقة الحكومة الى أرض الجزائر، ووزعت عليهم الأرض التي ذهب أهلها شهداء بين السيف والنار.[6]

---

[1]- فرحات عباس، ليل الاستعمار، تر: أبو بكر رحال، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005م، ص54.

[2]- نفسه، ص 56.

[3]- كلوزيل، هو الكونت كلوزيل ولد في 1772 تولى وظيفته في الجزائر حوالي 58 سنة امتاز عهده بالغطرسة والعنف تولى الجزائر مرتين تقلد عدة وظائف في الجيش مات سنة 1843، أنظر أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1992م، ص 36.

[4]- نفسه، ص 62.

[5]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م، ص 31.

[6]- أحمد توفيق المدني، هذه الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 2001م، ص 96.

فبعد حرب عام 1870 الفرنسية البروسية رحلت فرنسا سكان الالزاس واللورين الى الجزائر وسلمتهم 10 آلاف هكتار من الأراضي ولما كان أغلبهم من العمال والتجار والصناع فشلوا في أعمالهم الفلاحية ولم يستقر منهم لممارسة الفلاحة سوى 387 عائلة ضمن 1183 عائلة مهاجرة فقد أنفق على نقلها واسكانها 6500 فرنك، فبسبب هذا اتجهت فرنسا الى جنوب شرق فرنسا وترحيل عدد من الفرنسيين لتطوير حركة الاستيطان الأوروبي فهجرت عدد كبير من العائلات وتنازلت لها مجانا على 34726 هكتارا ما بين 1881 و1882 وأنشأت أكثر من 197 قرية استيطانية أسكن بها 30 ألف شخص، غير أن هؤلاء قد أجروا أراضيهم الى مزارعين من الأهالي والبعض منهم باعها وتخلوا عن الفلاحة وكان عددهم عام 1882 حوالي 331 عائلة.[1]

وإذ وجدت السلطة أن عدد المستعمرين لم يتم بالدرجة المطلوبة، نشرت دعاية واسعة بين فقراء ومعدمي الاسبان والطليان، كي يفدوا نحو البلاد الجزائرية، حيث الأرض، والقروض والثروة والغنى، فجاء هؤلاء المملقون، حفاة يحملون الأسمال البالية، وكثر عددهم ونما واقطعوا صالح الأرض، ومنحوا واسع الأموال، ثم نالوا الجنسية الفرنسية واندمجوا بالفرنسين الأولين، فكونوا العنصر المستعمر الذي أصبح منذ تلك الساعة هو الحاكم بأمره في قطر الجزائر.[2]

وشرع تعمير الجزائر بالأوروبيين ويذكر لنا المؤرخ شارخ أندري جوريان في كتابه تاريخ افريقيا الشمالية: "بعد دخول الجيش الفرنسي، أكبت السفن الأتية من مارسيليا واسبانيا وايطاليا جماهير غفيرة من الأوروبيين لا ذمة لهم ولا ضمير، مجبولين على الشجاعة والمغامرة، فانتشروا كالبلاء المسيطر متكالبين على بيع العقارات وشراءها، وشاطرهم تهافتهم على الأرباح، حتى بعض الأشخاص المحترمين يبيعون ويشترون خطفا ونهبا، سرقا وسلبا، لا دين لهم إلا الأرباح الباهظة".[3]

في سنة 1832 كان عدد الأوروبيين يبلغ 5000نسمة تقريبا، لكن فيما بعد أصبح هذا العدد 25000 منهم، 2500 معمر، وكان هذا الفوج من المعمرين لا يتعدى حدود المدن.

ولكن ما بين سنتي 1840 -1845 تأسست مراكز الاستعمار في الساحل والمتيجة وسهول وهران وعنابة وسكيكدة، حيث ارتفع عدد الأوروبيين من 35700 نسمة سنة 1840 الى 130700 في جانفي 1850، ان توسل فرنسا الى الاوروبيين وحثهم على الهجرة والاستيطان في الجزائر قد لقيا نجاح بعد أن تعهدت بمنحهم قطع زراعية من 4 حتى 12 هكتار مقابل 1200 حتى 500 فرنك، فخلقت 17 مركز استيطاني في 1842 وفي المدة من 1840 الى

[1]- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 31.

[2]- أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 98.

[3]- فرحات عباس، المصدر السابق، ص 57.

1850 نشأ 132 مركزا استيطانيا جديدا منه 45 في عمالة وهران، و62 في الجزائر، 24 في قسنطينة.[1] أما في سنة 1851 بلغ عدد المراكز الاستيطانية 136 مركزا، منها 58 في المتيجة والساحل، و30 في مقاطعة قسنطينة، 48 في مقاطعة وهران، لكن هذه المراكز لم تستقبل عددا متوقعا من المعمرين وهو ما يفسر اخفاق الاستيطان الريفي حيث نجد أن عدد الأوروبيين خلال نفس السنة 131283 معمر، وقدر عدد المشتغلين بالفلاحة منهم 33 ألف فقط.[2]

اما في الفترة ما بين 1851-1870 تم انشاء 104 مركزا جديدا ، 35 في وهران و 30 في قسنطينة و 39 في عمالة الجزائر.[3]

لقد كان يرى الجنرال بيجو أن أفضل وسيلة لجلب المستوطنين الى الجزائر بالعدد الذي يكفي لتثبيت الهيمنة الاستعمارية هي الاستيلاء على الأراضي الخصبة ووضعها في المستوطنين، حيث أنه صرح في غرفة النواب يوم 14 ماي 1840 قائلا: "يجب أن يقيم المستوطنون في كل مكان توجد فيه المياه الصالحة والأراضي الخصبة، دون الاستفسار عن أصحابها".[4]

[1]- عميراوي أحميدة، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري(1830-1954)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007م، ص 48.

[2]- حياة قنون، الاستيطان الفرنسي ومصادرة أراضي الجزائريين خلال القرن 19، ع 3-4،مجلة الحوار المتوسطي، سيدي بلعباس، (دس)، ص 158.

[3]- بن داهة عدة، المرجع السابق، ص 53.

[4]- حيمر صالح، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830-1930، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتورة في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ص 66.

المبحث الثالث: قوانيين وقرارات ترسيخ الاستيطان قبل 1870.

لقد اعتمد الاستيطان الفرنسي الى جانب السياسة العسكرية والمدنية، سياسة قانونية في الجزائر، فبعد سيطرت فرنسا على الجزائر العاصمة والتوسع في مناطق أخرى واجهتها مشكلة تمثلت في: كيف تستكمل سيطرتها دون وضع قوانين تسير بها الجزائر والجزائريين !؟؟.

بعد دراسة الفرنسيين للملكية في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي اتخذوا من الاجراءات التشريعية قاعدة وأساس لتشكيل الملكية في الجزائر، حيث وجدوا في التشريعات العقارية الوسيلة الذكية والطريقة الأنجع لتحقيق هدف الاستيطان، حيث شملت مرحلة الاحتلال الاستيطاني ترسانة قانونية عظيمة شجعت هجرة الأوروبيين الى الجزائر والاستيلاء على الأراضي الزراعية والأملاك العقارية الواسعة لتلبية حاجاتهم، فنجد أن كلوزيل أكثر الضباط الفرنسيين تحمسا لسياسة الاستعمار والاستيطان الأوروبي في الجزائر، لأنه عاش بعض الوقت في أمريكا الشمالية وشهد هناك تجارب لأنجلو سيكسون في عمليات الاستعمار والتجهيز للاستيطان الأوروبي، فتوهم أن هذه التجارب ستنجح في الجزائر، لذلك تم اصدار مجموعة من الأوامر والقرارات لعل من أهمها ما يلي:[1]

- **قرار كلوزيل في 8 سبتمبر 1830**: الذي ينص بالاستيلاء على أملاك الدولة التركية والأوقاف الإسلامية والأسر التركية منتهكا بذلك البند الخامس من معاهدة تسليم الجزائر الذي ينص على عدم التعرض للأوقاف، لكنه تراجع عن حجز الأوقاف تحت ضغط احتجاجات الجزائريين مؤقتا.[2]
- **22 جويلية 1834**: يعرف بقانون الالحاق نص على اعتبار الجزائر "ممتلكات فرنسية في افريقيا الشمالية" يديرها حاكم عام عسكري يمارس مهامه تحت وصاية وزارة الحرب لصلاحيات واسعة يساعده في عمله معتمد عملي ونائب عام ومدير مالي وعدد أخر من الضباط الساميين، فهذا يعني أن الجزائر بأراضيها وخيراتها ملك لفرنسا والفرنسيين؛[3]
- **قرار المؤرخ في 27 ديسمبر 1836**: أصدره كلوزيل فيه أول تنظيم لمنح الأراضي الجزائرية، حيث تضمن منح قطعة من الأراضي بمعدل 4 هكتار لكل شخص، وفي الحالات الاستثنائية يمكن منح ثلاث حصص لنفس الشخص مع الزامه بأعمال البناء وفلاحة الأراضي، وعند اتمام التزاماته خلال ثلاث سنوات يحصل على عقد الملكية.[4]

---

[1]- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 7.

[2]- أبو العيد دودو، الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان (1830-1850)، الشركة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975م، ص ص 62-63.

[3]- بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989)، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2007م، ص 140.

[4] -jules cambon: le governement general de l'algérie (1891-1897)، paris، 1918، p 08.

- **1 سبتمبر 1840**: اعلن المريشال فالي (valeé) قرارا ينص على اعتبار الأهالي الذين تركوا مواقعهم بهدف الالتحاق بالعدو والذين انخرطوا في أعمال عدائية وقطع الطرق على السكان الأوروبيون أو ضد القبائل الخاضعة وأولئك الذين اتخذوا موقفا الى جانب أعداء فرنسا سيجرى تطبيق على هؤلاء للاستيلاء على الأراضي التي يحتلونها وفرض الحجز على الأملاك التي يملكونها، كذلك هذا القرار يمس الذين تغيبوا عن مساكنهم أكثر من ثلاث أشهر دون رخصة من السلطة الفرنسية.[1]

- **12 أفريل 1840**: هو أحد القرارات التي أصدرها بيجو لتشجيع الهجرة نص على أن كل فرنسي يملك مبلغا ماليا قدره 15000 فرنك يستطيع شراء قطعة أرض من الدولة تتراوح مساحتها بين 4 و12 هكتار بالإضافة الى مسكن.[2]

- **أمرية 1 أكتوبر 1844**: التي أجازت بيع أراضي الأوقاف ونقل ملكيتها الى المستوطنين، وقضت بشغور على الأراضي غير المستغلة التي لا يثبت الجزائريون ملكيتها بالوثائق في مدى 3 أشهر ولا يعترف المستعمر بعقود الملكية المسجلة قبل 5 جويلية 1830، لتضمها الى أملاك الدولة، ما أدى إلى فقدان الجزائريين 200 هكتار دفعة واحدة.[3]

- **أمرية 31 أكتوبر 1845**: خاصة بمصادرة الأراضي القبائل الثائرة، حيث شكلت هذه الأمرية قاعدة لسياسة الحجز طيلة ربع قرن، حيث استمر تنفيذها الى غاية 1871 حيث أضيفت لها بعض القرارات المكملة، لذلك نجد أن المادة 10 من هذه الأمرية على أن الحجز سينفض على العقارات المنقولة غير منقولة للأهالي في حالة اذا ما:

1. ارتكبوا أعمال عدائية ضد الفرنسيين أو ضد القبائل الخاضعة ضد الفرنسيين، أو قدموا مساعدات مباشرة أو غير مباشرة للثوار الجزائريين أو يقومون بالاتصال معهم.
2. الذين تخلو عن أملاكهم وأراضيهم والتحقوا.[4]

- **قانون 18 أفريل 1846**: ينص هذا القانون على مصادرة الأراضي المتروكة بورا بلى سبب، وكذا أراضي الأعراش التي رحل عنها أهلها الى مناطق أخرى بالمناطق الصحراوية ألا إذا عادوا اليها في حدود شهر واحد من يوم فرارهم، وطلبوا العفو من حاكم العمالة التي يقطنون بها.

---

[1]- عيسى يزير، السياسة الفرنسية اتجاه الملكية العقارية في الجزائر 1830-1914، ماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2008م-2009م، ص 40.

[2]- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 10.

[3]- عدى الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكك الاقتصادي والاجتماعي 1830- 1960، تر: جوزيف عبد الله، دار الحداثة، بيروت، 1983م، ص 61.

[4]- صالح حيمر، المرجع سابق، ص 74.

- **قانون 21 جويلية 1846**: الذي أكد ما جاء في أمرية أول أكتوبر 1844 بحيازة وثائق ملكية على كل مالك أرض جزائري وإلا ضمت أرضه إلى أملاك الدولة، وأوكلت أمر التحقق من الوثائق الى "مجلس المنازعات".[1]

- **قانون 19 سبتمبر 1848**: جاء فيه تأسيس عدد من المراكز الاستيطانية منها 22 مركزا في الجزائر و 21 مركزا في وهران و 9 مراكز بقسنطينة مع قيام الإدارة بتقديم بعض المساعدات كتوزيع البذور وآلات الفلاحة وبعض أعمال الري.[2]

- **مرسوم 20 سبتمبر 1848**: صدر هذا المرسوم عن الجمعية الوطنية الفرنسية والذي ينص على تأسيس المستعمرات الزراعية أي التعاونيات الزراعية الخاصة بالمستوطنين؛[3]

- **قانون 23 سبتمبر 1848**: هو نداء وجهته الحكومة الفرنسية الذي يدعو المواطنين الفرنسيين أصحاب المهن والحرف المختلفة الراغبين في أن تكون أسمائهم على مستوى بلدياتهم، وقد وصل المسجلين الى مئة ألف (100 ألف).

- **اللجنة الخاصة**: التي تأسست في 24 سبتمبر 1848 مكونة من النواب وبعض الموظفين لدراسة الميزانية المخصصة لعملية الاستيطان، وقد وافقت على قطع مبلغ 50 مليون فرنك من الميزانية.[4]

- **قانون 16 أفريل 1851**: أصدر هذا القانون بحيث يعيد تنظيم كيفية منح أراضي الدولة، ونص كذلك على إمكانية رفع مساحة الامتياز الممنوح الى 50 هكتار، وفي نفس السنة صادقت عليه الجمعية الوطنية الفرنسية الذي يخول للإدارة الحق في الحصول على أراضي العرش بحجة المصلحة العامة ومصلحة الاستيطان.[5]

- **قانون 26 أفريل 1851**: صدر هذا القانون يقضي بتنظيم عمليات تمليك أراضي للأوروبيين ويشترط فيه تمنح له قطعة أرض من 20 الى 150 هكتار وأن يشارك بمبلغ مالي في استصلاحها ولا تصبح ملكا لهم إلا بعد مضي ثلاث سنوات على استقراره بها.[6]

- **مرسوم 4 جوان 1855**: نشأت مستوطنات زراعية جديدة اصطحبها الاستيلاء على أراضي زراعية تقدر بألاف الهكتارات، كما تم التوسع في إنشاء المكاتب العربية.

---

[1]- حيمر صالح، المرجع السابق، ص 53.

[2]- حياة قنون، المرجع السابق، ص 149.

[3]- بوضرساية بوعزة، المرجع السابق، ص 122.

[4]- نفسه، ص 123.

[5]- صالح عباد، المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870م-1900م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984م، ص 14.

[6]- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 16.

- **مرسوم 24 جوان 1858**: ينص هذا المرسوم على إنشاء وزارة المستعمرات وذلك لطمأنة المعمرين بالدرجة الأولى ليضمن استقرارهم في الجزائر، وعين على رأسها نابليون الثالث " جيروم نابليون".[1]

- **قرار 30أكتوبر 1858**: نص هذا القرار بموجبه على ادخال أملاك الأوقاف في مجال التبادل التجاري.[2]

- **قانون سيناتوس كونسيلت (Le senatus consulte) في 22 أفريل 1863**: وهو القرار المشيخي الشهير وجاء فيه استبدال حق استفادة القبائل الجزائرية من أراضي العروش بملكيتها، وفرض تقسيمها بعد ذلك على الدواوير، وعلى الأفراد لتفتيتها، وتحويلها الى ملكيات فردية، بغرض تحقيق الترقية الثقافية للجزائريين، أي جذبهم الى الحضارة الفرنسية، من خلال ما سيترتب عن ذلك من تكثف معاملاتهم العقارية مع المستوطنين وتأثيرهم بهم.

وبذلك انتقلت مساحات هائلة من الأراضي الى السلطات الاستعمارية والكولون وتحول الكثير من الجزائريين من ملاكين الى خماسين في حقولهم.[3]

- **قانون 7 جويلية 1864**: هذا القانون القاضي بإخضاع الحكام المدنيين للمقاطعات الثلاثة الى حكام الفيالق العسكرية الذين اشتدت قبضتهم على البلاد.[4]

[1]- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط 1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997م، ص 127.

[2]- عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، ط 1، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002م، ص 124.

[3]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص 159.

[4]- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 20.

الفصل الأول: السياسة التوسعية للاستيطان الفرنسي قبل قيام الجمهورية الثالثة 1870.

- **المبحث الأول:** الهجرة الأوروبية الى الجزائر.
- **المبحث الثاني:** نظام الحكم العسكري في سياسة الاستيطان.
- **المبحث الثالث:** دور المكاتب العربية في تدعيم الاستيطان.

المبحث الأول: الهجرة الأوروبية الى الجزائر:

لقد بقيت فرنسا مدة من الزمن لا تعرف كيف تتعامل مع أبناء الجزائر بعد الاحتلال وبدأت تتأرجح بين حلم اقامة محمية أو مملكة عربية لاستكمال سيطرتها على القارة الافريقية، حيث رأى ضباطها أن ابادة السكان الاصليين هو الحل الامثل من أجل استغلال موارد البلاد، فمن خلال هذا يشير وزير الحربية جيرار:" لابد من ابادة جميع السكان العرب، وأن المجازر والحرائق وتخريب الفلاحة (الزراعة) هي في تقديري الوسائل الوحيدة لتركيز هيمنتنا".[1]

كذلك بدأت باستيطان السهول عن طريق توزيع الأراضي على الجنود، والعمل على جذب المهاجرين الأوروبيين بغرض التغلب على مشكلة قلة عدد الفرنسيين المدنيين، وكان أولائك الأوروبيين يجلبون من فقراء الشعوب الاسبانية والايطالية والمالطية[2].

لقد كان عدد السكان المدنيون الأوروبيون في الجزائر يوم 31 ديسمبر 1830 هو 602 شخص فقط ولكن تزايد هذا العدد بشكل متصاعد في السنوات الموالية مع تزايد مساحة الأراضي المحتلة، وتشجيع السلطات الاستعمارية الهجرة الأوروبية الى الجزائر، والتي كانت حسب شهادة نقيبا الهندسة العسكرية (روزي وكرات) أكثر حيوية من هجرة الفرنسيين أنفسهم[3].

لذلك تعالت أصوات الفرنسيين الداعين الى ضرورة فتح باب الهجرة الاستيطانية الأوروبية الى الجزائر، نذكر منها ما جاء في خطاب كلوزيل بمناسبة تعيينه حاكما عاما على الجزائر في 10 أوت 1835 حيث صرح أمام مجموعة كبيرة من المستوطنين الذين جاؤوا لاستقباله بالجزائر:" يجب عليكم أن تعلموا بأن هذه القوة التي تحت امرتي ماهي الا وسيلة ثانوية، ذلك لأنه لا يمكن أن تغرس العروق هنا الا بواسطة الهجرة الأوروبية فقط.[4]

---

[1]-سلوان رشيد رمضان الجوعاني ومؤيد محمود حمد المشهداني، الاستيطان الأوروبي في الجزائر 1830م-1871م، م 20، ع4، مجلة جامعة تكريت للعلوم، قسم التاريخ، دس، ص285.

[2]- نفسه، ص 285.

[3]- نقلا عن: صالح فركوس، التشريعات المنظمة للاستيطان الاستعماري في الجزائر وأثارها على المجتمع الجزائري، مشروع البحث في اطار البرنامج الوطني للبحث(PNR)، جامعة 8 ماي 1945م قالمة، قسم التاريخ والأثار، ص 42.

[4]- حيمر صالح، المرجع السابق، ص 58.

أما صباتي (sabatier) الذي كان من المتحمسين والداعين الى ضرورة الاحتفاظ بالجزائر واستعمارها فقد صرح بأنه:" يجب أن لا ننسى بأن فرنسا لها فائدة كبيرة جدا في جلب وتثبيت أعداد معتبرة من السكان الفرنسيين بالجزائر ذلك لأنها الوسيلة الوحيدة التي تمكنها من تثبيت هيمنتها على شمال افريقيا"[1].

نجد أن فرنسا قد تجاهلت الحقائق الجغرافية والبشرية والتاريخية وحاولت أن توطن في الجزائر أعدادا كبيرة من الفرنسيين خاصة والأوروبيين عامة في محاولة لتحويل الجزائر الى مستعمرة توطين أو حتى امتداد لفرنسا عبر البحر[2].

لقد اتبعت فرنسا مجموعة من الاغراءات لاستقطاب المهاجرين ودعوتهم الى التوطن في الجزائر وكان أهم عامل يجب توفره في الجزائر هو توفير الأمن للمستوطنين الذي كان منذ البداية هاجس السلطات الاستعمارية الفرنسية، فبادرت الى رفع تعداد عناصر الجيش العاملين في الجزائر بشكل كبير، فكان عدد القوات في سنة 1831 11939 فردا ثم ارتفع يوم 1 جانفي 1847 الى 97760 فردا بالإضافة الى 7048 فرد من التشكيلات العسكرية الأهلية الملحقة بالجيش الفرنسي (الزواف–القوم...)، وهذا ما يجعل تعداد الجيش العامل في الجزائر 104808 فردا[3].

ضف الى عامل توفر الأمن يجب الحصول على أخصب أراضي الجزائريين، حيث صرح بوجو في غرفة النواب يوم 14 ماي 1840:" اننا في حاجة الى أكبر عدد ممكن من المستوطنين الفرنسيين والأوربيين ولكي تجلبوهم فلابد أن تعطوهم أخصب الأراضي، أينما وجدتم مياها وأراضي خصبة ومراعي جديدة أنزلوا بها المستوطنين غير مباليين بأصحابها، يجب توزيع هذه الأراضي على الأوروبيين حتى يصبحوا أربابها"[4].

فشجعت الاستيلاء على الأراضي الزراعية والأملاك العقارية لتلبية حاجيات المهاجرين من أجل انجاح السياسة الاستعمارية الفرنسية وخاصة الاستيطانية وربطوا الاحتلال بالاستيطان، فالاستيطان بلا احتلال سيكون عمل غير مكتمل.[5]

[1]– حيمر صالح، المرجع السابق، ص 59.

[2]– ابراهيم مياسي، مقاربات في تاريخ الجزائر 1830م–1962م، ط2، دار هومه، الجزائر، 2011م، ص 121.

[3]– نقلا عن صالح فركوس، المرجع السابق، ص 36.

[4]– صالح عباد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830م–1930م، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، دس، ص 15.

[5]– نفسه، ص 15.

أ- نمو المستوطنين الأوروبيين في الجزائر:

لقد اهتمت الامبراطورية الثانية بأمر التهجير والاستيطان الأوروبي ووضعت خطة لتهجير مائتي ألف أوروبي الى الجزائر في ظرف 10 سنوات خاصة المشاغبين وذوي السوابق، واعتمد مجلس النواب الفرنسي على 50 مليون فرنك لتنفيذ المرحلة الأولى من الخطة على أمل اسكات أصوات العمال الذين فشلت الحكومة في ايجاد عمل لهم، رغم وعود الزعيم الاشتراكي لويس بلان في الاكثار من المصانع الأهلية لاستيعاب أكبر عدد منهم وشرعت في عملية التهجير وهجرت من باريس نفسها حوالي 15 ألف شخص ووطنهم في 42 قرية استيطانية وأقامت وحدة جمركية بين الجزائر وفرنسا لخدمة اقتصادهم[1].

رغم أن الذين هجرتهم فرنسا في ظل هذه الجمهورية ما يقارب 131 ألاف مستوطن أوروبي عام 1851 بينهم 66 ألف من أصل فرنسي، الا الذين اشتغلوا كفلاحين ومزارعين لم يزيدوا على 30 ألف، مات منهم 3 ألاف، وعاد حوالي 7 ألاف الى فرنسا والسبب في عدم نجاحهم هو:

- كونهم عمالا وتجارا، لا يفهمون شيئا في أمور الفلاحة.
- عجزهم على التأقلم على حياة الريف والعمل الفلاحي.[2]
- عجزهم على التعود على الحياة الجماعية في المزارع الجماعية الاشتراكية.
- عجز الحكومة عن توفير الامكانيات التي وعدت بتقديمها لهم[3].

واستمرت هجرة الأوروبيين الى الجزائر حيث وصلت في سنة 1864، 200 ألف بعد أن كانت 160 ألف نسمة سنة 1856[4]. كما وصل عدد المستوطنين سنة 1866 الى 235000 نسمة.

فمنذ اعلان النظام الامبراطوري الثاني سنة 1852 شرعت الحكومة الامبراطورية في ترحيل المجرمين والمعارضين لسياستها وللنظام الامبراطوري الى الجزائر بغرض التخلص من شغبهم ومشاكلهم[5].

---

[1]- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 13.

[2]- نفسه، ص 13.

[3]- نفسه، ص 14.

[4]- فرحات عباس، المصدر السابق، ص 58.

[5]- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 471.

لقد كان هذا التهجير مخطط له منذ البداية، ففي 23 سبتمبر 1848 نشر نداء للمستوطنين نصه ما يلي:" مهما كانت مهنهم والراغبين في الانضمام الى 12000 مستوطن للتوجه نحو الجزائر عليهم أن يعرفوا بأنفسهم".[1]

وفي 24 من شهر سبتمبر أنشأت لجنة لدراسة ملفات المرشحين للاستيطان بالجزائر وتثبيتهم فيها وقد كان فحوى مشروعها كالتالي" يحصل المستوطنون الجدد على قطع أرض تتراوح ما بين هكتارين الى 10 هكتارات وكذلك توفير لهم وسائل العمل وبالتالي لقي هذا المشروع نجاحا باهرا وكانوا موزعين في مقاطعة الجزائر – وهران– قسنطينة، وبالرغم من جميع الامتيازات المقدمة لهم الا أنهم لم يكتفوا بذلك، بل كانوا يطالبون تدخلهم في الشؤون السياسية والمالية[2].

حيث أن جنسياتهم في سنة 1855 في الجزائر على النحو التالي:

- فرنسيون 86969
- اسبان 42569
- ايطاليون 9082
- مالطيون 6536
- ألمان 6040
- سويسريون 2105
- بلجيكيون وهولانديون...444
- انجليز وايرلنديون 434
- بولونيون 290
- برتغاليون 285
- اغريق 94
- أجناس مختلفة .....869[3].

[1]- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 471.

[2]– صالح عباد، المرجع السابق، ص 22.

[3]- ابراهيم مياسي، المرجع السابق، ص ص، 126-127.

لقد بدأ المهاجرون المالطيون يستقرون في الجزائر مباشرة بعد احتلال الفرنسيين لمدينة الجزائر، حيث استقر التجار وأصحاب السفن على السواحل الجزائرية، وبعد تدفق مزيد من المهاجرين المالطيين الى الجزائر، واستقر السواد الأعظم منهم في مدن الشرق الجزائري.[1]

أما الايطاليون فينحدرون في أغلبهم من مناطق جنوب ايطاليا ومن صقلية، وهذه الهجرة هي جزء من الهجرة الايطالية العامة التي كانت نتيجة طبيعية لأزمة الزراعية ومانتج عنها من بؤس في مناطق جنوب ايطاليا، وقد احتكروا بشكل شبه كامل صناعة الصيد البحري في موانئ شرق ووسط الجزائر، فقد كانوا يملكون 196 سفينة صيد من مجموع 201 سفينة كانت تقوم بصيد المرجان و 148 سفينة من مجموع 306 صيد، فقد كانت حصتهم من السمك التي تم صيدها عام 1844 حوالي 56 بالمئة.[2]

أما الاسبان شكلوا جزءا معتبرا من تعداد المستوطنين في الجزائر المستعمرة نتيجة قرب موطنهم من سواحل الغرب الجزائري، واحتلالهم لمدينة وهران لمدة طويلة.

كذلك نتيجة للاضطرابات السياسية والأزمات الاقتصادية التي كانت تعاني منها اسبانيا بالتحديد في مناطق الجنوب، والتي بلغت أوجها سنوات: 1847-1848-1856-1857-1868-1869 ، وشكل المهاجرون من مرسيا، أليكانت، فالنسيا، مالقا، وجزر البليار غالبية المهاجرين الاسبان واشتغلوا في مجالات متنوعة مثل: الطرق-الجسور-طرق السكك الحديدية[3].

أما المستوطنون الألمان فلم يشكلوا الا نسبة محدودة من تعداد المستوطنين الأوربيين في الجزائر، فقد بدأت هجرتهم ال الجزائر من 1832 واستمرت الى غاية عام 1890، فقد بلغ عددهم عام 1855 حوالي 10000 مستوطن.[4]

أما المستوطنون المنحدرون من أصول فرنسية، فقد كانوا في البداية أقلية ولكن تعدادهم ارتفع بشكل كبير خلال فترة (1841-1846) وهي فترة ازدهار الاستيطان الرسمي على يد الجنرال بيجو، لكنها بعد ذلك

[1]- نقلا عن صالح فركوس، المرجع السابق، ص 45.
[2]- نفسه ، ص 45.
[3]- نفسه، ص 45.
[4]- نفسه، ص 45.

بدأت بالتراجع بنسبة 8 بالمئة في السنة بين 1846 و 1856، و 6 بالمئة بين 1856 و1872 ومع ذلك أصبح المستوطنون من أصول فرنسية أكثر عددا من المستوطنين الأخرين، وذلك ابتداءا من 1851[1].

ب- التهجير الأوروبي الى الجزائر في عهد نابليون الثالث (1852-1870):

لقد شهدت الحركة الاستيطانية في عهد الامبراطور نابليون الثالث ازدهارا كبيرا، فخطابه الذي ألقاه بمدينة الجزائر يوم 19 سبتمبر 1860 مدح بحرارة المستوطنين فقال:" وبالنسبة لهؤلاء المستوطنين الجسورين الذين أتوا لغرس العلم الفرنسي في الجزائر، ومعه تبرز فنون شعب متحضر، هل أنا في حاجة الى القول بأن حماية الوطن الأم لن تنقصهم أبدا، ان المؤسسات التي منحتها لهم، جعلتهم يجدون هنا بعد وطنهم كاملا"[2].

لقد اعتمدت ادارة الامبراطورية منذ الوهلة الأولى على تشجيع النشاط الاستيطاني، حيث شهد عدد المعمرين ارتفاعا كبيرا.

حيث كان نابليون سخيا جدا مع المستوطنين، فلقد ورد مرسوم امبراطوري يوم 31 ديسمبر 1864 ورد فيه أنه:" من الان فصاعدا تخصص الأراضي التابعة للدولة ومساحتها 900000 هكتار لفائدة الاستيطان". وقد بين الحاكم العام للجزائر بواسطة منشور موجه الى قادة العمالات الثلاثة أن الغرض المتوخى تحقيقه هو:" فتح مناطق جديدة للنشاط الأوروبي (الاستيطان) وتهيئة أراضي الدولة لفائدة المهاجرين الفرنسيين وغيرهم". أما اذا كانت الأراضي التابعة للدولة هي غير صالحة يتم هنا التبادل مع الأهالي أو شرائها أو سلبها لمصلحة عمومية وفي الواقع هي لمصلحة الاستيطان[3].

لقد وعد نابليون الفرنسيين أثناء زيارته الى الجزائر 1860، بتشجيع حركة الهجرة و الاستيطان في هذه الأرض التي ستظل فرنسية دائما، كما صرح خلال زيارته الثانية سنة 1865 أنه أعد 100 مليون فرنك لتشجيع هذه الحركة، ورغم أن بارو(barault) عارض ارسال حثالة المجتمع الفرنسي الى الجزائر وقال:" أتركوهم يسكنون الشوارع على ارسالهم الجزائر لأنها في طمأنينة".[4]

---

[1]- نقلا عن صالح فركوس، المرجع السابق، ص 46.

[2]- نفسه، ص ص 40-41.

[3]- نفسه، ص 42.

[4]- شارل روبير أجيرون، المجتمع الجزائري في مخبر الايديولوجية الكولونية، تر: محمد العربي ولد خليفة، ط2، وزارة الثقافة، الجزائر، 2013م، ص 81.

وبتشجيع الاستثمار في الجزائر قدم العديد من رجال الأعمال والمقاولين ومنهم الباريسي دومونشي الذي منح له 2672 هكتارا في تيبازة عام 1854، طرد منها 96 عائلة لينشئ عليها وحدات سكنية للمهاجرين.[1]

- شركة جينيواز السويسرية، التي تألفت عام 1853 من طرف رأسماليين من جنيف تحصلت على 281 ألف هكتار لإنشاء القرى في ظرف عشر سنوات.
- الشركة العامة للهجرة ومقطع الحديد التي منحت 25500 هكتارا في عام 1865 مقابل انشاء سد فرقوق قرب المحمدية.
- شركة جمعية الغابات التي تحصلت على 160 ألف هكتار من الغابات لتشغلها لمدة 60 عاما فقامت ببيعها الى 30 معمرا أوروبيا رغم أنها ليست ملكا لها[2].

السنة	عدد المهاجرين	زيادة بالنسبة
1851م	312708	/
1853م	142379	7,25 بالمئة
1854م	151712	6,55 بالمئة
1855م	155607	2,56 بالمئة
1856م	158282	1,72 بالمئة
1857م	180476	14,02 بالمئة
الزيادة لمدة 6 سنوات	47764	35,99 بالمئة

نلاحظ أن الجدول أعلاه يوضح عدد المهاجرين خلال سنوات 1851-1857، فنجد انخفاض في السنوات من 1853 حتى 1856، ثم ارتفعت هذه الزيادة لتصل الى 35,99 بالمئة فبمجرد تزايد عدد الأوروبيين في الجزائر بدأ عدد الجزائريين يتناقص نتيجة الهجرة التي عرفتها البلاد.[3]

[1]- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 471.

[2]- نفسه، ص 471.

[3]- عميراوي أحميدة، المرجع السابق، ص 78.

لقد أنشأت القوات الفرنسية العديد من القرى وفي مناطق مختلفة في أرجاء الوطن مثلا، انشاء القرى السويسرية والماهونية، فلقد أقامت 45 أسرة ماهونية ببرج الكيفان حاليا ذلك الميناء الصغير الواقع بخليج الجزائر على بعد 18 كلم شرقا لمدينة الجزائر.[1]

كذلك نجد أسرة ستون من المعمرين في الجزائر فقد استولت على 626 هكتار سلبت من أصحابها الأصليين على ضفة وادي الحراش، نجد كذلك مبادرة عدد من التجار والعمال الذين أنشأوا بئر توتة على الطريق بين الجزائر والبليدة، أقامت بها 20 أسرة عام 1851، كما قام بعض الكادحين القادمين من سويسرا بالقليعة، كما أقيمت العديد من المنازل في مناطق مختلفة من الجزائر.[2]

[1]- شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصر (الغزو وبدايات الاستعمار 1827م-1871م)، ج1، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008م، ص 109.

[2]- نفسه، ص 109.

المبحث الثاني: نظام الحكم العسكري في سياسة الاستيطان:

مر التاريخ الاستعماري الفرنسي في الجزائر بمرحلتين وهما: مرحلة الحكم العسكري 1830م-1870م، أما المرحلة الثانية فقد تميزت بنظام حكم مدني بداية من 1870م، فبالنسبة للأول يميل الى اخضاع الطرف الأخر وذلك مع احترام تقاليده والحفاظ على ما كان قائم من قبل، ولم يعتمد العسكريين السلوك نفسه حيث سطرت ادارة سياسية واضحة تمثلت في الحفاظ على الهياكل التقليدية والتعرف على المكان المحتل[1].

وما يميز هذه المرحلة من الحكم العسكري كذلك في الجزائر هو تضمنها ثلاث فترات متعاقبة هي فترة تردد الساسة الفرنسيون في احتلال الجزائر ما بين 1830-1833م ثم أعقبها فترة الاحتلال الضيق ما بين 1833-1840م ثم فترة الاحتلال الشامل الذي بدأ عام 1840م واستمرت الى غاية الحكم المدني، وذلك بالتوغل في الصحراء الجزائرية[2].

وبما أن فرنسا كانت ترى بأن الاستيطان مهمة عسكرية، فقد أخذت تشجع العسكريين على الاستمرار في الجزائر وانشاء مستوطنات، حيث يقول بيجو:" بما أن الجيش هو كل شيء في افريقيا فالسلطة الوحيدة الممكنة هي السلطة العسكرية، وتعتمد هذه السلطة على المعمرين وهم جنود، ومزارعون في نفس الوقت....كما تعتمد على الجيش الذي يكاد يتعادل في حالة الحرب والسلم".[3]

وبدأت هذه السياسة الفرنسية فكرتها على أساس تذويب السكان المسلمون بالجزائر في الحضارة الفرنسية، وذلك باعتبار أن المستوطنون الأوروبيون جاءوا ليستقروا فيها[4]، حيث هيأت لهم ادارة الاحتلال جميع ظروف استقرارهم، فكانت بداية في اقامتهم على الأراضي في القبة ودالي ابراهيم ومنذ 1832 وزعت عليهم الأراضي بسرعة كبيرة.[5]

وترتكز خطط بيجو في الاستيطان في الأمور التالية:

1. مصادرة أراضي الأوقاف الاسلامية.

---

[1]- سعيد علمي، الاستعمار والعمران (السياسات الاستيطانية والعمران في الجزائر)، تر: محمد رضا بوخالفة و نسرين تومي، ج1، دار الكتاب، 2013م، ص 55.

[2]- بوعزة بوضرساية، السياسة البربرية، المرجع السابق، ص 90.

[3]- بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض ابان الاحتلال الفرنسي 1830-1962،ج2 ، ط خ، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2000م، ص 490.

[4]- سلوان رشيد رمضان الجوعاني ومؤيد محمود حمد المشهداني، المرجع السابق، ص 286.

[5]- عيسى يزيد، الملكية العقارية في الجزائر 1830م-1914م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، قسم التاريخ، 2008م-2009م، ص 38.

2. مصادرة أراضي المخزن أو الدولة التركية الراحلة.
3. وضع الحراسة القضائية والادارة على أراضي الفاريين والهاربين.
4. تفتيت أراضي الأعراش وتوزيعها بواسطة قوانين ومراسيم.[1]

لم يكن الاستيطان الفرنسي في الجزائر مجرد الاستيلاء على خمسة ملايين هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة والغابات[2]، من جملة حوالي سبعة ملايين هكتار، بل أن الواقع كان أعمق من ذلك بكثير، اذ كان الاستيلاء على أراضي السكان الأصليين الجزائريين هو المظهر المادي الواضح للاستيطان[3].

الا أن الاستيطان في واقع الأمر هو الذي يشكل السياسة الفرنسية في الجزائر حتى يمكن القول أنه ترك بصمات واضحة على كل نواحي الحياة في الجزائر، بحيث ظلت العلاقة التأثيرية بين الاستيطان والتشريع وبين الاستيطان والسياسة الأصلية وبين الاستيطان والمجتمع.[4]

لقد شهدت مرحلة الحكم الفرنسي في الجزائر 1830م الى غاية سنة 1870م أنه لم يلتزم الجيش الفرنسي بما جاء في معاهدة الاستسلام التي أبرمت مع الداي حسين والماريشال دي برمون يوم 5 جويلية 1830م، حيث تم ضرب هذه المعاهدة في عرض الحائط ولم يكن العسكريون الفرنسيون وحدهم الذين كانوا وراء التحريض على ابادة السكان الأصليين من الجزائريين.[5]

من الطبيعي جدا أن تختلف المقترحات باختلاف المشارب الايديولوجية للعناصر المشاركة في عملية الابادة للسكان الأصليين الجزائريين من الجيش والكنيسة وكذلك البرجوازية وطبقة كادحة مهاجرة ومنفيين سياسيين، وأفكار اشتراكية وملكيين وجمهوريين وانسانيين وشعوبيين وملحدين، وكل هذه كانت في نظر الجزائريين كانت تهدف الى أمر واحد وهو "احلال أمة مكان أمة أخرى" ولتطبيق هذا المشروع لابد أن يمر بالضرورة عبر الابادة العرفية للجزائريين[6]. حيث قتلوا وأحرقوا الزرع والضرع، وجعلوا من البلاد نهبة الناهب، ثم عادوا الاسلام ورأوا فيه سابق غزو غزوهم، وتسابق يبرر انتشارهم في شمال افريقيا، خاصة ذلك بعد معركة سطوالي بين القوات الجزائرية

[1]- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 10.
[2]- ابراهيم مياسي، المرجع السابق، ص 121.
[3]- نفسه، ص 122.
[4]- نفسه، ص 122,
[5]- بسام العسلي، المقاومة الجزائرية والاستعمار الفرنسي(1830م-1833م)، دار النقايش، بيروت، 1980م، ص 67.
[6]- الطاهر العمري، أليات الاستعمار الاستيطاني الأوروبي في الجزائر وليبيا، مركز الجهاد الليبي للدراسات التاريخية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، قسنطينة، 2008م، ص 143.

وجيوش الاحتلال الفرنسي استطاعت فرنسا أن تحسم الموقف العسكري لصالحها وفرض سيطرتها على الوضع الداخلي[1]، حيث أنه كان أول بيان وزع من طرف رجال المخابرات الفرنسية داخل الجزائر وخارجها، و كان الهدف منه هو تشتيت الصف الجزائري حتى تتمكن فرنسا من تحقيق أهداف حملتها العسكرية من جهة وكذلك من أجل تقييد جيران الجزائر من جهة أخرى، حيث حاول الكونت دي برمون طمس معالم السياسة الداخلية التي انتهجتها الدولة العثمانية خلال تواجدهم بالجزائر واستبدالها بسياسة تتماشى مع مصالح فرنسا.[2]

كما أن المعروف عليه أن الحكومة الفرنسية لم تكن واضحة في سياستها بداية الأمر حيث انها التزمت الحذر والترقب وبالتالي التردد في أي شكل من أشكال الحكم الذي يمكن اقامته في الجزائر بعد أن أتمت احتلالها ويبدو أن ذلك التردد لم يكن عن تقصير من جانب السلطة الفرنسية انما كان محكوما الى عاملين: الأول تفطنها الى أن ظروف الجزائر والظروف الدولية كانت تقتضي ملازمة هذا اللون من السياسة، أما الثاني يتعلق بأوضاع فرنسا الداخلية، وبعد أن اتضحت لها أعلنت السلطة الفرنسية عام 1834م رسميا أن الجزائر هي امتداد لفرنسا.[3]

ولهذا نجد دي بورمون سارع الى انشاء لجنة حكومية في 6 جويلية 1830 تقوم بمعاينة احتياجات الجزائر وامكاناتها ولتحقيق ذلك اعتمدت على بعض أعيان الجزائر في تسيير الشؤون الداخلية من خلال انشاء هيئة مركزية ضمت بعض من هؤلاء الأعيان أمثال : الحاج علي بن أمين السكة، وابراهيم بن المولى محمد، الى جانب اليهوديين مثل: ابن البكري.[4]

وما يميز سياسة الحكم العسكري الفرنسي في الجزائر تلك اللجنة التي أوقدتها حكومة باريس لتقصي الحقائق والتي عرفت باللجنة الافريقية عام 1833م، حيث أن هذه الأخيرة رفعت تقريرا مفصلا عن حال الجزائر وأوضاع شعبها جراء الاحتلال الفرنسي، ومن خلال ما قدمته هذه اللجنة صدر قرار في 22 جويلية 1834م نص على الحاق الجزائر بفرنسا وتقسيمها الى ثلاث عمالات هي: الجزائر– قسنطينة– وهران، وكل واحدة مقسمة الى دوائر وبلديات تخضع لمراقبة الحاكم العام.[5]

[1]– فرحات عباس، المصدر السابق، ص 42.

[2]– بوعزة بوضرساية، السياسة البربرية، المرجع السابق، ص 90.

[3]– عميراوي أحميدة، المرجع السابق، ص 105.

[4]– بوعزة بوضرساية، السياسة البربرية، المرجع السابق، ص 91.

[5]– نفسه، ص ص91-92.

وقامت فرنسا بسياسة الاستعمار تتلخص في اعطاء أراضي زراعية في الجزائر الى أفراد وأسر تأتي من الخارج بحيث يكون لها الحق في استغلالها سواء امتلكوها أم لم يمتلكوها، وكانت وسائلهم في ذلك هي نزع ملكية أراضي ذات قطع صغيرة من الأهالي وتجميعها في قطع كبيرة باسم "الاصلاح الزراعي"، حيث أن هذه الأراضي تباع بالمزاد العلني، وبالتالي لايستطيع أغلب الأهالي شرائها، وبالتالي تصبح ملكية الأراضي الى المحتل.[1]

لقد خلفت هذه السياسة أثار خاصة على الاقتصاد الجزائري حيث انخفضت نسبة الملاك الجزائريين خلال النصف الأول من القرن 19 الى 36 بالمئة من الأراضي الزراعية التي ورثوها عن أبائهم وأجدادهم، وكذلك خصصت فرنسا مساحات شاسعة لزراعة الكروم وتعرض بعض مناطق الجزائر لخطر المجاعات التي أصابت افريقية في تلك الفترة.[2]

كذلك خاضت فرنسا تجربة لكنها لم تستمر طويلا في الجزائر، وهي انشاء وزارة الجزائر والمستعمرات ما بين 1848-1860م، واتخذ الفرنسيون لهم نظاما جديدا، تضاءلت بمقتضاه السلطة المدنية أمام السلطة العسكرية في الجزائر.[3]

أصدر مجلس الدولة الفرنسي مرسوما في 14 جويلية 1856م أعلن فيه أن المسلمين الجزائريين أصبحوا فرنسيين، ودعمته فرنسا عن طريق احلال اللغة والثقافة الفرنسية محل اللغة والثقافة العربية.[4]

ونجد في الوقت نفسه أن المستوطنين الأوربيين الذين كانوا يمثلون 10 بالمئة من مجموع السكان ويتمتعون بنفوذ كبيرة.[5]

ان أسوء قانون صدر ضد الجزائريين في عهد نابليون الثالث وذلك القانون المعروف باسم سيناتوس كونسيلت الذي صدر في 1865م الخاص بالأحوال المدنية، وينص باعتبار الجزائريين رعايا فرنسيين وليس لهم الحق في الجنسية الفرنسية الا اذا تخلوا عن حالتهم الشخصية كمسلمين.[6]

---

[1]- ناهد ابراهيم دسوقي، دراسات في تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2011م، ص 29.

[2]- نفسه، ص 30.

[3]- بوعزة بوضرساية، السياسة البربرية، المرجع السابق، ص 94.

[4]- نفسه، ص 94.

[5]- ناهد ابراهيم دسوقي ، المرجع السابق، ص 31.

[6]- أبو قاسم سعد الله، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج1، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص 75.

ان كل ما قامت به فرنسا في مرحلة الحكم العسكري، حيث أنه كان هناك رد فعل جزائري قوي من الناحية العسكرية من خلال تلك المقاومات القتالية التي خاضها الجزائريون مع الفرنسيين منذ الاشتباكات الأولى، وذلك اتجاه الأعمال الوحشية للغزاة البرابرة.[1]

أخذت المقاومة منذ البداية اتجاهات متباينة واتبعت أساليب مختلفة فكان منها مقاومة التجار والعلماء وزعماء المدن، وكان منها كذلك مقاومة شعبية دينية قادها المرابطون ورؤساء القبائل تحت راية الجهاد في سبيل الله والدفاع عن الأعراض والمحرمات والأرض والشرف والوطن.[2]

ومن بين هذه المقاومات مقاومة الأمير عبد القادر حيث سعى هذا الأخير الى مقاومة ومحاربة الاستعمار، وان أهم عامل من عوامل فلاحه في جهاده ضد العدو هو وحدة الشعب الجزائري، وذلك للتضييق على الفرنسيين في الجزائر واجبارهم على الاعتراف بسيادة الجزائر كدولة والأمير عبد القادر قائدها وتحقيق رسالة الاسلام، وهي العدل والتسامح بين الجميع.[3]

خاض الأمير عبد القادر عدة معارك منها: معركة خنق النطاح الأولى في 3 ماي 1832، والثانية خنق النطاح الثانية في 4-6 ماي 1832م، وكذلك معركة المقطع 28 جوان 1835م، بالإضافة الى قيامه بإبرام عدة معاهدات منها: المعاهدة الأولى المتمثلة في معاهدة دي ميشال 26 فيفري 1834م، وكذلك معاهدة تافنة في 30 ماي 1837م.[4]

نجد كذلك مقاومة الشيخ الحاج أحمد باي في الشرق الجزائري في بايلك قسنطينة، والذي بقي يدافع عن المدينة وقام بتحصينها وأدى به الى الانتصار على جيش الاحتلال، وأبرم معه كذلك معاهدة عرفت بمعاهدة دي ميشال.[5]

---

[1]- العربي منور، تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن 19، دار المعرفة، الجزائر، 2006م، ص31.

[2]- بسام العسلي، المرجع السابق، ص 91.

[3]- نفسه، ص 91.

[4]- صالح فركوس، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1830م-1925م، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، مديرية النشر لجامعة قالمة، 2010م، ص 26.

[5]- جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1994م، ص 109.

وفي الأخير ان مقاومة الجزائريين للسيطرة الفرنسية بجميع أشكالها ورفضهم التعاون مع جيش الاحتلال، مما دفع بالفرنسيين الى تكوين هيئة تتكفل بجميع المعلومات الخاصة بأوضاع الجزائر وكان ذلك عام 1833م، حيث بادر الحاكم الفرنسي العسكري للجزائر دي روفيغو الى انشاء المكاتب العربية.[1]

[1]- بوعزة بوضرساية، السياسة البربرية، المرجع السابق، ص 94.

المبحث الثالث: دور المكاتب العربية في تدعيم الاستيطان:

1- نشأة المكاتب العربية:

لقد طرح على السلطات الاستعمارية مباشرة اثر احتلال الجزائر العاصمة عام 1830م مشكل ادارة الأهالي وذلك للاختلاف الجذري بين الجنسين، ونتيجة لفوضى الاحتلال العارمة التي اكتسحت البلاد، حاول المحتل ايجاد مؤسسة وصل بين القوات الغازية والجزائريين.[1]

رغم استخدامها القوة العسكرية الا أنها اعتمدت كذلك على أساليب أخرى منها انشاء المكاتب العربية أو ما يسمى أيضا بمصلحة الشؤون الأهلية، حيث أشرف عليها

ضباط اداريون تمثلت مهمتهم في ادارة ومراقبة الأهالي.[2]

- **تعريف المكاتب العربية:**

فرديناند هيفونيت هو أحد رؤساء تلك المكاتب العربية، يعرفها كما يلي: "المكتب العربي هو حلقة وصل ما بين الجنس الأوروبي الذي استوطن بالقطر الجزائري منذ 1830م، والجنس الأهلي الذي يقطن البلاد من قبل ولا يزال الى الأن....."[3].

أما شارل ريشار وهو كذلك أحد رؤساء تلك المكاتب العربية يصفها كما يلي:" ان مؤسسة المكتب العربي هي وسيلة عمل، وهي أساس تفكيرنا قبل أن تكون وسيلة لتعبيرنا".[4]

- **تكوين المكاتب العربية:**

أنشأت هذه المكاتب العربية وذلك للاختلاف الموجود بين المستعمر والأهالي وأنشأت في عهد الدوق دوروفيغو (le duc de rovigo) الحاكم العام للجزائر عام 1833م، والحقيقة أن هذه المكاتب العربية لم تكن مهتمة بشؤون الأهالي بقدر ما كانت تعمل على اخضاع وبسط نفوذ فرنسا على كامل أنحاء البلاد.[5]

---

[1]- صالح فركوس، ادارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844م-1871م، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، 2006م، ص 12.

[2]- نفسه، ص 13.

[3]- نفسه، ص 19.

[4]- صالح فركوس، ادارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م، ص 17.

[5]- أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر(بداية الاحتلال)، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م، ص72.

فهي في واقع الأمر كانت مصلحة عسكرية وادارية في ان واحد، وجهاز لجمع المعلومات الخاصة بالعمليات الحربية، كما حاول الجنرال برومو احياء الوظيفة التركية القديمة أغا العرب فولى على هذا المنصب حمدان بن أمين السكة، كان تاجرا، وكان لايعرف أي شيئ عن البلاد، أدى به بالفشل في مهمته.[1]

وفي 15 أفريل 1837م أعيد تأسيس ادارة الشؤون الأهلية والتي أصبح يترأسها بيليسي، واصل هذا الأخير عمله الى غاية 1839م وذلك بعد تقديمه للاستقالة ونتجت عنه صراع بينه وبين الماريشال فالي، حيث أن الماريشال فالي في 6 مارس 1839م قام بالحاق الصلاحيات التي كان يمارسها بيليسي بقيادة الأركان العامة.[2]

كما قام بتطبيق سياسة الحماية في مقاطعة قسنطينة، تكون فيها ادارة الأهالي من الأهالي تحت وصاية السلطة العسكرية أمثال أحمد المقراني، كما ظهرت فكرة تقسيم الجزائر الى منطقة مدنية مفتوحة للاستيطان الأوروبي، ومنطقة عسكرية يمنع فيها الاستيطان.[3]

ولكن مع مجيء الجنرال بيجو كحاكم عام للجزائر 1841م أعاد أسلوب الحكم الغير مباشر الذي يتولاه زعماء الأهالي والعسكريين واسناد بعض الوظائف الكبيرة لهم تحت اشراف الضباط العسكريين الفرنسيين، وفي 01 فيفري 1844 أعلن عن قرار ترسيم المكاتب العربية، التي وضعها تحت سلطة الضابط أوجين دومان.[4]

في أفريل 1845م صدر قرار يؤكد الحاق الجزائريين بفرنسا ويقسمها اداريا الى ثلاثة مناطق كالتالي:

1- منطقة مدنية تخضع للإدارة المدنية، وتشمل المناطق التي يكثر فيها العنصر الأوروبي.

2- منطقة مزدوجة يقل فيها العنصر الأوروبي فيخضع فيها الأوروبيون للحكم المدني والأهالي للحكم العسكري.

3- منطقة عسكرية ينعدم فيها العنصر الأوروبي، حيث أكثروا فيها المكاتب العربية لتساعد الضباط على حكم الأهالي.[5]

---

[1]- صالح فركوس، ادارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد، المرجع السابق، ص 14.

[2]- مصطفى عبيد، الجزائر في كتابات توماس(اسماعيل) أوربان(1812م-1884م)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2007م-2008م، ص83.

[3]- صالح فركوس، ادارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد، المرجع السابق، ص 15.

[4]- أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص62.

[5]- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 15.

وفي سنة 1856-1857 تغيرت الادارة الغير مباشرة، وهو ما نصت عليه وزارة الحربية أنها وقفت الى تحقيق " تسيير بلاد العرب تسييرا مباشرا "، ويطلقون عليها تسمية " بيرو العرب المخا زنية "، أما المرحلة الثانية تبدأ بعد سنة 1858م يطلقون عليها تسمية " بيرو عرب الحكام " وكانت الأحكام تصدر فيها مباشرة على الطريقة الفرنسية.[1]

لكن تعتبر سنة 1863م معلما لبداية انحسار نفوذ المكاتب العربية وذلك من خلال صدور مرسوم 27 فيفري 1860م، الذي قرر توسيع حدود عمالة قسنطينة، ونفس الشيء بالنسبة للمحافظة المدنية لعين تموشنت التي تم انشاؤها في جانفي 1860م.[2]

ونلاحظ أن سنتي 1864-1868م شهدت فيها هذه الفترة خضوع الادارة الجزائرية من جديد لقيادة عسكرية، وفي 20 ماي 1866م صدر قرار ينص على تعميم التنظيم الاداري، والذي قلص سلطة المكاتب العربية، وفي 18 أوت 1868م تمت ازالة المكاتب العربية على مستوى العمالات وأسندت بعض من مهامها الى السلطات البلدية، وبهذا صارت الادارة المدنية معدومة وواصلت المكاتب العربية العسكرية عملها الى غاية 1871.[3]

- **أهداف المكاتب العربية:** لقد جاءت المكاتب العربية بجملة من الأهداف والتي كانت كلها لصالح فرنسا وهي كالتالي:
- تمكين الاستعمار والعمل على اخضاع القبائل للسلطة الاستعمارية.
- مراقبة تحركات القبائل وحراسة المشبوه منها.
- استخلاص الضريبة.[4]

---

[1]- شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871م-1919م، ج1، تر: م حاج مسعود أبكلي، دار الرائد للكتاب، 2007م، ص 250.

[2]- نفسه، ص 256.

[3]- عبد الحميد زوزو، الأوراس ابان فترة الاستعمار الفرنسي التطورات السياسية الاقتصادية والاجتماعية1837م-1939م، ج1، دار هومة، الجزائر، 2009م، ص ص 204-205.

[4]- صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين الى خروج الفرنسيين(814ق م-1962م)، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2002م، ص 199.

- التجسس ومراقبة الأهالي المسلمين ابتداءا من الشيوخ المعينون من طرف السلطة الحاكمة الى أدنى مرتبة في أفراد الشعب.[1]
- تولى مهمة القضاء والفصل في خصومات الأهالي.[2]
- **مهام المكاتب العربية:**

✓ مراقبة مصالح القضاء الاسلامي، وكذلك مراقبة التجمعات الدينية والزوايا.

✓ اعداد المعلومات الجغرافية والطبوغرافية والتقليص من نفوذ رؤساء الأسر الكبيرة.[3]

✓ التمهيد لطرق الاحتلال والاتصال والتجارة الاستعمارية عن طريق اقرار الأمن والاستقرار.

✓ تأسيس المكتب عند القبائل ومراقبة الأشغال المنجزة وقيادة فرق التربص.

✓ ضبط الاحصائيات والتعرف على المواد الخاضعة للضريبة.[4]

ضباط المكاتب العربي:

كان ضباط المكاتب العربية في الجزائر ينتمون الى مختلف الجيوش، خاصة جيش المشاة، حيث أنهم لم يكونوا يشكلون سلك نظامي، بل انتدبوا من فيالقهم، مما أوقف ترقيتهم المهنية، ومن بين الضباط الذين وصلوا رتبة جنرالات لدينا: ألنوفيل – بارال – بازان –بوسكي – دوماس- ديفو- هربيلون- ماري- مونج- بيليسي ديرينو الذي واصل مساره المهني في القنصليات.[5]

حيث تلقى الترقية اثنان من الضباط فقط الى رتبة ماريشال وهم بازان وبوسكي .

لقد كان ضباط المكاتب العربية بمثابة واسطة بين السلطات العسكرية والسكان الأهالي، حيث كان هؤلاء الضباط يجدون فهم اللغة العربية والتكلم بها، وبعد سنة 1863 تدنى المستوى التعليمي للموظفين.[6]

---

[1]- مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م، ص 127.

[2]- صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 199.

[3]- نفسه، ص 199.

[4]- عز الدين بومزو، الضباط الفرنسيون الاداريون في اقليم الشرق الجزائري6ارتيست مرسية نموذجا-، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 2007م-2008م، ص 27.

[5]- شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبدايات الاستعمار ،المرجع السابق، ص 557.

[6]- نفسه، ص 557.

ويمكن أن نميز أن الفترتين ال غاية 1863م هي المرحلة الثانية للمكاتب العربية والتي تميز بعض ضباطها بسلامة الضمير، حيث أنهم وصفوا للكثير من المشاكل حلول كمشكل الثأر والمنازعات حول الأراضي وغيرها.[1]

وبعد سنة 1863م حول الضباط المهام العسكرية الى مهام بيروقراطية مما أدى الى الصعوبة في التوظيف في المكاتب العربية، وذلك بسبب انتشار الفساد الاداري في هذه المكاتب.[2]

2-تنظيمات المكاتب العربية:

أ- تقسيم البلاد الى 3 مناطق:

يعتبر الماريشال فالي أول مهندس استعماري اداري، حيث تم تقسيم البلاد الى ثلاثة مناطق ادارية وهي:

- **المناطق الساحلية:**

تمثل المدن والأراضي الجزائرية المطلة على البحر الأبيض المتوسط، حيث تطبق فيها " قوانيين الادارة المدنية السائدة في فرنسا أي أن نظام الحكم في هذه المناطق هو حكم مدني، فهذه الأخيرة يسكنها الأوروبيون بكثافة كبيرة وفيها بلديات مدنية خاصة الصلاحيات.[3]

- **المناطق المختلطة:**

هذه المناطق تضم الأوروبيين والجزائريين، حيث تشكل فئة الأوروبيين الأقلية ويخضعون للقوانيين المدنية الفرنسية أما الجزائريين فيشكلون الأغلبية كما أنهم يخضعون للنظام العسكري، وهذه المناطق تقام فيها بلديات مختلفة.[4]

- **المناطق العربية (العسكرية):**

هي المناطق التي يسكنها الأهالي يكاد ينعدم فيها الوجود الأوروبي تخضع بدورها للحكم العسكري، فقد فضل الماريشال فالي أن تحافظ هذه المناطق على الأنظمة العثمانية السائدة قبل الاحتلال.

[1]- عبد القادر خليفي، محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة 1830م-1962م،ديوان المطبوعات الجامعية،2010م، ص19.

[2]- عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 199.

[3]- أديب حرب، التاريخ العسكري والاداري لأمير عبد القادر، ط2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005م، ص 108.

[4]- نفسه، ص 108.

ومن خلال هذا تم تقسيمها الى ستة مقاطعات ادارية وعلى رأس كل مقاطعة رئيس، كما تقسيم المقاطعة الى دوائر والدوائر تضم عددا من القبائل ويعين على كل دائرة شيخ، تنحصر مهمته في حفظ النظام وجباية الضرائب، وهذه المناطق ستشكل فيها ما يسمى بالبلديات الأهلية.[1]

فبسبب سياسة الماريشال فالي تعالت الأصوات منددة في احدى أهم محاور المناقشات السياسية الساخنة على مستوى المؤسسات الرسمية بفرنسا، فقد هاجم مناهضوا الاستعمار هذه السياسة في الجزائر مطالبين تنحيته لأن سياسته الادارية لم تكن في نظرهم تخدم الاستعمار.[2]

ب–دور المكاتب العربية:

1. الدور العسكري والاستيطان للمكاتب العربية:

ان مؤسسة المكاتب العربية هي عبارة عن هيئة عسكرية، لكن نجد أنه قد أسندت اليها مهام كثيرة من أجل اخضاع الأهالي، ومن أجل اثبات قوتها العسكرية حاولت استغلال القوات الأهلية وهيكلتها تحت وصايتها[3]، حيث استعمل ضباط المكاتب العربية القوم كقوة أهلية غير منتظمة في مهام استعمارية كثيرة، ساعدت الاستعمار الفرنسي في فرض هيمنته على البلاد أطلق على هذه الفئة "الحرس الوطني" كانت تقوم بالعمليات التفتيشية وجمع الضرائب من المناطق التي تمتنع عن الدفع.

كان تنظيم القوم من قبل مؤسسة المكاتب العربية يستهدف التحكم والسيطرة على القبائل، فهناك العديد من القبائل التي كانت تزود المكاتب العربية بالقوم، كلما احتاجت اليها، مهمتها هي كشف الطرق واستطلاع الوضع عندما يوشك الجيش الفرنسي على القيام بالغارات ضد القبائل.[4]

أما القوة الثانية التي استعملتها مؤسسة المكاتب العربية هي المخزن من أجل مصلحة الاحتلال وزرع الفتنة والتناحر بين أفراد المجتمع الجزائري، مهمتها الأساسية التجسس وجمع المعلومات الضرورية لصالح الاستعمار من قبل القبائل، وكذا تبليغ أوامر المكاتب العربية اليها ومراقبة تحركات الأهالي، فقد كانت رغبة هؤلاء الضباط هو اعطاء مؤسسة المخزن "قاعدة قوية ومتينة"، فالسياسة العسكرية المنتهجة من طرف ضباط المكاتب العربية والسلطة الاستعمارية بشكل عام، كانت تستهدف معرفة القبائل معرفة دقيقة وتقسيم المجتمع الجزائري الى فئات متناحرة

[1]– رابح لونيسي، تاريخ الجزائر المعاصر (1830م–1989م)، ج1، دار المعرفة، 2010م، ص 78.

[2]– رابح لونيسي، المرجع السابق،ص 78.

[3]–G.voisin. l algèrier pour les algèriens''euve dismal urbains''. Paris .1861 .p . 87.

[4]- صالح فركوس، ادارة المكاتب والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد، المرجع السابق، ص 134.

ومتطاحنة. ضف الى أن المكاتب العربية قد اعتمدت على الفيلق الثالث للصبايحية، فهي فرقة منتظمة بلغ عددها سنة 1848م، 160 صبايحية، ليصل عام 1849 الى حوالي 2200 صبايحي، لكن مع حلول سنة 1852 تناقص عددها لتصل الى 170 صبايحي[1] . نجد أن مهمتها واضحة من خلال ما ذكره النقيب "مارميي" قائلا: "لقد كان الصبايحية باستمرار تحت تصرف المكاتب العربية، حيث كان يشكل كل عنصر منها جاسوسا لصالحنا ورهينة عندنا في أن واحد.... انهم يزودننا بمعلومات جد ثمينة عن الأماكن الغير معروفة لدينا، كما يبلغوننا وبسرعة الأوامر القادمة من السلطة العليا".[2]

أما الخيالة أنشأت من أجل ضمان استمرارية البريد والاتصال بين المكاتب العربية ورؤساء الأهالي، كذلك من أجل تبليغ أوامر السلطة العليا وتعليماتها والمساهمة في المحافظة على الأمن واستقرار البلاد.

تأسست قبل ظهور المكاتب العربية انما بدأ توظيفها فعلا بتوظيف تلك المكاتب، هي قوة أهلية غير منتظمة لكنها مرتبة.[3]

كما اهتمت المكاتب العربية بتشجيع سياسة الاستيطان الأوروبي في الجزائر وتدعيم سلطة المعمرين فبدأت هجرات المعمرين بشكل واضح منذ عام 1843، ففي هذه السنة بالذات وحدها وصل الى الموانئ الجزائرية 14 ألف ومائة وسبعة وثلاثون مهاجرا، كما اشتدت بناء المستوطنات فبلغ عددها سنة 1844 28 مستوطنة، وفي 1845 تم تأسيس ضيعات فلاحية بضواحي سكيكدة هيئت للمعمرين، مثال على ذلك نجد ضيعة فالي على النهر الأيمن بواد الصفصاف، وكذا مستوطنة دامريمون على الضفة اليسرى من الوادي ومستوطنة سانت انطوان.[4]

وهكذا ابتدأ ارساء المستوطنات تقريبا مع نشأة مؤسسة المكاتب العربية، ذلك أن المسؤولين بالادارة الفرنسية كانوا يرغبون في تثبيت معمرين حقيقين.

ففي 20 جانفي 1845 تم تهيئة مركز بمدينة قالمة يستوعب 250 عائلة أوروبية، كما أن الجنرال بيدو قائد ناحية قسنطينة قد أعد مخططا للاستعمار بالنسبة لمقاطعة قسنطينة وقد خصصت 160000 هكتار لهذا المخطط.[5]

---

[1]- صالح فركوس، ادارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر، المرجع السابق، ص 40.

[2]- صالح فركوس، ادارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر، المرجع السابق، ص 40.

[3]-صالح فركوس، ادارة المكاتب والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844م-1871م، المرجع السابق، ص،ص 39-44.

[4]- نفسه، ص ص 39-44.

[5]- نفسه، ص 156.

وفي 30 جويلية من نفس العام صدر مرسوم الحاكم العام ينص على انشاء لجنة لاقتراح 3 مراكز لإيواء المعمرين بضواحي مدينة قسنطينة، هذه اللجنة تتكون من المهندس "رانكا" والضابط "مادي" ونائب رئيس المكتب العربي بقسنطينة لدراسة الأراضي المحاذية للنقاط التالية:

- واد يعقوب وبومرزوق.
- واد قاتز على بعد أربعة أميال من مدينة باتنة.
- واد حجر على بعد أربعة أميال عن الطريق المؤدي الى مدينة سكيكدة.[1]

كما قام الحاكم العام في 27 جويلية 1849 بإصدار قرار يدعو فيه ضباط المكاتب العربية الى بذل جهود من أجل اقامة علاقات حسنة بين المعمرين والأهالي.

من هذا القرار تضاعفت مجهودات وتشجيعات ضباط المكاتب العربية للحركة الاستيطانية، وذلك ببناء القرن حيث بنيت حوالي 50 قرية من عام 1853 الى غاية 1859 ومن أجل توسيع مناطق الاستيطان طالب الحاكم العام راندون الأهالي بالتنازل عن الأراضي التي يحتاجون لها مقابل الاعتراف لهم بحق الملكية الفردية أو الجماعية للأراضي التي تتركها لهم.[2]

وهكذا كان الاستيطان بتأييد ودعم من النظام العسكري عن طريق مؤسسة المكاتب العربية قد بلغ أوجه الى غاية 1860، ولم تترك المخططات الاستيطانية بالشرق الجزائري سوى المناطق الجبلية لبلاد القبائل والأوراس.[3]

أما في منطقة قالمة فقد فقدت الكثير من القبائل من 40 الى 85 بالمئة من أراضيها في حين تحول سكان الحضر الى بدو بالرغم من كل الامتيازات الممنوحة للمعمرين الا أنهم كانوا يحتجون ضد عدم كفاية الاجراءات المانحة لهم حقوق الاستيطان والامتيازات الأخرى.[4]

بالرغم من كل الجهود التي بذلها ضباط المكاتب العربية في تدعيم الاستيطان الا أن المعمرين اعتبروا هذه المكاتب تقف كحاجز يمنع تقدمهم نحو الأقاليم العسكرية بهدف الحصول على أملاك عقارية وهذا ما فتح باب الصراع من معارضة المكاتب العربية والمعمرين، هذه المعارضة كانت تتزايد يوما بعد يوم، ومن هذا المنطلق أخذ ضباط المكاتب العربية يقودون معارضة شديدة وهجمة كبيرة ضد الاستيطان لما أحدثه في نظرهم من قلق وازعاج، وكانت هذه

---

[1]- صالح فركوس، ادارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد، المرجع السابق، ص 157.

[2]- شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، 1982م، ص51.

[3]- صالح فركوس، ادارة المكاتب والاحتلال الفرنسي للجزائر، المرجع السابق، ص 163.

[4]- نفسه، ص 163.

المكاتب العربية تريد من وراء هذه السياسة الاحتفاظ لنفسها بالسلطة في ادارة شؤون الأهالي لذلك وقفت في وجه المعمرين لأن مطالبهم تقف في وجه طموحاتهم.[1]

2. الدور الاداري للمكاتب العربية:

بعد أن انتهت فرنسا من احتلالها المعنوي والمسلح عملت على توظيف القضاء والعدالة الفرنسية فأوكلت لضباط المكاتب العربية مهمة الاطلاع على كل ما يتعلق بالأهالي ودراسة الشريعة الاسلامية لأغراض استعمارية، حيث كان قضاة المكاتب العربية يهتمون بالقضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية مثل قضايا الارث، الزواج، الطلاق....الخ.

كما كانت المكاتب العربية لها مشروعية معاقبة الأهالي بغرامة تتراوح من 1 الى 15 فرنك والحبس من 1 الى 5 أيام لمخالفات تتمثل في المشاجرة، الخصام، التهاون في دفع الضريبة...الخ.

وكان هؤلاء الضباط يعتبرون أنفسهم أوصياء على الشؤون القضائية حيث يستقون أحكامهم من القانون الفرنسي، كما عملوا على استمالة القضاة الجزائريون.[2]

لم يكن القضاء هو الوسيلة الوحيدة لتنظيم ادارة شؤون الأهالي بل اعتمدت الادارة الفرنسية أيضا على عملية جباية الضرائب تحت وصاية المكاتب العربية وكانت متنوعة مثل: العشور، الزكاة، الحكر، اللزمة.[3]

3. الدور الاقتصادي للمكاتب العربية:

- **الفلاحة والثروة الحيوانية:**

لقد فرضت السلطة الاستعمارية أفكارها الاقتصادية ونصوصها التشريعية على المجتمع الجزائري، فقد أباحت حرية التصرف في الأرض والمعاملات، لكن حرية التصرف والمعاملات بالنسبة للمعمرين والاستعمار، أما بالنسبة للجزائريين، فقد كان النهب والمصادرة والاستيلاء على الأرض والممتلكات.[4]

ان ما كان يهدف اليه ضباط المكاتب العربية هو تلقين الفلاحين الجزائريين طرق ووسائل الفلاحة الاستعمارية شرط أن يكون المردود لصالح الاستعمار، فبالنسبة لنوع المزروعات التي تعمل على نشرها بين الفلاحين الجزائريين نجد القطن، حيث صدر مرسوم في 16 أكتوبر 1853 يهدف الى تشجيع زراعة القطن، كما كان الاهتمام

[1]- صالح فركوس، ادارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي في ضوء شرق البلاد(1844م-1871م)، المرجع السابق، ص 174.

[2]- صالح فركوس، ادارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر، المرجع السابق، ص 174.

[3]- شارل روبير أجيرون، الجزائريون والمسلمون، المرجع السابق، ص 313.

[4]- نفسه، ص 313.

بزراعة الحناء وتحويلها الى زراعة صناعية كذلك نجد الدخان، كما تم ادخال زراعة العنب من طرف المكاتب العربية،[1] وقد تضاعف نشاط المكاتب العربية، في امكانية جعل زراعة السكر وخاصة القطن تتكيف مع مناخ القطر الجزائري كما اهتمت بتربية الدواجن، كما أنها أوقفت مبادرة الفلاحين الجزائريين في غرس الأشجار المثمرة.[2] أما الثروة الحيوانية قد تلقت اهتماما كبيرا فقد سخرت لخدمة الاستعمار الفرنسي، كما اعتمدت على تزويد الأهالي بالعلف والاصطبلات لحمايتها من الجوع والبرد، قصد الاستفادة منها.

لقد كان هؤلاء الضباط يجوبون أنحاء المقاطعة لمعاينة المراعي وماينتشر فيها من أغنام وأنعام.[3]

- **التجارة:**

لقد اتبع ضباط المكاتب العربية سياسة مراقبة الأسواق ما يتم فيها من مبادلات تجارية من أجل المحافظة على أمن واستقرار تلك المبادلات لصالح الاستعمار، كما أن القياد كانوا مكلفين لمراقبة الأسواق وحراستها فمثلا سوق سطيف كان يتم مراقبته من طرف الصبايحية، وكانت هذه الأسواق معفية من الرسوم، لقد كان الهدف من هذه الحراسة هو جمع معلومات قد تفيد الاستعمار لذلك كانوا من حين لأخر يتم اكتشاف مثلا ذخيرة حربية يتاجر بها الأهالي لمقاومة الاستعمار.[4]

لقد سجل ضباط المقاطعة ارتفاعا في أسعار الحبوب خلال سنتي 1845-1846 نتيجة سوء المحصول الزراعي وغزو الجراد، وظلت مؤسسة المكاتب العربية تراقب ارتفاع وانخفاض الأسعار قصد اطلاع سلطتها العليا عن الحالة الاقتصادية وانعكاساتها على الأوضاع الداخلية.

فب سنة 1857 سجلت هنا جملة من ارتفاع الأسعار نتيجة سوء المحصول الزراعي وكذا السياسة الاقتصادية الاستعمارية الهادفة الى تجويع وتفقير الأمة أنذاك.[5]

4. الدور الثقافي للمكاتب العربية:

لقد سعى ضباط المكاتب العربية على نشر اللغة الفرنسية بين الأهالي فلقد رأو أن اللغة الفرنسية هي اللغة الحاكمة ومن الضروري نشرها بين الجزائريين من أجل ادماجهم وجعلهم فرنسيين.

---

[1]- صالح فركوس، ادارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر، المرجع السابق، ص ص 177-180.

[2]- نفسه، ص ص183-184.

[3]- صالح فركوس، ادارة المكاتب والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844م-1871م، المرجع السابق، ص،ص 209-211.

[4]- نفسه، ص ص 214-215.

[5]- نفسه، ص 220.

فنجد أن دور المكاتب العربية يتمثل في احلال اللغة الفرنسية مكان اللغة العربية، وأن الزوايا والمساجد يتخرج منها فئة معادية للسلطة الفرنسية فالدين هو جوهر هذه المسألة في تفكير هؤلاء.

وكان النقيب ريشارد يرى أنه بالقضاء على هذه المدارس القرآنية هنا يصبح الشعب جاهلا يسهل تلقينه أي شيء[1]، كما تم فتح المدارس العربية الفرنسية تدرس فيها اللغة العربية والفرنسية، كان الغرض منها هو انشاء مدارس ذات طابع سياسي أكثر منه تثقيفي لنشر التعليم الفرنسي بين الجزائريين من خلال هذه المدارس المختلطة والقضاء على المدارس العربية الحرة، لكنها لقيت نفورا من الأهالي.[2]

لقد كان هدف المكاتب العربية من هذه المدارس هو تكوين فئة هدفها المساعدة في اخضاع الأهالي، وتساهم في تسيير القطاعات الدينية والعبادة مثل المحاكم الاسلامية.[3]

3- المواقف من المكاتب العربية:

- **موقف رجال الدين من المكاتب العربية:** تنقسم الى قسمين :
- **المواقف المناهضة للمكاتب العربية:** تمكنت الطرق الصوفية من المحافظة على الاسلام في الجزائر، ومحاربة الاستعمار بكل قوة وخير مثال على ذلك الأمير عبد القادر الذي ينتمي الى الطريقة القادرية، وكذلك نجد الطريقة الرحمانية التي كانت ذات فعالية شلت حركة المدنيين والعسكريين، ومن بين رجالها: المقراني، والحداد...الخ.[4]

ونجد كذلك الشريف بومعزة الذي ينتمي الى الطريقة الدرقاوية حيث أن هذا الأخير واجه الادارة الفرنسية، وحمل السلاح ضد الفرنسيين، وكان يحث الناس على الجهاد.[5]

- **المواقف الموالية للمكاتب العربي:**

---

[1]- صالح فركوس، ادارة المكاتب والاحتلال الفرنسي للجزائر، المرجع السابق، ص 269.

[2]- صالح فركوس، ادارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر، ص 269.

[3]- نفسه، ص 269.

[4]- محمد باشا، تحفة الزائر في مأثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر، ج1، المطبعة التجارية، الاسكندرية، 1903م، ص،ص 213-216.

[5]- التليلي العجيلي، الطرق الصوفية الاستعمار الفرنسي للبلاد التونسية 1881م-1939م، م2، منشورات كلية الأداب بعنابة، تونس، 1992، ص 252.

ويقصد بها تلك التي اتضح ولائها للاستعمار وذلك في العديد من المناسبات، كما أنها تعاملت معه ايجابا في العديد من القضايا، ونجد ذلك في الطريقة التيجانية، ووصل الأمر ببعض رجال الدين والمشايخ الى تأليب السلطة الاستعمارية ضد الأهالي.[1]

عملت السلطة الاستعمارية على التمكين لمشايخ الزوايا للطرق الموالية لها، ليس بالامتيازات الممنوحة لهم فقط، بل كذلك يمنحهم سلطة ونفوذ مطلقة.[2]

- **الانتقادات الموجهة لها:**

من بين الانتقادات التي كانت موجهة للمكاتب العربية هي:

- ✓ لقد رأى أجرون أن المكاتب العربية التي أنشأت أساسا للإعلام والرقابة والتفتيش قد عبثت بصلاحيات عظما، كما أنه طالب بالتخلي عنها ووصفها بالخطأ الفادح.[3]
- ✓ أما موريس وحل رأى هذه المكاتب قد أصبحت قوية وترى أن الجزائر أصبحت ميدانهم وعلى الاستعمار أن يتعامل معهم كطرف عدو.
- ✓ كليمون ديقيموا رأى كذلك أنه من الصعب منع تجاوزات المكاتب العربية بحق الأهالي والمتعلقة بتدخلهم في المؤسسات القضائية ومعاقبة الأهالي بالسجن أو الغرامات والضرب بالعصى... وهذا الاجراء هو مخالف للقانون.[4]

كما أن المعمرون قد عارضوا المكاتب العربية كونها لا تخدم مصالحهم فيما يتعلق بالاستيطان في المناطق العربية العسكرية، فقد رأو ضرورة سيادة النظام المدني فيها ليتمكنوا من سيطرتهم على البلاد.[5]

---

[1]- التليلي لعجيلي، المرجع السابق، ص 253.

[2]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص 293.

[3]- شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص 177.

[4]- يحي بوعزيز، كفاح الجزائر من خلال الوثائق، (دط)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 165.

[5]- نفسه، ص 165.

الفصل الثاني: الاستيطان المدني في ظل الجمهورية الثالثة (1870-1900).

- **المبحث الأول:** سقوط الامبراطورية الفرنسية الثانية(1852-1870)
- **المبحث الثاني:** قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة.
- **المبحث الثالث:** القوانين الاستيطانية التي صدرت في عهد الجمهورية الثالثة (1870-1900).

المبحث الأول: سقوط الامبراطورية الفرنسية الثانية (1852–1870):

في عام 1852 تم إلغاء النظام الجمهوري من طرف لويس نابوليون[1] وأحل محله النظام الامبراطوري وبذلك ظهرت الإمبراطورية الثانية وما ان اصبح امبراطورا على فرنسا حتى أعلن سياسته اتجاه مستعمرة الجزائر[2] كما انه أشار الى ضرورة الاحتفاظ بها وضمها الى فرنسا وازداد اهتمامه بها أكثر مع مرور الأيام[3] حيث أكد في خطابه الذي ألقاه في مدينة بوردو عام 1852 بنفس المناسبة على إلحاق ودمج الجزائر بفرنسا، وفي الوقت نفسه أنشأ وزارة خاصة بالجزائر أوكل مهمة تسيير الى الأمير جيروم نابليون ابن عمه، معلنا في نفس الوقت أيضا على ضرورة اقامة نظام مدني في الجزائر لتحقيق حلمه في اقامة مملكة عربية Royaume arabe، لكنه ألغى وزارة الجزائر في 24 نوفمبر 1860 وأقر العودة الى النظام القديم المتمثل في الحاكم العام[4].

بقيام هذه الامبراطورية الثانية استعاد العسكريون نفوذهم بالجزائر بزعامة الحاكم راندون Randon [5]الذي شجع حركة الاستيطان الاوروبي وبنى حوالي 56 قرية استيطانية خلال أعوام 1853- 1859 كما انتهج سياسة بيجو في مصادرة أملاك الأهالي وتفتيت أراضي الأعراش المشاعة، وتحصل على 611363 هكتارا ما بين عامي 1851-1861.[6]

لقد اتسمت سياسة نابوليون خلال عهد الامبراطورية بالتقلب والاضطراب، وعدم الاستقرار على مبدأ وسياسة واحدة، فمن جهة حاول أن يرضي الأهالي الجزائريين بمجموعة من الاجراءات، ومن جهة أخرى شجع حركة الاستعمار الرأسمالي عن طريق الشركات العقارية الرأسمالية الكبيرة التي أدت الى فقدان الأهالي لمئات الألاف من الهكتارات بواسطة الانتزاع القهري والمصادرة.[7]

---

[1]- لويس نابوليون: هو شارل لويس نابوليون بونابارت ابن ملك هولندا وابن أخ نابوليون الأول، ولد في 20 أفريل 1808م عاش طفولته في كنف والديه، كان رئيس لفرنسا 1840م حتى 1852م ثم أصبح امبراطور عليها 1852م الى 1870م توفي في 1873م. جرانت و هارولد تمبرلي، أوروبا في القرن التاسع عشر والعشرون، تر: بهاء فهمي، مؤسسة سجل العرض، (دس)، ص 340.

[2]- بوعزة بوضرساية، السياسة البربرية، المرجع السابق، ص 94.

[3]- جلال يحي، السياسة الفرنسية في الجزائر من 1830م-1959م، دار المعرفة، القاهرة، (دس)، ص 179.

[4]- بوعزة بوضرساية، السياسة البربرية، المرجع السابق ، ص 94.

[5]- راندون: 1795م- 1871 مكان من ضباط افريقيا القلائل الذين اهتموا بالزراعة وبعد أن كان وزير للحرب أصبح أحد أنجح حكام الجزائر، شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص 606.

[6]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري للحركة الوطنية الجزائرية (1830م-1954م)، المرجع السابق، ص 15.

[7]- نفسه، ص 15.

ورغم أنه سلك في بداية عهده سياسة الحد من التهجير والاستيطان الأوروبي إلا أنه تراجع بعد ذلك وألغى معظم القرارات التي أصدرها بسبب ضغط المعارضة في فرنسا، والمستوطنين، والعسكرين بالجزائر. [1]

عوامل سقوط الامبراطورية الفرنسية الثانية:

أ– رفض المستوطنين لقرارات الامبراطورية:

- تطرق الامبراطور للمرة الأولى لفكرة "المملكة العربية" سنة 1852 أثناء خطاب ألقاه في مدينة بودرو الفرنسية مصرحا قائلا: " أننا نحن في مدينة مرسيليا تقابلنا في الواجهة مملكة واسعة علينا ضمها الى فرنسا".[2] كان يرى أن الجزائر مستعمرة بمعنى الكلمة ولكنها مملكة عربية فللأهالي مثل المعمرين امبراطور العرب مثل الامبراطور الفرنسي[3] لكن في واقع الأمر كان يخطط للانفراد بالسلطة وانشاء وزارة خاصة بالشؤون الجزائرية يشرف عليها جيروم نابوليون، الذي كان مشهورا بفضائحه وعدم وجود رغبة لديه في مغادرة باريس وقسور الامبراطورية بفرنسا، كما ان نابوليون ادعى ان دور الجيش الفرنسي في الجزائر قد انتهى بعد الاستيلاء على منطقة القبائل في 1857.[4]

ان سياسة المملكة العربية قد اثارت احتجاجات شديدة واستنكارا لعبارة المملكة العربية والجنسية العربية ، كما ان التخوف جاء عن فقرة في نص الرسالة اين يؤكد نابوليون الثالث ان :"الجزائر ليست مستعمرة بأتم معنى الكلمة وانما مملكة عربية...فأنا امبراطور العرب مثلما أني امبراطور الفرنسيين" فحسب هذا التصريح يعد نفيا للمبدأ نفسه الذي يقوم عليه كيان الاستعمار.[5]

فالإمبراطور كان ينتظر من سياسة المملكة العربية ان تستخدم كركيزة لميلاد جنسية عربية من نوع جديد من خلالها يخلق فردا جديدا مندمجا في الحضارة الاوروبية، من خلال هذا كشف نابوليون الثالث عن نواياه في خطاب القاه في 5 ماي 1865 اثناء اقامته بالجزائر قائلا:" فلقد اندمج الغاليون المهزومون في حضارة الرومان المنتصرين ومن هذه الوحدة المرغمة تولدت بمرور الوقت الجنسية الفرنسية".[6]

---

[1]– يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص 15.

[2]–جمال خرشي، الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر (1830م–1962م)، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة، الجزائر، 2009م، ص 244.

[3]– محفوظ قداش، جزائر الجزائريين (تاريخ الجزائر 1830م–1954م)، تر: محمد المعراجي، منشورات ANEP، الجزائر،(دس)، ص 164.

[4]–عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 127.

[5]– جمال خرشي ، المرجع السابق ، ص 248.

[6]– نفسه ، ص 246.

وجاء رد فعل فرنسيي الجزائر سريعا ضد افكار نابوليون المهتمة بالشأن العربي التي تضعهم نظريا على قدم المساواة مع الاهالي، هكذا يقوم كل من الدكتور وارني بمدينة الجزائر[1] وجول دوغال (jules dural) بوهران ومارسيل لوسي (Marcel Lucet) بقسنطينة بالتعبير عن احتجاجهم بواسطة نشر المؤلفات والمقالات حيث يبدون انخراطهم الى اطروحات مواطنيهم بل ويقوم هؤلاء ببعث عرائض الى الامبراطور يترجونه بإيقاف العمل على تحقيق مشروعه الذي يهدد بوضع حد للاستعمار الاستيطاني.[2]

كما قام جول دوفال بالرد على مشروع الإمبراطور باستخدام العبارات التالية :"ستصبح الجزائر مملكة فرنسية وليس مملكة عربية، ومستعمرة فرنسية وليس مستعمرة اوروبية ومستودعا للبضائع الفرنسية وليس معسكرا فرنسيا".

يحاول نابوليون أمام المعارضة التي يتلقاها في المستعمرة اعطاء مصداقية لفكرة المساواة ما بين الاعراق التي يدافع عنها في مشروعه للمملكة العربية باللجوء الى صيغ التسوية.[3]

- حرم دستور عام 1852 الفرنسيين المقيمين بالجزائر من حق تمثيلهم، بصفة اقامتهم بالجزائر، واصبح للإمبراطور وحده حق اصدار التشريعات الخاصة بالجزائر في صورة مراسيم الى أن يقوم مجلس الشيوخ بوضع دستور خاص بها[4]
- صرح المحافظ du bouzet قائلا:" نحن في الجزائر جمهوريون ولقد صرنا ألد أعداء الامبراطورية منذ أن تلفظ نابليون الثالث بمشروع المملكة العربية أو خراب الاستيطان ...تحمل في نظرنا مدلولا واحدا لا غير".

هذا كلام صريح يعبر بصدق عن العاطفة المتأججة في نفوس المستوطنين الجزائريين وعن ردود افعالهم إزاء الامبراطورية الثانية، فلقد كانوا معارضين للنظام الامبراطوري يعادون شتى مضامينه، والسبب الرئيسي في ذلك هو كون السياسة المتبعة من طرف نابوليون الثالث والمكاتب العربية التي كانت تضع الأهالي في مركز الاهتمام.[5]

- ضف الى سياسة الحشر، التي تعتبر أولوية انشغال المستوطنين المتطلعين للحصول على مزيد من الأراضي معارضة ظهرت ثم تزايدت لدى المكاتب العربية، فالحكم العسكري يحد من توسع المستوطنين في الأراضي ذات الحكم العسكري.[6]

---

[1]– جمال خرشي، المرجع السابق ، ص 248.

[2]– نفسه، ص 248.

[3]–نفسه، ص،ص 248–250.

[4]– جلال يحي ، المرجع السابق ، ص 180.

[5]–شارل روبير آجيرون، الجزائريون والمسلمون، المرجع السابق، ص 73.

[6]– نفسه، ص 78.

ففي الأيام الأخيرة من حكم لويس نابوليون بدأ المعمرون يرفضون أنفسهم على الساحة الجزائرية[1] فأصبح برنامج المملكة العربية مهددا، كما تحول خصوم الامبراطورية الى جمهوريون وراحوا يكثرون من الاعلانات التي تدعو الانصهار والاندماج (أنصار الجزائريين في الهوية الفرنسية)[2]، معارضين مشاريعه الارتجالية ويؤثرون في شتى الأمور.

كما وجه المستوطنون انتقاداتهم للكنيسة الكاثوليكية التي تحاول تثقيف الشعب الجزائري والرفع من شأنه.[3]

هنا شعر الامبراطور بضعفه أمام المستوطنين الأوروبيين بالجزائر وحاول ارضائهم عن طريق اصدار مرسوم يوم 31 ماي 1870 بحيث يتحرر رؤساء العمالات الثلاثة في الجزائر من القيود المفروضة عليهم من طرف السلطات العسكرية والعسكريون لا يسيطرون على المناطق المدنية وينحصر نفوذهم في المناطق العسكرية فقط.[4]

في يوم 11 جوان 1870 أصدر الإمبراطور مرسوما آخر سمح فيه للمستوطنين الفرنسيين بإجراء انتخابات في المناطق المدنية واختيار الأعضاء الذين يمثلوهم في المجالس العامة، فهذه التنازلات للمعمرين أثارت غضب الجيش والحاكم العام مكماهون الذي استقال من منصبه احتجاجا على سياسة الخضوع المتتالية ضد الامبراطور لنقل السلطة في الجزائر الى يد المستوطنين الأوروبيين.[5]

ب- **الجزائر والحرب الفرنسية البروسية 1870:**

بعد انتهاء الحرب بين النمسا وروسيا شعر نابوليون الثالث بأن الفرصة قد فاتته إذ كان بإمكانه أن يفرض ما يشاء من مكاسب لمصلحة فرنسا وأراد أن يعوض ما فاته، فطالب بروسيا ببعض التعويضات الاقليمية، طلب أولا ببعض الأراضي الألمانية على الراين، لكن تم رفض ذلك ثم عاد نابوليون الثالث بطلب بلجيكا وللوكسمبورغ. فقبل بذلك بسمارك مبدئيا وأطلع خفية لإنجلترا نوايا نابوليون مما أخرج موقف فرنسا. فعاد نابوليون وطالب اللكسمبرغ فقط لكن بسمارك رفض ذلك مما جعل فرنسا تحتل اللكسمبرغ وتأزم الوضع في أوروبا، فعقد مؤتمر في لندن سنة 1867 تقرر أن تكون هذه الدولة منطقة حياد بين فرنسا وبروسيا[6]، وهنا اتضح أن الحرب بين بروسيا وفرنسا واقعة لا محال.

---

[1]- صالح فركوس، ادارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر، المرجع السابق، ص 362.

[2]- جاك فريمو، فرنسا والاسلام من نابوليون الى ميتران، تر: هاشم صالح، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، 1991م، ص 90.

[3]- جوان غيلبسي، الجزائر الثائرة، تر: خيري حماد، دار الطليعة، بيروت، 1961م، ص 17.

[4]- نفسه، ص 17.

[5]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 137.

[6]- عبد العزيز سليمان نوار وعبد المجيد النعنعي، التاريخ المعاصر أوروبا من الثورة الفرنسية الى الحرب العالمية الثانية ، دار النهضة العربية، بيروت، 2014م، ص 283.

انفجرت الحرب الفرنسية البروسية في جويلية 1870[1] في الوقت الذي خرجت فيه الجزائر من أزمة اقتصادية كبيرة وحادة (1866-1869)، ومع ذلك لم تسقط الامطار في البلاد منذ حوالي خمسة أشهر حتى شهر جويلية في حين كان المفروض أن يتم تسليم العلف والحبوب من فرنسا في شهري جويلية وأوت لكن ذلك لم يحدث، نتيجة احتياج المتروبول نفسها، كما انعكست الحرب نفسها على الجزائريين حيث خفضت الاشغال العمومية ما تسبب في زيادة عدد البطالين[2].

وفي ظل هذه الظروف الحرجة جدا بالنسبة للجماهير الجزائريين اندلعت الحرب الفرنسية البروسية، أرسل بعض القادة الجزائريين الذين ارتبطوا مصلحيا بالإمبراطورية العديد من الرسائل يطلبون من الامبراطور أن يسمح لهم بالمشاركة في الحرب الى جانبه، وكان المقراني أكثر الملحين على المشاركة في هذه الحرب لأن عائلته من أكثر العائلات المرتبطة بالنظام العسكري، فهذا الدعم للإمبراطور ما هو الا دعما لمراكزهم الادارية ومصالحهم العقارية، فهم الذين عاملهم الامبراطور بشرف[3]، فمناصبهم ومسؤولياتهم يهددها المستوطنون وكذا النظام المدني الذي ينددون به[4].

في الوقت الذي كانت فيه فرنسا تجابه بروسيا وفي الوقت الذي كانت تلفظ فيه الامبراطورية أنفاسها الاخيرة، كان المستوطنون يوسعون حملتهم المعادية للنظام العسكري الذي أكدوا عداوتهم له، كما اعتمدوا على الصحافة في حملاتهم التي نشطت نشاطا غير مألوف، بعد أن سمحت لها الامبراطورية بحرية التعبير عن رأيها[5].

لقد كان السكان الاوروبيون في الجزائر عند اندلاع الحرب يتكونون من المعمرين (وهم الاساس) والبرجوازية والعمال والمثقفين، الى جانب حفنة من الصيارفة وأصحاب الامتيازات والاستقراطيين الذين كانوا يرون أن الاستيطان هو مشروع لا وسيلة للرزق[6].

نجد أن نابليون الثالث قد أعلن التجنييد الالزامي في جيشه مثلما فعلت بروسيا، لكن هذا الاجراء لقي مقاومة ومعارضة فأعلن جميع المسؤولين خشيتهم من عواقب هذا التجنيد الاجباري لعدم شعبيته[7].

---

[1]- صالح عباد، المرجع السابق، ص 32.

[2]-نفسه، ص33.

[3]-صالح عباد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830م-1930م، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، (دس)، ص58.

[4]-نفسه، ص 60.

[5]- صالح عباد، المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870م-1900م، المرجع السابق، ص33.

[6]- نفسه، ص 36.

[7]-جمال خراشي، المرجع السابق، ص 267.

في يوم 2 سبتمبر 1870 انهزم الجيش الفرنسي في سيدان أمام الجيش البروسي ووقوع الامبراطور في يد الالمان كان بمثابة نهاية للصراع بين المعمرين والحكومة الفرنسية حول كيفية تسيير الجزائر، فالعسكريون الذين انهزموا في معركة "سيدان" فقدوا مصداقيتهم الاجتماعية في الجزائر وفي فرنسا ذاتها، والمجموعة العسكرية المتواجدة بالجزائر لم تعد تتلقى التعليمات من القيادة المركزية وبالتالي تركوا المبادرة للمدنيين لكي مايشاءوا بالجزائر[1].

بالتالي كانت الحرب الفرنسية البروسية أحد أسباب سقوط الامبراطورية الثانية، فسياسة نابليون الثالث الخارجية كانت الفاعل الأساسي في سقوط حكمه والقضاء على الامبراطورية الثانية، نجد أن نابليون لم يتمكن من رؤية مشروعه للمملكة العربية يتجسد أمامه[2].

هجرة الالزاس واللورين:

بعد أن ألغي النظام الامبراطوري وهزيمة فرنسا أمام الالمان واستسلام الامبراطور الفرنسي نابليون الثالث، كرد فعل على السياسة الامبراطورية والتخلص من السلطة العسكرية ونفوذ العسكريين الذين كانوا أكبر عقبة أمام أهدافهم[3]، فالجزائر شجع فيها الاستعمار الاستيطاني المباشر، وذلك من خلال الزيادة في اغتصاب الاراضي وحشر الاهالي في مناطق ذات أراضي قاحلة بور.

كانت خسارة فرنسا أمام ألمانيا قد أخسرتها اقليمي الالزاس واللورين الذين افتكتهم ألمانيا منها فعملت فرنسا بعدها على ترحيل سكان الالزاس واللورين الى الجزائر[4]، فسقوط الامبراطورية الفرنسية الثانية هو انتقال السلطة في يد المعمرين في الجزائر الذين شجعوا بدورهم مزيدا من الهجرة لدعم تواجدهم مع تاريخ 23 فبراير 1871 قامت شركة الزراعة بالجزائر، وهي شركة زراعية سابقة تأسست عام 1840 باستعادة فكرة الدكتور فارني عبر استدعاء عائلات المزارعين الفرنسيين من ضحايا الحرب ولقد اقترح محافظ الجمهورية، ألكسي لامبير، في يوم 5 مارس:" منح مواطنيينا من الالزاس واللورين ضيافة جديرة بصناعهم وروعهم الوطنية". وكانت الفكرة نفسها قد قادت جريدة في فرنسا المتروبول الى اقتراح أن "مستعمرتنا ستصبح الالزاس واللورين" وأن "الالزاسيين سيغيرون الارض دون تغيير الوطن".[5]

---

[1]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص 137-138.

[2]- جمال خرشي، المرجع السابق، ص 267.

[3]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية، المرجع السابق، ص 27.

[4]- نفسه، ص 31.

[5]- نفسه، ص 31.

بالرغم من ذلك فانه في يوم 4 مارس كان اقتراح قانون بلكستال وبوسيان الذي أودع لدى الجمعية الوطنية قد وعد سكان الالزاس واللورين الذين من شأنهم أن يتغربوا في سبيل الحفاظ على جنسيتهم بأن يخصص لهم مجانا 100 ألف هكتارا من خيرة الاراضي التي تصرف فيها الدولة في الجزائر[1].

على هذا شهدت الجزائر تدفق جماعات كبيرة من أهل الالزاس واللورين الرافضين للتبعية الالمانية فتحولوا لفرنسا، وأصبحت الارض الجزائرية هي الحل الوحيد لهذا النزوح، فالدفعة الاولى نجد أنه قد استوطن حوالي 5000 شخص في الجزائر[2]، وكل شخص قادم من هذه المنطقة ويمتلك رأس مال قدره 5000 فرنك فانه تمنح له السلطات الفرنسية بسهولة الهكتارات من الاراضي، أما في حالة لايمتلك رأس مال فان اقامته لمدة 9 سنوات وقيامه بعمل زراعي فهي كفيلة بمنحه لهكتارات الاراضي.

بعدها نجد صدور مرسوم 15 يوليو 1874 ليقلص مدة الاقامة المطلوبة للحصول على الملكية الى خمس سنوات والى 3 سنوات بالنسبة لمن يثبت صرفه مبلغ 100 فرنك عن الهكتار الواحد في أعمال التهيئة[3] مما أدى الى تدفق سيل جديد من المستعمرين الألزاسيين الذين منحوا الاراضي والاموال الغزيرة واشتدت حركة الرمي بالمسلمين الى الجنوب وبلاد النجود، دون شفقة أو رحمة ونزعت عنهم بقايا أراضيهم الفلاحية الصالحة[4] مع تشييد القرى والمدارس والبلديات في الاماكن التي يشترون بها[5] ففي الفترة التي ارتفع فيها عدد المهاجرين وكان أغلبهم من الألزاس واللورين من العمال والتجار والصناع لهذا فشلوا في أعمالهم الفلاحية ولم يستقر منهم لممارسة الفلاحة سوى 387 عائلة ضمن 1183 عائلة مهاجرة، أنفق على تهجيرها واسكانها 6500 فرنك.[6]

[1]–شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، م2 ،تر: محمد حمداوي وأخرون، شركة دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008م، ص 112.

[2]– بوعزة بوضرساية، الجرائم الفرنسية والابادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19، المرجع السابق، ص 227.

[3]– شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر،م1 ، المرجع السابق، ص115.

[4]– أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 98.

[5]– عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 141.

[6]– يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية، المرجع السابق، ص 31.

المبحث الثاني: قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة:

استغل المستوطنون الفرنسيون بالجزائر الفراغ السياسي الموجود، وقاموا بشن حملات عدائية ضد الجزائريين وذلك ابتداءا من يوم 4 سبتمبر 1870م، وهو اليوم الذي وقعت فيه الثورة ضد النظام الفرنسي[1].

وبالتالي انتقلت السلطة من أيدي المدنيين، وقامت الجمهورية الفرنسية الثالثة، مما أدى الى اتاحة فرصة للمستوطنين الأوروبيين الذين كانوا ضد النظام العسكري الامبراطوري فرصة نادرة لفرض سلطتهم الكاملة[2].

فأسرع الأوروبيون في الجزائر الى اعلان الجمهورية في الجزائر، ثم عملوا على ابعاد موظفي الامبراطورية، وأنصارها فأنشأوا "لجنة الانقاذ الوطني"، في 5 سبتمبر 1870م وذلك لدعم الجمهورية[3].

حيث لبت "حكومة الدفاع الوطني" المشكلة حديثا بباريس أكثر مطالب المستوطنين، فأصدرت في ظرف 5 أشهر 58 قرارا ومرسوما، تتعلق بتنفيذ ادماج الجزائر، وأهم ما يميز هذه الفترة الغاء منصب الحاكم العام العسكري وتعويضه بحاكم عام مدني والذي يمثل أعلى سلطة في الجزائر[4].

حيث اشتد الصراع بين العسكريين والمدنيين، فبالنسبة للمدنيين يتعلق الأمر بتحطيم المكاتب العربية التي تعيق اشباع رغباتهم في الحصول على أراضي الجزائريين أما العسكريين فهم يرون في أنفسهم ضامن الأمن الذي لا رقابة عليه، وفي خضم هذا الصراع أخذ كل طرف يبحث عن نضيره[5].

أخذ العسكريون انهم الأقرب الى القادة الجزائريين، وبالنسبة لهم لا يمكن للنظام المدني إلا أن يسبب الاضطرابات، ومن هنا اتبعوا سياسة معاكسة أحيانا لسياسة حكومة الدفاع الوطني حيث شجعوا القادة العرب على مقاومة ادارة الجمهورية، بينما عمل المدنيون وعلى رأسهم جمعية الجمهورية الى استمالة أعضاء لجنة تور، فأوفدوا مندوبين عنهم إليها وذلك لتوضيح مطالبهم ونفي ما جاء في تقارير العسكريين عن الأوضاع في الجزائر[6].

قام المستوطنين الأوروبيين بالجزائر بإعداد برنامج سياسي مكثف وذلك لتدعيم نفوذهم في الجزائر وإقامة نظام سياسي يخدمهم الى الأبد، وقد كان الزعيم والمحرك لمخططات المستوطنين الأوروبيين بالجزائر هو الدكتور (أورغيسط

[1]– عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 144.

[2]– رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 78.

[3]–صالح عباد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين، المرجع السابق، ص 61.

[4]–رابح لونيسي، مرجع سابق، ص 78.

[5]– صالح عباد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين ،المرجع السابق، ص 63

[6]– نفسه، ص 63.

وورنير) August warnier[1] الذي يعتبر هو المتكلم الرسمي باسمهم في عهد نابليون الثالث، وهو طبيب عسكري في السابق، حيث ناضل لتحقيق برنامج المستوطنين وذلك من خلال تقلده لمنصب مدير الشؤون المدنية بمقاطعة وهران في عهد الجمهورية الثانية.

حيث اشتهر هذا الدكتور بالفكرة الأساسية، التي قامت عليها سياسة الاستيطان في الجزائر وهي: "نظرية الادماج التدريجي للجزائريين". فحسب نظريته أنه لا يمكن قبول مجتمع همجي ومتخلف ضمن مجتمع أوروبي الذي يتزعم الحضارة الغربية وذلك أن يرفع المستوى الاجتماعي لأبناء البلد الأصليين.[2]

تمثلت خطة المستوطنين الأوروبيون التي وضعها الطبيب فيما يلي:

- التمثيل النيابي للمستوطنين الأوروبيين بالبرلمان الفرنسي.
- اقامة الحكم المدني.
- انشاء مجلس أعلى للحكومة يتكون من شخصيات منتخبة.
- اعلان التل منطقة مدنية يحكمها الولاة ورؤساء البلديات.
- يسمح للمحاكم الفرنسية النظر في القضايا الجنائية.
- يمنع العرب أن يشتروا الأراضي التي تصدر منهم.
- عدم الإعتراف بأراضي الأعراش وإقامة نظام الملكية الخاصة الفردية.[3]

وقد تميزت الجمهورية الفرنسية الثالثة بجملة من الخصائص منها:

- رئيس الجمهورية له دور شرفي.
- ينتخب مجلس الشيوخ بالاقتراع العام الغير مباشر.
- ينتخب مجلس النواب بالاقتراع العام المباشر.

رئيس المجلس: هو الذي يقابله اليوم رئيس مجلس الوزراء وهو أحد الوزراء الرئيسيين وليس رئيس الوزراء، أي أنه ليس رئيس الحكومة [4].

[1]– عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 152.
[2]– نفسه، ص 153.
[3]– نفسه، ص 153.
[4]– نفسه ، ص 178.

لقد كانت مدة حياة الجمهورية الثالثة طويلة وذلك من سنة 1870 الى غاية 1940 حيث توالى عليها 14 رئيسا و 104 حكومة.[1]

أ- **سياسة المستوطنين في عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة:**

- التمثيل التام في البرلمان الفرنسي وفي التجمعات والبلديات المختلطة.
- إقامة مؤسسات مدنية تخدم مصالح المستوطنين الاوروبيين المقيمين في الجزائر أي حصولهم على حقوقهم السياسية.[2]
- ربط الادارة في الجزائر بالوزارات المركزية في فرنسا.
- نقل السلطة من عند العسكريين الى عند المدنيين الأوروبيين وذلك في اطار الحكم الذاتي.
- بيع أراضي الأعراش للمستوطنين الأوروبيين وذلك للتخلص من الدواوير الجزائرية وتصبح بذلك عبارة عن بلديات يقودها مسؤول فرنسي تابع للحكم المدني.
- تحطيم البرجوازية العربية وخاصة الشخصيات الجزائرية التي كانت متعاونة مع السلطات العسكرية.
- جعل أراضي الجزائريين ذات ملكية فردية وجاهزة للبيع وذلك ليتمكن المستوطنين من التوسع في جميع أنحاء أرض الجزائر.
- إنشاء تجمعات سكانية في المناطق المحددة للعرب.
- مصادرة الكثير من الأراضي وفرض غرامات باهظة على آل المقراني والحداد ونفيهم وكذلك التشجيع على الاستيطان[3].

ب- **ظروف قيام الحكم المدني:**

شهدت الجزائر بعد سقوط حكم لويس نابوليون الثالث وخاصة ابتداءا من سنة 1870، حيث تفاقمت المشاكل وازدادت وضعية الجزائريين سواء على ما كانت عليه من قبل خاصة في الجوانب السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية وتمثلت هذه الجوانب في جملة من الظروف منها:

- استيلاء العسكريين على الأراضي الخصبة، حيث أصبحوا هم أسياد البلاد ويقيموا المخططات الواسعة والتي ساعدت الدخلاء على البلاد من توطيد قدمهم وقهر أبناء شمال إفريقيا.[4]

[1] -kha djamal: colonisation et politique d'assinrilationen, Algérie 1830-1962, Alger, casabal, 2004, p 201.

[2]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 161.

[3]- نفسه، ص 162.

[4]- نفسه، ص 137.

- انتشار البطالة وذلك نتيجة تجريد الجزائريين من أملاكهم وطردهم الى مناطق النائية وعدم توفر أسباب الحياة، وكذلك عدم وجود الصناعة.
- انخفاض في الأشغال العمومية التي كانت تتعدى ما بين 6 و 10 إلاف عامل الشيء الذي سبب زيادة في عدد العاطلين عن العمل، ونزوحهم الى المدن في ظل هذه الظروف الصحية.[1]
- ارتفاع نسبة الإجرام، وتفشي الآفات الاجتماعية، وغلاء المعيشة، وزيادة المجاعة حتى وصف أحد الجزائريين هذه الظاهرة بقوله ونبهني الى ما رأيته بعين رأسي هذه الأعوام من الزيادة في ارتفاع الأسعار وغلاء الأقوات حتى بلغ رطل البصل المكروه مائة فرنك، كما رأيت صبيانا ذكورا واناثا لا يتجاوزون أربعا وخمسا من أعمارهم يتقاطرون ويتزاحمون على سلال وصناديق الزبل وسقط المتاع ويلتقطون من تلك الصناديق نفضات الموائد للإقتيات.[2]
- الأزمة الغذائية الحادة والتي تمثلت في مجاعات 1867–1868م والتي أودت هذه الكارثة بحياة 500000 من الأهالي. أي بالخمس تقريبا من عدد السكان في ذلك الوقت، خاصة وأن هذه الكارثة وقعت في الأراضي الخصبة وأراضي الشمال القديمة.[3]
- وهكذا ما يؤكده أحد الفرنسيون بقوله: " منذ صدر قانون سيناتوس كونسيلت 1863م ضربت المجاعة الجزائر، وصار العرب يموتون بالجملة". وذلك نتيجة انخفاض المردود الزراعي الذي كان يعتمد عليه الأهالي بشكل كبير،[4] وهلاك الحيوانات، وذلك فقدانهم حوالي 13 مليون رأس سنة 1867م و8 ملايين رأس عام 1870م بينما لم تتأثر ماشية الأوروبيين من الأزمة إلا حوالي 346 ألف رأس سنة 1867 و 377 ألف رأس سنة 1870م.[5]
- انخفاض في الانتاج الجزائري من القمح الصلب من 83% الى 81% من انتاج الجزائر الكلي، وكذلك انخفاض الانتاج في القمح اللين من 11.20% الى 9.82% في الفترة ما بين 1867م و1871، أما انتاج المعمرين في المادتين وفي نفس الفترة فقد ارتفع على التوالي من 88.8% الى 90.18% من القمح اللين ومن 17% الى 19% من القمح الصلب.[6]

---

[1]– عمار عمورة، المرجع السابق، ص 32.

[2]– أكرم بوجمعة، أوضاع الجزائر مع مطلع القرن العشرين، ع 28، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والانسانية، جدامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2016م، ص 169.

[3]– مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص 80.

[4]– صالح حيمر، المرجع السابق، ص 133.

[5]– صالح عباد، المعمرون والسياسة الفرنسية، المرجع السابق، ص 32.

[6]– نفسه، ص 32.

- عندما تعرضت الجزائر لأزمة غذائية حادة في الفترة الممتدة من 1866م الى غاية 1868م استغل المستوطنين هذا الوضع لصالحهم حيث قاموا بحملة اعلامية واسعة النطاق، وذلك لخلق انطباع لدى الرأي العام، على أن هذه الأزمة جاءت نتيجة لسوء الإدارة من طرف الإمبراطورية والتي كانت تعمل على تشجيع انشاء "الامبراطورية العربية".[1]
- بلغ عدد الوفيات الجزائريين قد بلغ خلال تسعة أشهر 214603 حالة وفاة، لكن الإدارة نفسها تراجعت وأكدت أن العدد أعلى من ذلك، وهو ما يوضح أن سكان الجزائر قد تكبدوا خسائر فادحة.[2]
- استغل المستوطنون الفرنسيون بالجزائر الفراغ السياسي الموجود وقاموا بشن حملات غذائية ضد الجزائريين، حيث أنه بعض الحالات قاموا باعتقال بعض الشخصيات الجزائرية بدعوة أنهم كانوا عملاء لنابوليون الثالث ومتعاونون مع المكاتب العربية المعادية للمستوطنين، وكانت نتيجة هذه الاضطهادات قيام ثورات ضد الحكم المدني، حيث قاد هذه الثورات زعماء القبائل والشخصيات الجزائرية التي كانت ذات النفوذ القوي في المجتمع الجزائري.[3]
- انهيار الامبراطورية ووقوع الامبراطور نابوليون الثالث أسير في يد الألمان وذلك في معركة سيدان، فكان بمثابة النهاية للصراع ببين المعمرين والحكومة الفرنسية حول كيفية تسيير الجزائر.[4]

- وقد استجابت حكومة الدفاع الوطني للاضطرابات التي حدثت في الجزائر والذي كان مفتعلها أوروبيون، حيث أنهم كانوا يريدون إدماجا كاملا.[5]

وعليه نجد في عهد الجمهورية الثالثة بعد أن تم ضم الجزائر الى الأراضي الفرنسية نشأت فكرة تجنيس اليهود الجزائريين وذلك كان من خلال ضغوطات كريميو وتطورت تدريجيا هذه الفكرة كلما طرأ تعديل على السياسة الجزائرية للحكومة الفرنسية المركزية.[6]

- لقد سعى السياسيون الفرنسيون الى تنفيذ فكرة الاستيطان في الجزائر وجعلها جزء لا يتجزأ من فرنسا، وهذا بتسخير كل وسائل الممكنة كالقوانين التي كانت من أهم الوسائل لتطبيق هذه السياسة.

---

[1]– عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص 153–154.

[2]– صالح عباد، المعمرون والسياسة الفرنسية، المرجع السابق، ص 33.

[3]– عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 144.

[4]– نفسه، ص 137.

[5]– صالح عباد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين، المرجع السابق،ص 65.

[6]– نفسه، ص 66.

- إن التغلغل الاستيطان الفرنسي بالجزائر حيث بدأت أولى الارهاصات الرأسمالية تظهر فقبل الامبراطورية الثانية لم تكن فرنسا قوة امبريالية بأتم معنى الكلمة.[1]
- حيث انتهجت الجمهورية الثالثة سياسة في ميدان الاستيطان تختلف تماما في النوعية والهدف، عن سياسة الامبراطورية الثانية، فإذا كانت الامبراطورية الثانية اعتمدت على الاستيطان الرأسمالي والحصول على الأموال والتخلص من التكاليف، فإن الجمهورية الثالثة لبت مطالب المستوطنين في جلب أكبر عدد ممكن من الأوروبيين وذلك لمواجهة الجزائر بشريا.[2]

وعليه نشطت حركة الاستيطان نشاطا واسعا ومكثفا بالجزائر وذلك كان ابتداءا من عامي 1870 و 1871م، حيث كانت نية الادارة الاستعمارية هي غزو أرياف الجزائر وتوطين العنصر الأوروبي بها، وكذلك تقديم الأراضي مجانا له، بشرط الاقامة اجباري فيها.[3]

- خطت الجمهورية الثالثة بسياسة التعمير خطى شاسعة، فقد بلغ عدد الأوروبيين خلال سنة 1871م حوالي 344 ألف، منهم 189 ألف فرنسي و 155 ألف أجنبي، ونضيف كذلك الى هؤلاء الفرنسيين اليهود الجزائريين الذين أصبحوا بفضل مرسوم كريميو سنة 1870م فرنسيين يتمتعون بجميع الحقوق ويتولون مناصب هامة، زكان هدف منحهم لهذه الحقوق وذلك لكي تخرجهم من حظيرة الشعب الجزائري وتزيد هذا الأخير عزلة بعد عزلة.[4]
- وتنازلت الإدارة الاستعمارية مجانا على مساحة 34726 هكتار لحركة الاستيطان الأوروبي وكان ذلك ما بين 1881م و 1882م، حيث أنشأت أكثر من 197 قرية استيطانية أسكن بها حوالي 30 ألف شخص، وكان عددهم عام 1882 حوالي 331 عائلة.[5]
- وفي عام 1881م طلبت الادارة الاستعمارية 50 مليون لبناء 185 قرية استيطانية وذلك على مساحة تقدر بـ 380000 هكتار منها: 300 ألف هكتار عزمت على انتزاعها من الأهالي، وبين عامي 1881م و 1889م تم تسليم 176 ألف هكتار للاستيطان الأوروبي، حيث قام أصحابها ببيعها في المزاد العلني الى الفلاحين أوروبيين آخرين

[1] -Ahmed henmi: la colonsation agraire et sous-de veloppement en algérie,Algérie: enageditions, 2009, p 17.

[2]- صالح عباد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين، المرجع السابق، ص 104.

[3]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية، المرجع السابق، ص 31.

[4]- فرحات عباس، المصدر السابق، ص 58.

[5]-نفسه، ص 59.

كانوا يؤجرون أراضيهم الزراعية الى مزارعين من الأهالي، وكان كل هذا بسبب السلبيات التي واجهت الإدارة الاستعمارية.[1]

- إلى جانب هذا استولى الاستعمار على أراضي القبائل التي حاربت الاحتلال وأراضي البور والغابات والمراعي ولم تصل سنة 1900 حتى وصلت مجموع الأراضي التي صودرت حوالي 225 ألف هكتار وكانت هذه الأراضي من أجود الأراضي الزراعية.[2]
- كما شجعت فرنسا عملية الاستقرار نهائيا في الجزائر وذلك بفرض إحكام سيطرتها على البلاد، وذلك بفتح الهجرة للأوروبيين من مختلف الجنسيات على الاستيطان في المناطق المحتلة، كما سمحت لهم بالاستحواذ على ثروات البلاد.[3]
- كما قامت المستوطنين في عهد الجمهورية الثالثة الى تطوير وسائل النقل، خاصة الموانئ وهذا التسهيل عملية التهجير وكذلك اهتمت بالسلك الحديدية.[4]
- ونظرا لتسهيل التي قدمتها الادارة الاستعمارية في عهد الجمهورية الثالثة حيث وصل عدد المهاجرين الى الجزائر حوالي 160 ألف اسباني وذلك سنة 1886م، حيث أقام معظمهم في مدينة وهران، أما الايطاليون وصل عددهم حوالي 35 ألف ايطالي وزعوا على مدن عنابة وقسنطينة وحوالي 15553 مالطي هناك منهم من استفاد من أراضي فلاحية والباقي استقر بالمدن حيث أصبح عددهم ما بين 1921 و 1929م 657641 مستوطنا.[5]
- أنشأ النواب الفرنسيون حوالي 300 قرية استيطانية جديدة في الجزائر وذلك خلال 3 سنوات من سنة 1881، حيث أن نصفها 150 قرية ستبنى على مساحة 300 ألف هكتار، وذلك من خلال نزعها من أيدي الأهالي، وقد اعتمدت 50 مليون فرنك للقيام بهذا المشروع، وفي هذه الفترة بدأت السلطات الاستعمارية تعمل على توسيع المناطق المدنية وذلك تحت رقابة الحاكم العام قريفي أول حاكم مدني في الجزائر (1879–1881) وهو من الحزب الجمهوري.[6]
- وكان الهدف من الاستيطان الرسمي هو اعطاء المال للبلديات والشركات والمؤسسات وذلك لبناء المستعمرات وقرى الاستيطان في ريف الجزائر، ولم تتوقف العملية بصفة جزئية إلا عام 1904، ففي الفترة الممتدة من 1871م و 1895م تم بناء حوالي 248 مركز استيطاني من جديد، كما قامت الدولة الفرنسية بتخصيص أموال طائلة لاستثمارها

[1]– يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية، المرجع السابق، ص 32.

[2]– عمار عمورة، المرجع السابق، ص 119.

[3]– نفسه، ص 119.

[4]– عباد صالح، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين، المرجع السابق، ص 98.

[5]– عمار عمورة، المرجع السابق، ص 119.

[6]– مياسي ابراهيم، فرنسا تعذب في الجزائر، مجلة المصادر، العدد 5، وزارة المجاهدين المركز الوطني للدراسات والبحث، 2011م، ص 123.

في بناء المدارس والطرقات وشراء الأجهزة والمعدات الفلاحية، وكذلك إعطائهم الأراضي بدون مقابل، وكان الهدف من كل هذا هو تحطيم العنصر الجزائري وإثراء العنصر الأوروبي.[1]

- كما تمكنت الإدارة الفرنسية الاستعمارية فيما بين 1887م و 1889م من الاستيلاء على 957 ألف هكتار وذلك بصفة مجانية حيث أنها كانت ملكا لأكثر من 224 قبيلة، ولم يطبق عليها مرسوم 22 أفريل 1863م، فأصبحت بالتالي ملكا للدولة بالإضافة الى جانب أراضي البلديات وبذلك وصل مجموع ما تم تسليمه للمهاجرين في ظرف 30 عام حوالي 287 ألف هكتار أي ما بين 1871-1900م.[2]
- حيث ساعدت تطور نشاط حركة الاستيطان الحر وذلك بفضل قانون وارني الصادر عام 1873م والذي مس المستوطنين واستهدف القضاء على الملكية الجماعية للقبائل والأعراش.[3]
- وتواصلت عملية الاستيطان الحر والرسمي في مطلع القرن العشرين، حيث حصل الأوروبيون المهاجرون على مساحة 427 ألف هكتار وذلك ما بين عام 1809م و1917م منها 200 ألف هكتار، تسلموها ما بين 1901 و 1914 ومن بينها 73 ألف هكتار مجانا.[4]
- ونجد في احصائيات عام 1911م كان عدد الفرنسيين يبلغ 752 ألف نسمة و 189 ألاف نسمة أجنبي، وقد قوبل هذا الاستيطان بهجرة الجزائريين لعدة أسباب منها قانون التجنيد الاجباري، وكذلك حاجة فرنسا الى اليد العاملة، وكذلك الوضعية المزرية التي كان الجزائريون يعانون منها.[5]
- حيث قامت السلطات الاستعمارية باستقدام مهاجري الألزاس و اللورين، حيث أنها كانت من تداعيات الثورة البروسية الفرنسية وحيث صدرت عدة قوانين ومراسيم من أجل تنظيم عملية استقبال هؤلاء النازحين من شمال شرق فرنسا وذلك بسبب الحرب، إثر الهزيمة التي وقعت لفرنسا على يد ألمانيا عام 1870.[6]
- وضعت كل هذه المراسيم في يد المعمرين الذين شجعوا الهجرة لدعم تواجدهم فقد اقترح محافظ الجمهورية ألكسي لامبير يوم 5 مارس 1871 قائلا: "أن ... الألزايس سيغيرون الأرض دون تغيير الوطن ..." وقد تكفلت لهم الحكومة بمنحهم 100000 هكتار من خيرة الأراضي.[7]

---

[1]-عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 199.

[2]-يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية، ص 32.

[3]- نفسه، ص 32.

[4]- نفسه، ص 33.

[5]- ناهد ابراهيم دسوقي، المرجع السابق، ص 57.

[6]- شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ص 114.

[7]- شارل روبير أجيرون، تنمية الاستيطان في الجزائر 1870م-1930م، تر: محمد الطاهر العمودي، مجلة المصادر، ع2، الجزائر، 1999، ص 187.

- تعد فترة 1871–1881م ذروة الموجات المهاجرة، وذلك نظرا للمجهودات المبذولة لتسهيل على أهل الألزاس واللورين العيش الهني والحياة الكريمة.[1]
- ويتضح من كل هذا أن ادارة الاحتلال شجعت النشاط الاستيطاني وهو ما يميز الحكم المدني، حيث مثلت مرحلة النظام الجمهوري العصر الذهبي للهجرة والاستيطان، حيث هاجر ألاف من فرنسي الألزاس واللورين ومن جنوب فرنسا وكانت الأولوية في امتلاك هذه الأراضي لمهاجري الألزاس واللورين[2].

[1]– بوضرساية بوعزة، الجزائر الفرنسية، المرجع السابق، ص 227.

[2]– حياة سيدي صالح، اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين 1871– 1895، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م، ص 86.

المبحث الثالث: القوانين التي صدرت خلال قيام الجمهورية الثالثة 1870–1900

قانون كريميو: 24 أكتوبر 1870م

صدر هذا القانون في ظروف حرب واضطرابات وغموض ومؤامرات سياسة غير بريئة مازال يكشفها الغموض، وهذا يعني تحركات وأحداث غير عادية سبقت ميلاد كريميو في فرنسا.[1]

نجد أن عهد الجمهورية الثانية بعد أن تم ضم الجزائر الى الأراضي الفرنسية نشأت فكرة تجنيس اليهود الجزائريين بضغط من كريميو.[2]

ويذكر أندري الشرقي بأن فكرة التجنيس الجماعي للإسرائيليين الجزائريين كانت قد ظهرت لأول مرة في لجنة 1843م، التي كان كريميو النائب البريطاني أنداك أحد أعضائها الأكثر نشاطا.[3]

وفي سنة 1860م في عهد نابوليون الثالث فرضت الخدمة العسكرية على يهود الجزائر، ووضعت إجراءات قانونية وبدأت ساعة الحسم مع زيارة نابوليون الثالث للجزائر 1865، بحيث صرح من وهران في 27 ماي أمام الحاكم اليهودي منا ولفيل بأنه:" عن قريب سيصبح الاسرائيليون الجزائريون فرنسيين...".[4]

وفي 24 أكتوبر 1870م صدر مرسوم كريميو بتجنيس اليهود في الجزائر وتغيير الوضع السياسي، وإدخال نظام المحلفين في القضاء، وكان تجنيسهم جماعيا دون استشارتهم ولم يترك لهم الخيار.[5]

وكان يطمح الى تحرير الجماعات اليهودية في المشرق، وكان نشطا في الحركة الاسرائيلية العالمية (الصهيونية.

وأهم ما جاء به أودلف كريميو[6] في قانون 24 أكتوبر 1870م المعروف باسمه من أحكامه مايلي:

---

[1]– بشير كاشة الفرحى، مختصر وقائع وأحداث ليلة الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830م–1962م، وزارة المجاهدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م، ص 77.

[2]– نفسه، ص 78.

[3]– فوزي سعد الله، يهود الجزائر هؤلاء المجهولون، ط2، الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 27.

[4]– نفسه، ص 27.

[5]– أبو قاسم سعد الله، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج5، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م، ص 134.

[6]– هو اليهودي أودلف اسحاق كريميو (1769م–1880م) سياسي ومحامي انتخب نائبا عاما صنف 1848م وذلك كان مرارا أخرها نائبا عن مدينة الجزائر في الجمعية الوطنية الفرنسية 1871م، وكان حافظ الأختام في الحكومة الفرنسية المؤقتة 1848م، وفي حكومة الدفاع الوطني التي حكمت فرنسا من 4 سبتمبر 1870م الى فيفري 1871م، وأدار كذلك شؤون الجزائر لبضعة أسابيع ودافع عن مصالح اليهود في فرنسا، معوشي أمال، يهود الجزائر والاحتلال الفرنسي 1839م–1870م، دار الارشاد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م، ص 80.

- إقامة نظام مدني بالجزائر يهدف الى إلحاق هذا البلد الاسلامي الافريقي بفرنسا بالقوة العسكرية.
- تعيين حاكم مدني بالجزائر تابعا لوزارة الداخلية الفرنسية ويعوض الحاكم العام الفرنسي للجزائر الذي يكون تابعا للوزارة الحربية الفرنسية.[1]
- منح الجنسية الفرنسية لليهود المقيمين بالجزائر بصفة جماعية دون التخلي عن معتقداته الدينية.
- وكان موقف اليهود الجزائريين من مرسوم كريميو حيث كان أقلية قليلة من اليهود التي قبلت بمرسوم كريميو بمدينة الجزائر، إلا أن النسبة الأكبر منهم لم تتحمس له.[2]
- وكان موقف الأهالي من هذا المرسوم هو المعارضة وذلك لسببين الأول ديني بحكم أن فرنسا اعتبرت أن العدالة الاسلامية عدالة متخلفة وأن اليهود من أهل الكتاب، أما السبب الثاني سياسي واجتماعي وهو الخوف من انتقام اليهود من المسلمين في مجالات القضاء والادارة.[3]
- كما نظر له المسلمين الى المرسوم على أنه جزئية من جزئيات أثار السياسة الاستعمارية، وشكل من أشكال الاعتداءات على حرية الاديان في الجزائر، وكذلك خشية من أن يكون ذلك خطوة نحو منح الجنسية الفرنسية للمسلمين بصفة جماعية حيث أكد المسلمين لفرنسا أكثر من مرة بأنه:" نحن معشر المسلمين لا عمدة لنا سوى ديننا هو رأس مالنا".[4]
- أما المعمرين فقد شعروا بخيبة أمل كبيرة اتجاه مرسوم كريميو، فرفض المعمرين فكرة التجنيس فقد كان غير محبوب عندهم وذلك بحكم أنه يعني منافسة الأهالي لهم في الحقوق وأن حوالي 3 ملايين من الأهالي سيطفون على حوالي 500 ألف من الأوروبيين وبذلك سترجع الجزائر الى الأهالي.[5]
- اضافة أنه كان في نظرهم يحرمهم من امتيازاتهم كأقلية محظوظة ولذلك استمروا في معارضتهم الشديدة له.[6]

---

[1]- شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 465.

[2]- عيسى شنوف، يهود الجزائر2000 سنة من الوجود، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008م، ص 91.

[3]- أبو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، ص 374.

[4]- معوشي أمال، المرجع السابق، ص 199.

[5]- أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، دار عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص 374.

[6]- نفسه، ص 375.

قانون وارني: 26 جويلية 1873.

والمعروف بقانون العقاري، وهو سمي باسم وراني وذلك نسبة لواضعه ومشرعه والمعروف كذلك باسم قانون المعمرين أو قانون التمليك العقاري.[1]

ويأتي هذا القانون ليستكمل مشروع القوانين والاجراءات التعسفية الصادرة منذ 1848م من أعمال المصادرة الواسعة وتفكيك الملكية الفردية.

ولقد جعلت الدولة الفرنسية أهم الاجراءات الواجب اتخاذها هو تخليص الأهالي من زعيم القبيلة وتقاليدها، وبسبب هذا القانون استطاعت الإدارة الاستعمارية تفتيت أراضي العرش المقدرة بـ 450832 هكتار.[2]

ولقد أدخل قانون وراني عدة تحويلات وهذا بمقتضى قانون أفريل 1887 الذي يسمح بتوغل الأوروبيين في أراضي العروش واستلاء الدولة على الأراضي التي تحصلت عليها من لجان التحقيق، فقد منح قانون 1887 للدولة رسميا الحق في انتزاع 159605 هكتار وبذلك يكون المجموع أكثر من 200 ألف هكتار.[3]

قانون 22 أفريل 1887: (التفكيك النهائي لآخر الروابط الأسرية).

وتحقيقا لتركيز ملكية الأراضي الزراعية في يد الكولون والأوروبيين واتمام لعملية تفكيكها وتجزئتها بين أفراد العرش أ, القبيلة، حيث قامت سلطات الاحتلال الفرنسي بمساعي لمراجعة قانون 1873م وتعديله وذلك خدمة لصالح الكولون[4] وذلك بسبب قانون يبطل الحضر المفروض على نقل أملاك العرش وأهم إجراءات هذا القانون مايلي:

- العودة الى العمل بالإجراءات التطبيقية الخاصة بتحديد أراضي القبائل والدواوير.
- التقيد بالأشكال التي حددتها المادة 04 من قانون 22 أفريل 1887 في حالات التنازل وبيع الملك المشاع في المزاد العلني وتجزئة الميراث.

---

[1]–أوغيست وراني: طبيب جراح وسياسي عين ممرض في الجزائر ومنذ ذلك الوقت استقر في الجزائر، ويعتبر المحرك لمخططات المستوطنين الأوروبيين بالجزائر والمتكلم الرسمي باسمهم وذلك في عهد نابوليون الثالث. عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض ابان الاحتلال الفرنسي 1830م–1962م، ج2، منشورات المجاهدين، الجزائر، 2008م، ص 200.

[2]– الطيبي محمد، الجزائر عشية الغزو الاحتلالي (دراسة في الذهنيات والنبيات)، الجزائر، ط1، ص 200.

[3]– ايف لاكوست، أندري نوشي وآخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر، تر: رابح اسطنبولي وآخرون، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1984م، ص 365.

[4]– صالح عباد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين، المرجع السابق، ص 134.

- تسهيل شكليات التطهير الخاصة التي أقرها الفصل الثالث من قانون 1873 وكذلك وضع معالم حدودية تمنح الممتلك الأرض ولجيرانه أمانا وطمأنينة واسعين.[1]
- السماح للأوروبيين بحق الحصول على عقارات داخل أراضي العرش، وهذا قبل اتمام الإجراءات المتعلقة بإنشاء الملكية الفردية.[2]

قانون 19 ديسمبر 1900:

في سنة 1900 منحت الجزائر الميزانية الخاصة، أي الاستقلال الذاتي المالي ففي 22 ماي وضعت الحكومة الفرنسية مشروعا يقضي بإنشاء ميزانية خاصة بالجزائر، وفي 19 ديسمبر وافق الجهاز التشريعي على المشروع.[3]

لقد أعطى هذا القانون الحكم الذاتي للجزائر، حرية ادارة الشؤون المالية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالجزائر، بفضل هذا النفوذ صار في مقدورهم اصدار قوانين خاصة بالجزائر تتماشى مع رغباتهم ولم تعد لها جذور.[4]

اضطرت الادارة الفرنسية تحت ضغط مطالب المستوطنين الاستقلالية الصاخبة في أواخر القرن 19 الى إنشاء "النيابات المالية الجزائرية" (Délégations Financières) في 25 أوت 1898 بمهمة الإشراف على الجباية والمداخيل الجزائرية.

لكن المستوطنين قللوا من شأن ذلك المكسب، واستمروا في احتجاجاتهم، فرضخت الحكومة والجمعية الوطنية الفرنسية، وأصدر البرلمان قانون 19 ديسمبر 1900، الذي أعطى للجزائريين نوعا من الحكم الذاتي المالي، وقد نص ذلك القانون على إدراج كل الايرادات المحصلة في الجزائر ضمن الميزانية الجزائرية، وعلى تعاون الحاكم العام و"النيابات المالية" في اعداد مشروع ميزانية الجزائر، الذي يرسل بعد ذلك الى باريس للمصادقة عليه وإعلانه.[5]

نصت المادة الأولى: من القانون الخاص بهذه الميزانية على أن تمنح الجزائر الشخصية المدنية، يمكنها أن تحوز على ثروات، إنشاء مؤسسات للمنفعة الكولونية، منح خطوط السكك الحديدية، أو أشغالا أخرى كبرى عمومية، قبض قروض.

---

[1]– جيلالي صاري، تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830م–1962م، تر: قندوز عباد فوزية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، 2010م، ص 71.

[2]–عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض ابان الاحتلال الفرنسي، ج2، المرجع السابق، ص 462.

[3]– صالح عباد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين، المرجع السابق، ص 156.

[4]– يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص230.

[5]– بشير بلاح، المرجع السابق، ص 235.

حددت المادة الثانية: مداخيل الميزانية بـ "كل الضرائب بمختلف أنواعها" و"منتوج الضرائب التي ستخلق فيما بعد"، أما المصاريف المدنية ومعاشات الموظفين والوكلاء الكولونيين.[1]

تمر الميزانية الجزائرية بالمراحل التالية:

- تحضر الحكومة العامة مشروع الميزانية تحت رقابة وزارة الداخلية.
- في المندوبيات المالية يناقش المشروع ويقترع عليه في جمعية عامة، بعد تقديم تقرير اللجنة المالية التي تتكون من 11 عضوا منتخبين من طرف كل مندوبية على أساس 4 مستوطنين و4 غير مستوطنين و 3 أهالي.[2]
- يقدم المشروع للتداول في المجلس الأعلى، الذي تقدم له بدورة لجنته المالية المتكونة من 3 أعضاء منتخبين، تقرير حول المشروع، وعلى المجلس أن يرفض المشروع كاملا أو يقبله كاملا.
- يصدر رئيس الجمهورية الميزانية بمرسوم بعد الاطلاع على التقرير المقدم من وزير الداخلية بشأنها.[3]

إن هذا الاستقلال المالي للجزائر لا يعني سوى وضع الميزانية والاقتصاد الجزائري في أيدي المستوطنين فأصبح هؤلاء سادة البلاد الفعليين، وأصحاب اليد الطولى على الشؤون المالية والاقتصادية الجزائرية، ما مكنهم من صباغة القوانين الخاصة بالجزائر وتوجيه سياسة البلاد حسب أهوائهم.[4]

[1]– صالح عباد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين، المرجع السابق، ص 156.

[2]– نفسه، ص 156.

[3]– نفسه، ص 157.

[4]– بشير بلاح، المرجع السابق، ص 234.

الفصل الثالث: الأثار المترتبة عن سياسة الاستيطان وموقف الجزائريين منه.

- **المبحث الأول:** الأثار الاقتصادية لسياسة الاستيطان.
- **المبحث الثاني:** الأثار الاجتماعية لسياسة الاستيطان.
- **المبحث الثالث:** موقف الجزائريين من سياسة الاستيطان.

المبحث الأول: الأثار الاقتصادية لسياسة الاستيطان:

ان انعكاسات سياسة الاستيطان لم تكن وخيمة على الأهالي الجزائريين في المجال السياسي فقط، بل تعدت انعكاساتها حتى الجانب الاقتصادي حيث لعبت التشريعات العقارية الاستعمارية دورا حاسما في تحطيم وهدم التوازن الاقتصادي الذي كانت تعرفه الجزائر قبل الاحتلال والتي يمكن اختصارها فيما يلي:[1]

أ- انهيار النظام العقاري المحلي: وتتجلى مظاهر هذا الانهيار فيما يلي:

1- فرنسة الأراضي الجزائرية وخضوعها لأحكام القانون الفرنسي:

كان الهدف الأساسي من السياسة الاستيطانية الفرنسية المتعاقبة هي فرنسة الأراضي والانقلاب على النظام العقاري القائم على الشريعة الاسلامية والأعراف والتقاليد المحلية، حيث خضعت الأراضي الجزائرية للقانون الفرنسي الذي يعتمد أساسا على الملكية الفردية وحرية المالك في التصرف في أرضه، وذلك دون قيود أخلاقية أو دينية، ويعني ذلك استبعاد أحكام الشريعة الاسلامية في المعاملات العقارية[2].

ونتيجة عن ذلك تم رفع الحصانة عن أملاك الأوقاف واستيلاء الدولة الفرنسية على الأوقاف خاصة تلك الأوقاف المخصصة للأراضي المقدسة وتم كذلك استبعاد حق الشفعة، المستمد من الشريعة الإسلامية والذي ظل بالنسبة للإدارة الاستعمارية عائقا في وجه البيوع العقارية لفائدة المعمرين.[3]

ان كل المعاملات العقارية التي تتم بين الجزائريين والأوروبيين تؤدي الى فرنسة الأراضي المعنية وذلك لإزالة النظام العقاري الجزائري الذي كان قائما قبل الاحتلال، تلك هي غاية الادارة الاستعمارية.[4]

ان صدور قانون 1897م عرفت من خلاله عملية فرنسة الأراضي الجزائرية منعرجا خطيرا، حيث استغل المعمرون الظروف الصعبة التي كان يمر بها الجزائريون وذلك منذ مطلع القرن العشرين في شراء المزيد من الأراضي من الجزائريين وهكذا حصل المعمرون على 277428 هكتار، وذلك خلال الفترة ما بين 1899و 1908، حيث كان مجموع أخصب الأراضي الموجودة في التل الجزائري حوالي 13.5 مليون هكتار والتي تم تحديدها في مرسوم

---

[1]- أعمال الملتقى الوطني الأول العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي 1830م-1962م بولاية معسكر، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، 20-21 نوفمبر 2005م، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، 2007، ص 119.

[2]- صالح حيمر، المرجع السابق، ص 256.

[3]- نفسه، ص 256.

[4]- نفسه، ص 257.

20 فيفري 1873 واستمرت عملية الفرنسة وذلك بموجب اجراءات قانون 1897 بمعدل 30 ألف هكتار سنويا.[1]

2-تقليص أراضي الأعراش المعروفة باسم الملكية الجماعية:

كان الهدف من هذه العملية هو تحديد ملكية القبائل والأعراش حيث أنها في البداية ابتدعت نظرية الدولة مالكة الرقبة في أراضي العرش وذلك بهدف تمكينها من الاستيلاء على أجزاء منها بدعوى عدم الاستغلال، تم ايراد استثناءات على عدم قابلية التصرف في أراضي العرش وذلك بالسماح بالوعد بالبيع فيها تحت شرط استكمال التحقيق فيها، وهو ما مكن من بيع أراضي العرش لفائدة المعمرين وحتى بين الأهالي، فقد كانت المعاملات العقارية لفائدة الملاك أصحاب الامكانات الهامة، أما صغار الفلاحين فقد كانوا مرغمين على بيع أراضيهم للأوروبيين حتى ولو بأسعار أقل من تلك التي كان يدفعها الأوروبيين مقابل شراء الأرض منهم.[2]

وبهذا تكون القوانيين العقارية قد نجحت في تحقيق هدفها الأساسي وهو توفير الأراضي اللازمة للاستيطان وتلبية رغبات المعمرين وتجريد الفلاحين من أراضي أباءهم وأجدادهم وتحويلهم من مالكين للأرض الى مجرد خماسين أو عمال أجراء لدى الملاك الجدد.[3]

3- تهجير الأهالي ومصادرة الأراضي في المناطق التي عرفت انتفاضات شعبية:

لقد شكلت مصادرة الأراضي عقوبة طبقت ضد الأهالي الذين انتفضوا ضد السلطة الاستعمارية وذلك حتى قبل صدور أمر 31 أكتوبر 1845 الذي يمثل بحق مدونة المصادرة الذي نلخص أحكامه فيما يلي:

كانت المصادرات التي سبقت الأمر وذلك بتثبيت قرارات المصادرة الصادرة عن السلطات المدنية والعسكرية المتضمنة مصادرة الأراضي أو رفض التظلم بشأن المصادرة، وكذا قرارات رفع المصادرة مع وضع الأراضي المصادرة بين ادارة الدومين في انتظار الفصل النهائي بشأنها.[4]

ب-تغير البنية الاقتصادية التقليدية:

لقد أدت السياسة الاستيطانية فضلا عن القوانيين العقارية، بما فيها عمليات المصادرة لأراضي الجزائريين وذلك عقب الانتفاضات، حيث أدى ذلك الى تقلص القاعدة المادية التي كان يتركز عليها المجتمع الجزائري، حتى أن ما

[1]- حيمر صالح، المرجع السابق، ص 258.

[2]- نفسه، ص 261.

[3]- نفسه، ص 262.

[4]- أعمال الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي 1830م-1962م ، المرجع السابق، ص 121.

بقي لهم من الأراضي لم يعد كافيا لتلبية الحاجيات الغذائية لعائلاتهم، والأكبر من ذلك، أنهم وجدوا أنفسهم ملزمين بدفع مستحقات ضريبية لخزينة الدولة.[1]

حيث حدث تراكم للثورة في الجانب الاستعماري، يقابله تراجع في الثروة في جانب الفلاحين الجزائريين، ثم جاء تأسيس الملكية الفردية والتي تعد شرطا أساسيا في الاقتصاد النقدي ليشكل الضربة القاضية لتوازن الاقتصاد التقليدي، وأهم انعكاساتها تكمن في:

1- دخول الجزائر الاقتصاد النقدي:

كان الاقتصاد في اطار القبيلة اقتصاد الاستهلاك الذاتي، وكانت بعض المبادلات مع الخارج تتم بالمقايضة، فلم يكن هناك حاجة الى النقد، لأن الانتاج لم يكن يوجه نحو الخارج، ومن خلال احتكاك الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الاستعماري، الذي يعتمد على الليبيرالية الرأسمالية، وكان ذلك في غير صالح الفلاح الجزائري، الذي وجد نفسه مرغما بالدخول في دائرة الانتاج الموجه بالتبادل.[2]

وقد حدث هذا التحول دون أن يكون الفلاح مستعدا لذلك، مما أدى ذلك الى اجبارها في السعي للحصول على القطع النقدية، ولم يكن هناك أمامها من سبيل سوى بيع مخزونها من القمح، فدخول الجزائر في نطاق الاقتصاد النقدي قد ترتبت عنه نتائج وخيمة على حياة الفلاح الجزائري منها:

أولا: زوال عادة تخزين الحبوب في المطامير حيث أن هذه المطامير التي لعبت دورا هاما في انقاذ الجزائريين من الهلاك أثناء المواسم الفلاحية الصعبة، حيث كانت تشكل احتياطا استراتيجيا.

ثانيا: أن حاجة الجزائريين الى النقد دفعت بهم الى بيع منتوجاتهم الحيوانية والنباتية، وذلك بأسعار زهيدة، بل منهم من اضطر الى بيع المحاصيل قبل حصادها والأصواف قبل جزها.[3]

ت-تأثر القطاعات الاقتصادية الثلاث:

لعبت سياسة الاستيطان دورا كبيرا في تأثيرها على القطاعات الاقتصادية كما يلي:

- الزراعة:

[1]- حيمر صالح، المرجع السابق، ص 262.

[2]- عدي الهواري، المرجع السابق، ص 70.

[3]- مغنية الأزرق، نشوء الطبقات في الجزائر، تر: سمير كرم، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1980م، ص 59.

اهتم الأوروبيون في الجزائر بزراعة الأراضي وانتاج العديد من المحاصيل ذات قابلية للتصدير والاستيراد، حيث انتهجوا سياسة تختلف عن سياسة الأهالي الفلاحية، الا أن هذه العوائق لم تمنعهم من القيام بإقناعهم وحثهم على تبني هذه المزروعات الصناعية الاستعمارية رغم أن هذه الأراضي ليست ملكه، الا أنه يبقى المستفيد الوحيد،[1] وذلك من خلال:

1- اخضاع الزراعة للرأسمال الاستعماري:

لقد أدت القوانيين الاقتصادية التي فرضتها السلطات الاستعمارية على الجزائريين وذلك لتفتيت النمط الزراعي المحلي، وذلك من خلال تكوين الملكية الفردية والقضاء على الملكية الجماعية فبموجب قانون 1873 أصبح الاقتصاد الزراعي جزءا لايتجزء من المنظومة الاقتصادية الفرنسية، حيث عاد هذا القانون بالنفع على أصحاب المصالح وهكذا منح هذا القانون مكانة هامة لدى الاستعمار.[2]

وبهذه السياسة كانت الفوائد مرتفعة جدا للفلاحين الأوروبيين في بداية الأمر، لكن سرعان ما تراجعت أرباحهم، وذلك راجع لأسباب منها انخفاض في أسعار الحبوب في السوق العالمية، مما أدى بهم الى القيام بالزيادة في مردودهم الفلاحي وتحسينه وعليه حاولت السلطات الفرنسية التنوع في الانتاج الزراعي الجزائري وذلك من خلال التشجيع على الزراعة المدارية، وذلك لتعويض الانتاج الذي خسرته من المحاصيل في مستعمراتها بأمريكا و أسيا.[3]

2-تراجع نشاط تربية الحيوان:

لم يكن نشاط تربية الحيوانات مجرد نشاط ثانوي في الاقتصاد الجزائري وذلك قبل الاحتلال بل كان نشاط أساسي الى جانب زراعة الحبوب، حيث تختلف سنة ممارسة كلا منهما وذلك راجع لاختلاف الظروف المناخية والنباتية بين الشمال والجنوب، فاذا كان النشاطان مكملان لبعضهما البعض ومتلازمان وذلك بالنسبة لسكان السهول الداخلية المرتفعة ولكن فان تربية الحيوان تصبح النشاط الوحيد بالنسبة للبدو الرحل في الصحراء والتخوم الصحراوية.[4]

---

[1]- صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 343.

[2]- أعمال الملتقى الوطني الأول العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي، المرجع السابق، ص 115.

[3]- صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 343.

[4]- بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض ابان الاحتلال الفرنسي1830م-1962م، ج2، ص 26.

وتكمن أهمية هذا النشاط في كونه يوفر الحاجيات الغذائية الأساسية للسكان من حليب ولحوم، أما الأصواف والأشعار والأوبار والجلود فكانت تمثل مادة أولية لصناعة العديد من مستلزمات الحياة كالألبسة والخيام و الأفرشة وغيرها، كما كانت الثروة الحيوانية تشكل بالنسبة لبعض السكان وخاصة بالجنوب الجزائري مادة تجارية تتم مبادلتها بمنتوجات نباتية، فكل هذا يثبت مدى أهمية هذا النشاط في حياة المجتمع الجزائري.[1]

ويعود سبب تراجع حرفة الرعي في الجزائر وذلك بسبب الأساليب القانونية والغير قانونية التي انتهجتها الادارة الاستعمارية في الجزائر، حيث أن كل هذا كان يرمي الى انجاح الاستيطان الأوروبي الفرنسي في الجزائر، ولا شك أن هذه الممارسات من طرف الادارة الاستعمارية قد أدت الى حرمان الجزائريين من المراعي أو ارتفاع أسعار كراء الأراضي الرعوية وكانت النتيجة من كل هذا تراجع الثروة الحيوانية في الجزائر.[2]

3-توسيع زراعة الكروم على حساب زراعة الحبوب:

لقد عملت السلطات الاستعمارية على تسخير الامكانيات المادية والبشرية للجزائر في خدمة الأغراض الاستعمارية وذلك لخدمة الأغراض الاستعمارية الفرنسية دون مراعات مصالح المجتمع الجزائري وخصوصياته الاجتماعية والثقافية والدينية، وخير مثال على ذلك تحويل الأرض الجزائرية من أرض منتجة للحبوب الى أرض منتجة للخمور، التي صارت تدرأ أرباحا طائلة على الاقتصاد الفرنسي.[3]

لم يكن الجزائريون يزرعون الكروم الا لغرض انتاج عنب المائدة حتى السلطات الاستعمارية لم تكن تثيرها زراعة الكروم الا أن قانون 11 جانفي 1851م الذي نص على السماح للمنتوجات الجزائرية بالدخول الى التراب الفرنسي، بداية بزراعة الكروم في الجزائر، لكنها ظلت تتوسع بشكل بطيئ حيث أنه في سنة 1878م لم تكن زراعة الكروم في الجزائر تشغل سوى 17 ألف هكتار وهي مساحة قليلة لا تغطي حتى حاجيات الاستهلاك.[4]

وبداية من سنة 1880 في ظل الكارثة التي حلت بزراعة الكروم بفرنسا، وذلك بسبب اصابتها بمرض الفيلوكسيرا، والذي أدى الى اتلاف كميات هائلة من محاصيل العنب، وعليه عرفت زراعة الكروم في الجزائر انطلاقة قوية جدا حيث ارتفعت المساحة المزروعة من 30482 هكتار سنة 1881م الى 110042 هكتار سنة 1890م،

[1]- عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض، ج2، ص 26.

[2]- حيمر صالح، المرجع السابق، ص 266.

[3]- نفسه، ص 269.

[4]- نفسه، ص 269.

وذلك يعني أن هناك زيادة ب79560 هكتار، خلال عشر سنوات فقط[1] وقد استمرت عملية اتساع وزيادة في مساحة الكروم لتصل ال168000 هكتار سنة 1900.

لقد أثبتت هذه الزراعة قوتها الاستعمارية وأعطت دفعا قويا للاستيطان بل أنقذته من فشل كان يبدو لا مفر منه، فقد ساهم تطور زراعة الكروم في جلب المهاجرين الجدد، حيث ارتفع عددهم خلال الفترة من 1882 الى 1911 من 410000 نسمة الى 780000 نسمة، كما ساهمت زراعة الكروم في تثبيت المعمرين القدامى، وسهلت مهمة استقرار الاستيطان الرسمي والذي كانت تدعمه الجمهورية الثالثة.[2]

ومن العوامل التي ساعدت على توسع زراعة الكروم في الجزائر، تركيز الملكية العقارية في يد المعمرين، وقد تم تخصيص مساحات هامة من الأراضي الخصبة لزراعة الكروم ولا شك بأن اهتمام المعمرين بهذا النوع من المحاصيل، يعود الى نجاح هذه الزراعة في الجزائر، حيث ارتفع انتاج الخمور بشكل ملفت حيث وصل سنة 1886 ب 1667948 هكتولتر.[3]

-الصناعة:

لم تشهد الجزائر في هذا الميدان تطورا وذلك لأن الاستيطان حارب تصنيع البلاد بكل قوة، وذلك حتى تبقى مفتوحة وجه الصناعة الفرنسية بلا قيود ولا حدود، حيث أننا نجد أن الجزائر في عهد الاحتلال لم تقم بأي صناعة ذات أهمية أما الصناعات التي وجدت فكانت تتمثل في بعض معامل الزيت والتبغ والصابون وكذلك الصناعات التقليدية النسيجية، وصناعة الخمور.[4]

وللحديث أكثر عن هذه الصناعات والوضع الصناعي القائم في الجزائر الذي كان يسودها حيث أنها صناعة كانت مبنية على رأس مال وكذلك قائمة على الصناعة الاستغلالية والتحويلية والمنافسة الحرة وفائض الانتاج، أما الصناعة الحديثة فلم تكن قائمة أو بارزة بشكل واضح الا في سنة 1914م، حيث شجعت السلطات الاستعمارية الفرنسية الانتاج الصناعي في الجزائر وذلك من أجل دعم المجهود الحربي.[5]

1-الصناعة الاستخراجية:

[1]- حيمر صالح، المرجع السابق، ص 270.
[2]- نفسه، ص 270.
[3]- نفسه، ص 271.
[4]- محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 338.
[5]- أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 126.

تركزت معظم الصناعات في الجزائر المستعمرة على نشاطات استخراج المواد المنجمية التي يجرى نقلها نحوى المرافئ القريبة من مراكز استغلالها وترتكز هذه الصناعات قرب المناجم، حيث تتوفر بعض الوظائف للسكان المحليين، وترتبط بشكل وثيق بالمرفأ القريب بواسطة خطوط السكك الحديدية وذلك لتصدير المواد المعدنية الخام نحو أوروبا.[1]

ويقوم الانتاج المعدني على استخراج مادتين رئيسيتين: الفوسفات والحديد، حيث عرف انتاج الفوسفات وقت قصيرا ونموا سريعا جدا، فمن 6000 طنا عام 1893، فقفز انتاجه الى 850000 طنا عام 1940م، ويوجد الفوسفات في شرق البلاد وفي قسنطينة، واستطاع القفز بهذه الكمية في السنوات التي تليها.[2]

2- الصناعة التحويلية:

يتركز النشاط الصناعي بالإنتاج الزراعي(مطاحن، الزيت، التبغ...) والتي تنشأ على قاعدة ربع النقل والشحن، أي أن كل النشاطات التحويلية التي يعيد اجرائها قبل التصدير أو بعد الاستيراد وذلك بهدف التقليل من مصاريف النقل البحري.[3]

بالإضافة الى هذه الصناعة كان هناك جانب أخر من الصناعات البسيطة التي مارسها الأوروبيون بالجزائر ومنها الصناعة التحويلية الخفيفة التي كانت تتمركز مؤسساتها في كبريات المراكز المدنية، وكانت هذه المصانع خاصة بالمواد الغذائية ومواد البناء تتمتع بأهمية نسبية ملفتة للنظر، وكذا مصانع لتصنيع مرطبات المشمش والبرتقال، ومصانع توضيب الزيتون ومعاصر الزيت ومؤسسات الأسماك المقددة وكذا مطاحن مملحات.[4]

وخلاصة ما ذكرناه هو أن الصناعة الكولونيا لية هي صناعة استغلالية استخراجية بحتة، ترمي الى الاستغلال الأمثل لثروات الجزائر وذلك لصالح الشركات الاستثمارية الأوروبية، بالإضافة الى ذلك لصالح المستوطنين الأجانب.[5]

-التجارة:

[1]- عدي الهواري، المرجع السابق، ص 159.

[2]- نفسه، ص 160.

[3]- نفسه، ص 160.

[4]- نفسه، ص 160.

[5]- يحي بوعزيز، السياسة الاستعمارية من خلال المطبوعات، المرجع السابق، ص 79.

أما عملية الاستيراد و التصدير لم يباشروا بها الا بنسب قليلة، ولم يشاركوا في هذه العملية سوى من خلال بيع فائض من انتاجهم الى الشركات الاحتكارية أو يشترون من المستوردين الأجانب ما يحتاجونه في حياتهم اليومية.

ولم تكتفي الادارة الفرنسية بسلب الأراضي، بل قامت باحتكار التجارة، حيث كانت التجارة الداخلية والخارجية في يد الأجانب.[1]

كما فرضت الادارة الفرنسية على الجزائر قانونا ينص على عدم مباشرة الجزائريين أي عملية نقل بحري للأشخاص أو البضاعة الا على السفن الفرنسية وكذلك احتكارها لوسائل النقل الخاصة بالتجارة الخارجية، وارتفاع الرسوم الجمركية في حالة نقل السلع بين الجزائر وفرنسا ذهابا وايابا، أما اذا دخلت البضائع الجزائرية الى أي دولة أوروبية تعتبر بضاعة فرنسية.[2]

يمكن القول من خلال ما تقدم أن الأوضاع الاقتصادية كانت في مجملها تحت المستوى المطلوب وذلك نظرا لسياسة الاستيطان التي طبقت على هذا الميدان وبالتالي انعكست في المجال الاقتصادي أهمها:

- ❖ عند تحليل الأرقام سابقة الذكر في مصادرة الأراضي و القوانيين التي تنص على البيع والشراء والمضاربة، حيث نجد أن صدور هذه المراسيم وتطبيقها أدى الى هبوط في تربية المواشي وذلك بسبب الاستيلاء على الأراضي الرعوية، حيث أثرت بشكل مباشر على الوضع الاقتصادي التقليدي، وتعرقلت حركة قطعان الماشية الرسمية من الجنوب الى الشمال، بالاضافة الى اعتماد المواطنيين في غذائهم على اللحوم كغذاء أساسي.[3]
- ❖ انتشار عمليات البيع والشراء والمضاربة بحيث أصبح الفلاح تدريجيا مجرد خماس، أو أجير في مزارع المستوطنين بعد أن كان يملك الأرض، وذلك بسبب التحول القسري لوسائل الانتاج الى تقسيم الملكية.[4]
- ❖ ساعدت عملية الاستيطان في الجزائر من حل مشكلة البطالة التي كانت تعاني منها المعامل الباريسية والتي كانت ضاربة أطنا بها هناك.

- ❖ تحكم اليهود في الاقتصاد وظهورهم على مسرح الأحداث خاصة في الجانب التجاري.[1]

[1]- بلقاسم ميسوم، سياسة فرنسا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجزائر خلال الفترة 1930م-1954م، مجلة علوم الانسان والمجتمع، العدد06، جامعة بسكرة، جوان 2013م، ص 63.

[2]- نفسه، ص 63.

[3]- نفسه، ص 63.

[4]- عبد الملك خلف التميمي، المرجع السابق، ص 25.

❖ مصادرة الأراضي الخصبة ونزعها من أصحابها واعادة توزيعها على المستوطنين، مما أدى بالجزائريين واضطرارهم على الهجرة الى المناطق النائية الفقيرة في الجبال والصحراء.

❖ فرض غرامات باهضه على الشعب وتفقيرهم وذلك عقابا لهم على مقاومتهم لسياسة الادارة الاستعمارية، أما الاقطاعيون الذين لم تمس أموالهم فضلوا اما على الحياد أو انحيازهم للمعمرين بل صاروا يتقاسمون مع الملاك الأوروبيين الأراضي التي انتزعت من الفلاحين.[2]

المبحث الثاني: الأثار الاجتماعية لسياسة الاستيطان:

[1]- عبد الملك خلف تميمي، المرجع السابق، ص 26.

[2]- نفسه ، ص 77.

لم تكن اثار السياسة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر تنحصر على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، بل تعدت الى جانب أخر، الذي هو أشد خطورة على مستقبل الشعب الجزائري مقارنة بالجوانب الأخرى، ونعني بذلك الجانب الثقافي، حيث أن السياسة الاستعمارية كانت تهدف الى ضرب الانسان الجزائري في كيانه الروحي والثقافي، من أجل أسسه الفكرية التي يقوم عليها المجتمع لإخضاعه بشكل نهائي.[1]

1- تهديد اللغة والتعليم العربي:

لقد غزا الفرنسيون الجزائر بالسلاح والعلم، فحققوا الاحتلال والاستعمار والاستيطان بالسلاح والجيوش، وحققوا نشر لغتهم ودينهم وعاداتهم وصحافتهم ومطبعتهم ومسرحهم....الخ بالعلم والاختراع.[2]

ان السياسة التي اتبعها الاستعمار الفرنسي في ميدان الثقافة هو محاربة لغة البلاد و ثقافتها القومية العربية ونشر اللغة الفرنسية بدلا منها، وفي نطاق محدود كذلك بالنسبة لأبناء البلاد وأول شيء أقدم عليه الاستعمار هو استيلائه على معاهد الثقافة والمساجد والمدارس، والزوايا وتم تحويل معظمها الى كنائس وثكنات وأوكل أمر الباقي الى أناس تافهين دعوا الى طمس الوعي الوطني، ومسخ اللغة والثقافة الوطنية، حيث تميزت السنوات الأولى لتواجد الاستعمار الفرنسي بطغيان الروح العدائية وانتشار الحقد ضد الثقافة العربية وأصحابها، حتى أن الجيش كان يحرق كل ما يعثر عليه من كتب ومكتبات منها مكتبة الأمير عبد القادر[3].

كما تم تأسيس بعض المدارس ذات الطابع الفرنسي، هذا لا يعني أن الجزائر كانت خالية من المدارس، بالعكس عرفت مدينة الجزائر لوحدها عدد كبير من الكتاتيب والمساجد والمدارس والزوايا التي كانت متعاونة على نشر التعليم من مال الأوقاف ولكن استيلاء الفرنسيين على هذا المال جعل المدارس تختفي والعلماء يهاجرون والتعليم يكاد ينتهي.[4]

ان الجزائريين الأولين قد قاطعوا المدرسة الفرنسية خوفا على أبنائهم من الغزو الفكري، كما أن التعليم كان مقصورا على الفرنسيين فقط وليس بينهم أي تلميذ مسلم.[5]

في 24 ديسمبر 1904 أصدر الحاكم العام الفرنسي قرارا بعدم السماح لأي معلم جزائري من فتح مدرسة لتعليم العربية دون الحصول على رخصة من عامل العمالة أو الضابط العسكريين في المناطق الخاضعة للحكم العسكري، والحصول على رخصة تتضمن الشروط الأتية:

---

[1]- حيمر صالح، المرجع السابق، ص296 .

[2]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج1، المرجع السابق، ص89.

[3]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري ، ص 60.

[4]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج1، المرجع السابق، ص 92.

[5]- نفسه، ص 93.

- أن يقتصر تعليمه على تحفيظ القرآن الكريم فقط دون غيره.
- أن لا يقوم بشرح آياته خاصة تلك التي تدعو الى الجهاد.
- أن لا يقوم بتدريس تاريخ الجزائر وجغرافيتها وتاريخ وجغرافية العالم العربي والاسلامي.
- أن يكون مخلصا للادارة الاستعمارية ويخضع لأوامرها.[1]

وهكذا حاول الاستعمار الفرنسي أن يمسخ معالم فكرنا وقوميتنا وحضارتنا الاسلامية بالجزائر.

2-محاربة الدين الاسلامي:

لقد كان للفرنسيين مفهوم خاطئ حيث اعتقدوا أن سقوط الجزائر يعني سقوط قلعة اسلامية وعودة المسيحية الى ديارها والدليل على هذا هو بدخول الفرنسيين للجزائر أقاموا احتفالا دينيا ضخما في الساحة الرئيسية للقصبة ورتلوا القرآن الانجيل بأصوات عالية أمام آيات القرآن التي أصبحت ميتة والتي كانت تغطي كل الجدران.[2]

قد يكون ممكنا أن تتهاون السلطات في كثير من المجالات وتتراخى تماشيا مع الظروف والأحوال أما تجاه دين الجزائر القومي الاسلامي فالأمر لا يمكن الاستهانة به وبالأثار التي له على سكان البلاد، ولذلك عملت جهدها لمقاومته بمختلف الوسائل أملا في طمسه ومحوه واحلال الدين المسيحي في مكانته.

ان أول خطوة اتخذتها في هذا الميدان هي اصدار قرار 8 سبتمبر عام 1830 الذي استولت بمقتضاه على جميع أملاك الأوقاف الاسلامية في سائر جهات البلاد، وفي 7 ديسمبر 1830، أصدرت قرارا اخر أعطت الحق لنفسها في أن تتصرف في تلك الأوقاف الاسلامية بالتأجير والكراء وغيرها.[3]

اعتمدت فرنسا على تحويل المساجد الى كنائس وكادرائيات وثكنات، فأمر روفيقو يوم 18 ديسمبر عام 1837م بتحويل مسجد كتشاوة بالعاصمة الى كاتدرائية، فهناك مساجد بقيت كما كانت عليه ومساجد حولت الى كنائس مع ادخال تغييرات في هيكلها ومنها ما هدم أو أعطي لمصالح عسكرية ومدنية، أما المساجد التي بقيت لا تتجاوز 5 (في سنة 1899) بعد أن كان عددها وقت الاحتلال 176 مسجد ومن بين المساجد كذلك التي تم تحويلها بعد مسجد كتشاوة بالعاصمة هي: جامع القصبة (أصبح كنيسة الصليب المقدس) وقد تغير شكله كثيرا، كذلك جامع بتشنين (أصبح كنيسة سيدة النصر) كما تغير شكله الأصلي كثيرا، وهناك مسجد القائد علي الذي أعطي الى جمعية (أخوات القديس جوزيف).[4]

---

[1]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص 60.

[2]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الحركة الوطنية، ج1،المرجع السابق، ص 79.

[3]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص 66.

[4]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الحركة الوطنية، ج1، المرجع السابق، ص 82.

المبحث الثالث: موقف الجزائريين من السياسة الاستيطانية:

1- مقاومة المقراني والشيخ الحداد:

عرفت الجزائر منذ احتلالها من طرف فرنسا، العديد من الانتفاضات المسلحة حيث برهنت على ادارة شعبها وكفاحها الذي لا يقهر وذلك من أجل استعادة حريته، رغم أن هذه الانتفاضات كانت تحتوي على تواضع الوسائل وكانت فرصة نجاحها ضئيلة، الا أنها كانت تشفي غليل المظلومين وتوصل صوتهم لهذا المستدمر الماكر.[1]

ومن بين كل هذه الانتفاضات اخترنا انتفاضة 1871م وذلك باعتبارها أكبر انتفاضة في مرحلة قيام الجمهورية الثالثة والتي جاءت هذه الانتفاضة كرد فعل على السياسة الاستيطانية وكذلك لاتساع رقعتها وصرامة زعمائها.[2]

- **الأوضاع العامة عشية الانتفاضة:**

لقد كانت للعملية التي خطط لها الماريشال راندون في جويلية 1857، انعكاسات خطيرة على البلاد، شرع الجيش الفرنسي في فرض ادارة استعمارية مهمتها تحويل الجزائر الى مستوطنات للمعمرين، وخنق أي اتجاه للمقاومة وكذلك مضاعفة عمليات الابتزاز وطرد السكان الأصليين نحو المناطق الجرداء واخضاعهم لمراقبة دقيقة، وذلك بعد عشر سنوات من استسلام الأمير عبد القادر في سنة 1847م وأسر لالة فاطمة نسومر.

كما فتحت الادارة الفرنسية مكاتب دعاية في باريس من أجل دعوة البطالين والعائلات الفقيرة للتسجيل والحصول على امتيازات في الجزائر.[3]

وعند نزولهم في الجزائر وخاصة في الأراضي المخصصة لهم فصاروا ينظرون للسكان الجزائريين الأصليين بنظرات متعالية مع العلم أنهم كانوا من أفقر الناس وزيادة على هذا مكنهم شجعهم في التوسع مستعملين القوة والسلاح ومساعدة الكولون لهم وذلك من أجل التغلب على جيرانهم من السكان الأصليين، وبالفعل تمكنوا من تحقيق طموحاتهم.[4]

لقد تميزت هذه الفترة بتوسيع عملية الاستيطان في الجزائر، وقد صاحب هذه العملية مصادرة الأراضي وأملاك الجزائريين وذلك بهدف تمليكها للمستوطنين واضافة الى ذلك الأوضاع المزرية التي كان يعيش فيها الجزائريين، فانتشرت الأمراض والأوبئة والمجاعات كتعاقب سنوات الجفاف وهجمات الجراد بين سنوات م1866-1869م.[5]

---

[1]- أحمد مهساس، الحركة الثورية في الجزائر 1914م-1954م، دار المعرفة، الجزائر، 2007م، ص 35.

[2]- نفسه، ص 36.

[3]- الطاهر أوصديق، ثورة 1871م، تر: جباح مسعودة، الجزائر، 1989م، ص 11.

[4]- نفسه، ص 11.

[5]- الطاهر أوصديق، المرجع السابق، ص 12.

أدت كل هذه الأسباب الى هلاك عدد كبير من الجزائريين ورغم كل هذا لم تقدم السلطات الاستعمارية يد العون لهم بل قامت بجمعهم في محتشدات عامة وأبقتهم بالجوع والعطش[1]، وكذلك تحطيم نفوذ الأسر والعائلات الجزائرية الكبيرة ذات السمعة والمكانة ومن بينهم أسرة المقراني التي حافظت على نفوذها فامتدت حدودها الى فرجيوة شرقا والتيطري غربا الى حدود بسكرة جنوبا، في الوقت الذي بدأت فيه السلطات الاستعمارية عملية تقليص نفوذ العائلة .

عينت محمد ابن أحمد المقراني باش أغا بعد وفاة أبيه أحمد المقراني 1853م وهو منصب أقل قيمة من منصب الخليفة مما يعني ذلك تحجيم نفوذ هذه الأسرة وبعدها شيئا فشيئا بدأ نفوذ هذه العائلة يقل تدريجيا، حيث عين سنة 1868م الباش أغا محمد عضوا بسيطا في المجلس البلدي الفرنسي.[2]

وتعود كذلك أسباب قيام ثورة المقراني الى مرسوم 24 أكتوبر 1870م أو ما يعرف بمرسوم كريميو، حيث كان له الأثر البالغ في قيام ثورة المقراني وذلك من خلال ما نص عليه هذا المرسوم وهو الغاء الحكم العسكري بالجزائر وتعويضه بالحكم المدني، بهدف التوسع أكثر في أراضي الجزائريين، ايجاد حل بعد فقدان الألزاس واللورين وكذلك الغاء المكاتب العربية وتجنيس يهود الجزائر بالجنسية الفرنسية وذلك بصورة جماعية.[3]

حيث رأى الشيخ محمد المقراني في هذا المرسوم اخلال وقهر للشعب الجزائري، واعتبره تحقيق لما كان يتوقعه من تسلط اليهود والأوروبيين على الجزائريين، حيث قال مقولته الشهيرة" انني مستعد أن أضع رقبتي تحت السيف ليقطع رأسي ... ولا أقبل أن أخضع لحكومة من التجار اليهود".[4]

وبعد تيقن الشيخ محمد المقراني بين موقفه، فطلب من السلطات الفرنسية الاستقالة من منصبه وذلك في 9 مارس 1871م، ولكن السلطات الفرنسية رفضت طلب استقالته، وطلبت منه تقديم استقالة أخرى لها وأن يتعهد بأن يبقى مسؤولا عن كل ما يحدث في منطقته الى غاية أن يرد له الجواب بقبول الاستقالة أو رفضها، فاعتبر ذلك اهانة وتحدي له.[5]

- **انطلاقة الثورة:**

[1]- نفسه، ص 12.

[2]- ابراهيم مياسي، لمحات من جهاد الشعب الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م، ص 150.

[3]- نفسه، ص 151.

[4]- نفسه، ص 151.

[5]- ابراهيم مياسي، لمحات من جهاد الشعب الجزائري، المرجع السابق، ص ص 152-153.

بعد هذا التحدي والاهانة التي اعتبرها الشيخ محمد المقراني في حقه، أقدم على الثورة وحمل السلاح، وفي 16 مارس 1871م قام بمحاصرة مدينة برج بوعريريج الا أن القوات الفرنسية تمكنت من فك الحصار على المدينة وذلك في 26 مارس 1871.[1]

وفي يوم 8 أفريل 1871 انظم الى الشيخ المقراني الشيخ الحداد، حيث دارت معركة كبيرة بين القوات الفرنسية وقوات الثوار وذلك يوم 12 أفريل 1871 قرب جبل تفارطاست، وفي 5 ماي من نفس السنة دارت معركة أخرى، حيث واجهت قوات المقراني الكولونيل ترومللي الذي كان حاكم لسور الغزلان.[2]

وعندما خف القتال اغتنم الشيخ المقراني الفرصة وذلك لأداء فريضة صلاة الظهر مع رفاقه، وبينما كان هو يؤدي صلاة الظهر جائه جنود الزواف[3] الذين كانوا يراقبون الثوار من بعيد، فأصابوه في جبهته ، فسقط شهيدا من رفاقه ، وتم نقل جثمانه الى قلعة بني عباس ، ودفن في مسقط رأسه.

أما الشيخ الحداد الذي كان التحق بالشيخ المقراني في 8أفريل 1871 ،حيث أستقر أجداده في قرية صدوق وذلك منذ القرن الخامس عشر ميلادي ،حيث استطاع الشيخ الحداد تشكيل جيشا جزائريا يتكون من 120 ألف مجاهد بينما كان يبلغ جيش المقراني والذي لم يتجاوز 25ألف مجاهد، حيث خاض الجيش الحداد معارك طاحنة ضد الجيش الفرنسي ،بحيث أحدث هلعا كبيرا في الأوساط العسكرية .

لكن الجيش الحداد الذي تمكن أنصاره من التطوع للجهاد في مناطق كبيرة من الوطن ، الا انه لم يتمكن من جمع السلاح الضروري لخوض المعارك الحاسمة ضد القوات الفرنسية ، وبذلك تم فشل خطة الحداد لوقف الزحف الفرنسي في جبال القبائل.[4] وتمكن الجنرال لالمان الفرنسي في 24جوان 1871 من تشتيت العائلات وحرق المنازل واجهاض المقاومة الجزائرية .

كما تمكن من اعتقال أبناء الشيخ محمد أمزيان الحداد ثم اعتقال الشيخ الحداد نفسه وذلك بعد عشرة أيام ، وتم ارساله الى بجاية وتم وضعه في قرية بارال.[5]

---

[1]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 147.

[2]- نفسه، ص 147.

[3]- هي قوات جندتها فرنسا من بين الأهالي وتعود تسميتها الى اسم زواوة العائد معناه الى القبائل الأولى التي تم منها التجنيدد، ينظر الى الصديق تاوتي، المعيدون الى كاليدونيا الجديدة المأساة هوية منفية نتائج وأبعاد ثورة المقراني والحداد، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2007م، ص 67.

[4]- نفسه، ص 67.

[5]- أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 156.

وكان استسلام الشيخ الحداد له الأثر الكبير على معنويات القائد أحمد ومرزاق شقيق الباشاغا محمد المقراني، حيث ثار على الفرنسيين بناحية سور الغزلان وحاول بومرزاق أن يخلق الانسجام بينه وبين قادة الأخوة الدحمانيين لكن محاولته باءت بالفشل ولم يوفق في ذلك.

وفي يوم 8 أكتوبر 1871م خاض بومرزاق معركة فاصلة ضد قوات الجنرال غوستاف سوسي وذلك كان بجوار قلعة بني حماد بناحية بجاية، وانتهت هذه المعركة بتغلب قوات الفرنسيين على قواته.[1]

وبعد فشله في معركة 8 أكتوبر اتجه الى ورقلة، والتقى هناك بالقائد بوشوشة وابن شهرة والزبير ولد سيدي الشيخ، وعندما أدرك أنه غير قادر على مواجهة القوات الفرنسية بقواته المتواضعة، حاول أن يجد مكانا امنا يلتجئ اليه في الصحراء فتاه هناك، وتم اكتشافه من قبل دورية فرنسية وذلك يوم 20 جانفي 1872م أمام بركة ماء قرب واحة الروسيات، فتم التعرف عليه واسعافه، ثم ارسل الى السجن في كاليدونيا الجديدة، وبقي هناك قرابة 30 سنة حتى وافته المنية هناك.[2]

- **نتائج الثورة:**

ان ما قاله الحاكم العام للجزائر هنري دي قيدون، في تقريره بتاريخ 24 أكتوبر 1872 لخص فيه نتائج الثورة " لقد أخضعنا القبائل الثائرة واستلمنا منها قرابة 80 ألف قطعة سلاح حربية، وفرضنا عليها غرامة حربية، وحجزنا جميع ممتلكات القبائل والأشخاص الذين ارتكبوا أعمالا عدائية ضد فرنسا، وعوضنا خسائر الكولون في الأرواح والمعدات وذلك بمنحهم ممتلكات احتجزت من الجزائريين وتتمثل في أراضي فلاحية، مباني، حيوانات".[3]

لم يتمكن الاستعمار من اخماد هذه الانتفاضة الا بعد خوض ثلاثة مائة معركة في كامل التراب الوطني.[4]

بعد القضاء على الثورة، قررت السلطات الفرنسية في سنة 1872م من مصادرة أراضي المتمردين وذلك لفائدة الدولة والمعمرين، وبلغ ذلك حوالي 2640000 هكتار، وعلى اثر ذلك صدر قانون 1873م العقاري، كتكملة للقرار المشيخي الصادر في 1863، وأدت هذه الاجراءات كلها الى افقار الفلاحين ومضاعفة عدد الكادحين في الأرياف.[5]

---

[1]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 148.

[2]- نفسه، ص 148.

[3]- داهة بن عدة، الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض، ج2، المرجع السابق، ص 413.

[4]- عمار عمورة، المرجع السابق، ص 157.

[5]- مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص 73.

كما تم مصادرة أملاك شخصية ل3601 كبير عائلة حيث قدرت مساحتها ب 54461 هكتار، أما فيما يخص جماعة المقراني صودر لها حوالي 22830 هكتار وذلك اجمالا بما فيها حقول للحبوب، بساتين، مخازن، اصطبلات ومساكن، ولم تسلم عائلة الحداد كذلك من هذه الاجراءات التعسفية حيث صدر قرار اداري بتاريخ 16 سبتمبر 1871م وينص هذا القرار على مصادرة كل الأملاك التابعة له ولعائلته.[1]

كما تم حبس كل من تشك فيه ادارة الاحتلال في دعمه للثورة دون تمييز بين الرجل والمرأة والمسن، وبالفعل هذا ما حدث مع زوجة الشيخ المقراني وابنته وابنة شقيقه بومرزاق [2].

كل المقاومين الذين تم القبض عليهم تم متابعتهم قضائيا أمام محكمة الجنايات بقسنطينة وكان ذلك ابتداءا من 21 سبتمبر 1872م وقد دامت الجلسات ستة أشهر، حكم على اثرها الشيخ الحداد ب 5 سنوات سجنا وكان ذلك في 19 أفريل 1873، لكنه توفي في 29 أفريل 1873م وكان ذلك ينصفه أيام من اصدار الحكم عليه.[3]

كما صدر حكما على 500 من وجوه القوم وكبراء البلاد بالأشغال الشاقة، وحكم بالنفي على زعماء الثورة مثل ما ذكرنا سابقا بومرزاق الى كاليدونيا الجديدة رفقة الشيخ محمد بن الحداد وولداه محمد وعزيز.[4]

- **ردود فعل السلطات الفرنسية من ثورة المقراني:**

لقد ابتكر الاستعمار الفرنسي كل أساليب القهر الانساني، حيث أن الترحيل والنفي القصري هو جريمة ضد الانسانية، ففرنسا استعملت أبشع الطرق في تعذيب الجزائريين.

قام التشريع الفرنسي عن طريق القانون العقابي في 25 سبتمبر 1891م والاعلان عن النفي وكذلك الأعمال الشاقة المؤبدة منها والمؤقتة، كما أن النفي للمحكوم عليهم بالمؤبد اما السجن داخل التراب الوطني الفرنسي، أو في سجن يقع خارج اقليمها القاري في مستعمراتها، وقد تم التحديد في الدستور الفرنسي جزيرة نوكاهيف كمكان للمنفى العادي واحدى جزر الماركيز كمنفى حصين.[5]

---

[1]- الصديق تاوتي، المرجع السابق، ص 109.

[2]- بوعزة بوضرساية، الجرائم الفرنسية والابادة الجماعية، المرجع السابق، ص 143.

[3]- الصديق تاوتي، المرجع السابق، ص 112.

[4]- أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 156.

[5]- نماذج من جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر، www.algeriachannel.net ، قناة الجزيرة، 16:00، 2009/10/07.

اهتم البرلمان الفرنسي خاصة بعد ثورة المقراني 1871م بالإفراج على 3600 محكوم عليهم بالنفي، خاصة للذين كانوا مع ثورة الشيخ المقراني المسلحة، وقد عانى المنفيون من ظروف حياة فظيعة كالمناخ وانعدام النظافة والروائح الكريهة، وكانوا محبوسين في أقفاص لا تتعدى مساحتها 24 متر مربع يتكدس فيها 20 سجينا.[1]

بالإضافة الى أن طريق العبور الى كاليدونيا يتم عبر رأس الرجاء الصالح، وعبر مناطق شديدة البرودة حيث تتراوح درجة الحرارة ما بين 9 درجة الى 14 درجة تحت الصفر ، حتى أطباء الرحلة لاحظوا أن المحكومين لا يتحملون البرودة بحيث أن المعتقلين قد عاشوا في مناخ معتدل[2]

وما زاد حالتهم سوءا هو نقص الغذاء، خاصة وأن بعض الأغذية متمثلة في شحم الخنزير والمشروبات كالخمر، وهو ما جعل المنفيين يمتنعون عن الأكل باعتباره محرم مما أدى الى زيادة وضعيتهم من سيئ الى الأسوء، وخلال شهري جويلية وأوت أصيب أغلبهم بمرض فقر الدم، الهزل، الاسهال والحمى وغيرها، كما توفي الكثير منهم.[3]

وبعد وصول المحكوم عليهم بالمنفى الى كاليدونيا، قامت فرنسا كعادتها باستغلالهم لصالحها كمحاربين للسكان الأصليين لهذه المنطقة المستعمرة، وكان ذلك في ثورة جوان 1878م التي خاضتها ضد السكان الأصليين المهددين بالخطر وذلك من خلال تجريدهم وترحيلهم من أراضيهم الى أراضي قاحلة، وقد سعى المنفيون في كسب هذه الثورة وذلك بغية الحصول على اجراءات العفو أو السماح لهم بالرجوع الى الجزائر.[4]

ولقد لعب أحمد بومرزاق دور كبير في ثورة 1878م، حيث تمكن من استرجاع مناطق كانت تابعة للأهالي ومن بين هذه المناطق: كنالا ونوميا وطبعا فرنسا لم تغير مبادئها وذلك بعد وفائها بالوعود التي قطعتها للجزائريين، فعند صدور قانون 1878 الذي نص في احدى مواده على العفو لجميع المحكومين عليهم بسبب الثورات أو بسبب جرائم سياسية، لم يكن للجزائريين نصيب من هذا العفو.[5]

كان هدف فرنسا من الغرض هو خوفها من الجزائريين وعودتهم الى أراضيهم أن يحي في قلوبهم من جديد الضغائن والأحقاد وتقوى شوكة أنصار بومرزاق القدامى في الجزائر خاصة الذين عانوا من مصادرة أراضيهم وممتلكاتهم وأصبحوا في حالة فقر وعوز.

---

[1]- عبد الوهاب بن خليف، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال الى الاستقلال، ط1، دار طليطلة، الجزائر، الجزائر، 2009م، ص 87.

[2]- نفسه، ص 87.

[3]- الصديق تاوتي، المرجع السابق، ص 137.

[4]- نفسه، ص 137.

[5]- نفسه، ص 137.

لقد طالب بومرزاق في العديد من المرات بالعفو الذي وعدت به فرنسا الجزائريين بعد مشاركتهم في الثورة، لكن قوبل طلبه دائما بالرفض ولم يتم صدور أي عفو الا بعد فيفري 1895م، وهو ما جعل الجزائريين يفكرون في الهروب كما فعل عزيز بن الشيخ الحداد والذي فر من المنفى في أفريل 1881م ليستقر به المطاف في سيدني بأستراليا وفي شهر جويلية من نفس السنة استطاع الوصول الى قناة السويس التي كانت ملجأ للكثير من الفارين من المنفى.[1]

فكانت أوضاع الجزائريين في المنفى مزرية حيث تعرضوا للتعذيب الجسدي والتجويع، حتى الأكل كان يقدم لهم في أحذيتهم، وكانوا يعملون في مزارع عقابية.[2]

[1]- الصديق تاوتي، المرجع السابق، ص 165.

[2]- نفسه، ص 165.

الخاتمة

خاتمة

بعد معالجتنا لهذا الموضوع من مختلف جوانبه، توصلنا الى جملة من النتائج الهامة والتي يمكن استخلاصها على النحو التالي:

– تمكنا من اعطاء تقييم للاستيطان الفرنسي في الجزائر والذي كان هدفه جوهريا منذ البداية ، وهو تحقيق الأهداف التي تخدم المصالح الفرنسية والذي بنى سياسته في الجزائر على أبعاد شملت الأرض والانسان، كما شمل أيضا عناصر الهوية والشخصية الوطنية، وفي مقدمتها الدين واللغة والتاريخ والحضارة عموما.

– لترسيخ دعائم هذا المشروع الاستيطاني شن الفرنسيون عدة قوانيين من أجل تفكيك الروابط الأسرية وهدم البنى الأساسية والغاء الوجود المادي والمعنوي للمجتمع الجزائري، من أجل الاستيلاء على جميع الأراضي، فأخذوا الأملاك العامة والخاصة دون أي تعويض، ولضمان تعمييير هذه الأراضي قامت السلطات الاستعمارية الفرنسية بتشجيع الهجرة الأوروبية نحو الجزائر مع منحهم بعض الامتيازات للضمان لهم العيش الكريم.

– لزيادة عدد المعمرين قام الجنرال بيجو بتحويل الضباط الجنود الى فلاحين ومزارعين، وأقام لهم مستوطنات عسكرية وشجعهم على شراء الأراضي وهذا لضمان بقائهم في الجزائر.

– تفكيك الأسس المادية والمعنوية التي يقوم عليها هذا المجتمع، بضرب وحدته القبلية الأسرية من خلال تفكيك الملكية الجماعية واستبدالها بالملكية الفردية لكي لايكون هناك مواقف جماعية.

– منذ دخول المستوطنين للمستعمرة الجزائرية عملت السلطات الفرنسية على نهب الأراضي الخصبة وتوزيعها على المهاجرين، وكذا ارغام البعض منهم على بيع منازلهم وأراضيهم بمبالغ قليلة جدا وتسليمها للمستوطنين.

– لكي تتخلص فرنسا من مشاكلها الداخلية في عهد الجمهورية الفرنسية الثانية قامت برفع عدد المهاجرين الأوربيين مع ربط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي.

– استحداث مستوطنات جديدة في مناطق استراتيجية للتحكم في مراكز التوتر وأيضا للتحكم في الأراضي الفلاحية الخصبة لتدعيم فرنسا بالمواد الأولية.

خاتمة

– عاشت الجزائر العديد من المقاومات الشعبية الثائرة ضد الظلم والقهر ومثال على ذلك ثورة المقراني والحداد عام 1871م، حيث عرفت فرنسا أن الجزائري لا يقبل الذل وأن دمائه فداء للوطن وحبه لأرضه من حبه لله مما أثار خوفها وبالتاي كان رد فعلها عنيفا جدا ضاعفت فيها العقوبات المسلطة على الثائرين وترتب عنها أعمال تعسفية كالابعاد والتهجير والحكم بالإعدام والنفي خاصة النفي الى كاليدونيا الجديدة، هذه المنطقة التي فقد فيها الجزائريون هوياتهم ولغتهم ودينهم.

الملاحق

الملحق 01: توزع الاوروبيين في الجزئر سنة 1846[1]

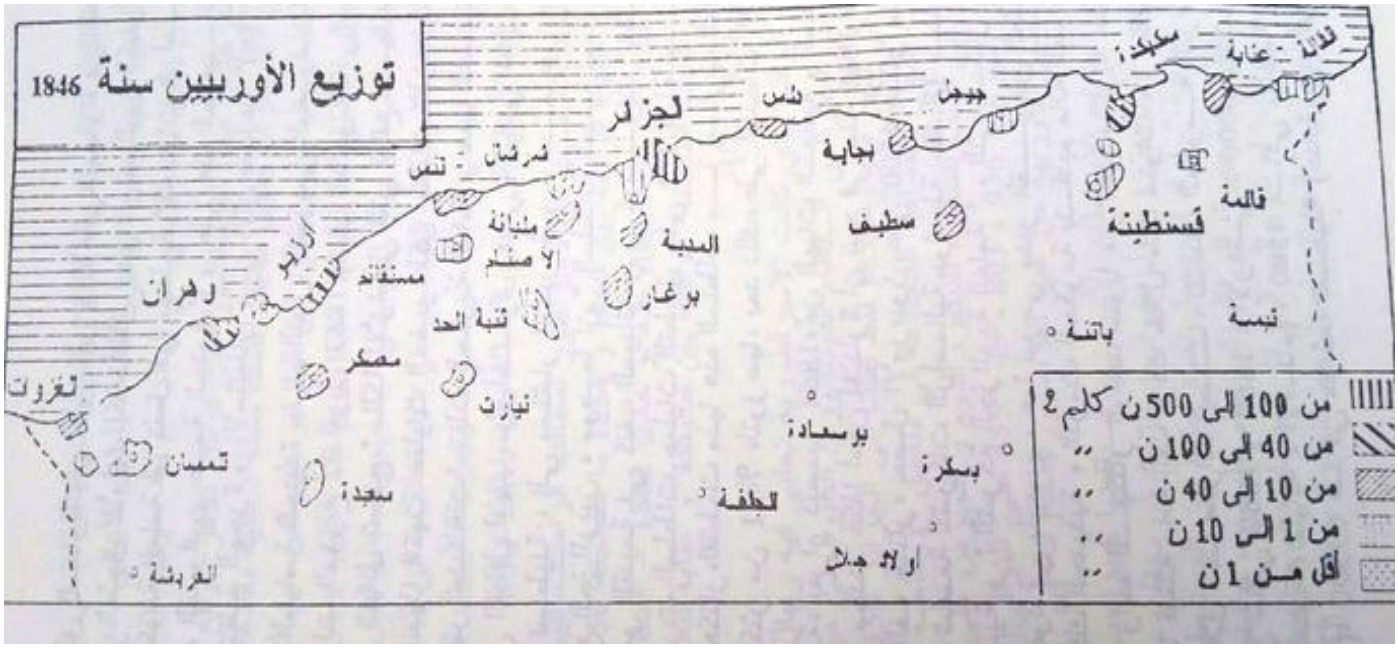

الملحق 2: صورة كريميو[2]

كريميو

[1]- عباد صالح، الجزائر بين فرنسا و المستوطنين، المرجع السابق، ص 26.

[2]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص 241

الملحق رقم 02: توسع التراب المدني . [1]

السنوات	مساحة التراب المدني	عدد السكان الأوروبيين والمسلمين	عدد البلديات	
			كاملة الصلاحية	المزدوجة
1870	1278000	49300	96	
1873	3151670			
1874	3900112	992368		
1876	4200000	1361000		
1878	4874490		178	
1879	5349646	1417879	181	44
1880	7383583	1884124	184	63
1881	10482964	2135530	194	77
1884	10659344	2770867	209	75
1886	12075692	3224475	232	78
1891	12855053	3620585	249	73

[1] شارل روبير أجيرون، المسلمون الجزائريون وفرنسا، ج1، ص 162.

الملحق رقم 4: مبيعات العقارات الريفية 1877-1898.[1]

السنوات	مبيعات الجزائريين الى الأوروبيين	مبيعات الأوربيين الى الجزائريين	الأرصاد
1877	22194	2520	19674
1878	11288	2848	8449
1879	18129	4164	13965
1880	40143	2917	37226
1881	54184	1171	53015
1882	29093	2465	16628
1883	64375	3951	60424
1884	32713	3705	29008
1885	21997	1612	20385
1886	21557	5037	16521
1887	13404	5013	8391
1888	15576	5073	10503
1889	13641	25234	11593
1890	19683	6463	13220
1891	13404	10458	2946
1892	17806	8869	8967
1893	32102	5423	26679
1894	23133	5061	18072
1895	21796	6250	15546
1896	18643	6619	12024
1897	31472	6381	25091
1898	27429	10140	17289
المجموع	**563762**	**131374**	**432388**

[1] صالح عباد، المعمرون والسياسة الفرنسية، المرجع السابق، ص 84.

الملحق رقم 05: تطور انتاج الكروم في الجزائر في الفترة 1881-1900[1]

السنوات	المساحة المنتجة (هكتار)	الانتاج(هكتولتلر)	المردود الوسطي هكتولتر في الهكتار
1885-81 المتوسط	48681	730001	14.9
1890-86 المتوسط	98526	2442556	24.7
1895-91 المتوسط	116169	3571773	30.7
1900-96 المتوسط	136498	4914143	36.0

[1] صالح عباد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين، المرجع السابق، ص 140.

الملحق6 : خريطة المناطق التي مستها الصادرات بعد انتفاضة 1871[1]

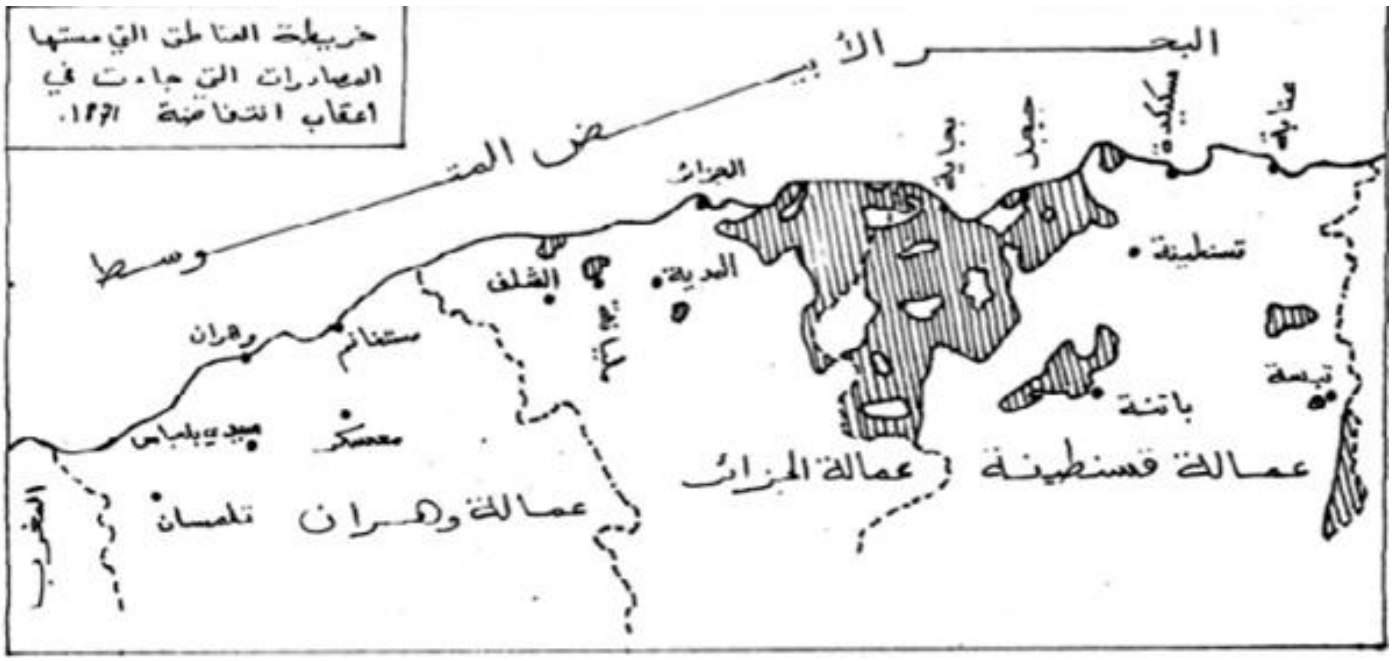

[1]- صالح عباد، المعمرون و السياسة الفرنسية، المرجع السابق، ص 76.

الملحق 07: وثيقتان توضحان مصادرة أملاك الشيخ الحداد و عائلته. [1]

[1]- جيلالي صاري، المرجع السابق، ص ص 220 -221.

قائمة المصادر

والمـــراجع

قائمة المصادر والمراجع:

قائمة المصادر بالعربية :

1. عباس فرحات، **ليل الاستعمار**، تر: أبو بكر رحال، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005.
2. محمد باشا، **تحفة الزائر في مأثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر**، ج1، المطبعة التجارية، الاسكندرية، 1903.
3. المدني أحمد توفيق، **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 2001.

قائمة المراجع بالعربية :

4. التليلي العجيلي، **الطرق الصوفية الاستعمار الفرنسي للبلاد التونسية 1881–1939**، م2، منشورات كلية الأداب بعنابة، تونس، 1998
5. أجرون شارل روبير، **الجزائريون المسلمون وفرنسا 1870–1919**، تر: مسعود الحاج مسعود، ج1، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007
6. أجرون شارل روبير، **المجتمع الجزائري في مخبر الاديولوجية الكولونية**، تر: محمد العربي ولد خليفة، ط2، وزارة الثقافة، الجزائر، 2013.
7. أجرون شارل روبير، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، تر: عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، 1982.
8. أجرون شارل روبير، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، م2، تر: محمد حمداوي وأخرون، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
9. الأزرق مغنية، **نشوء الطبقات في الجزائر**، تر: سمير كرم، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1980.
10. الأشرف مصطفى، **الجزائر(الأمة والمجتمع)**، تر: حنفي بن عيسى، القصبة، الجزائر، 2007.
11. أوصديق الطاهر، **ثورة 1871**، تر: جباح مسعودة، الجزائر، 1989.
12. بلاح بشير، **تاريخ الجزائر المعاصرة 1830–1983**، ج1، دار المعرفة، الجزائر، **2007**.
13. بن ابراهيم الطيب، **الاستشراق الفرنسي وتعدد ومهامها خاصة في الجزائر**، دار المنابع، الجزائر، 2007.
14. بن خليف عبد الوهاب، **تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال الى الاستقلال**، ط1، دار طليطلة، الجزائر، 2009.

15.بوحوش عمار، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997.

16.بوضرساية بوعزة، **الجرائم الفرنسية والابادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

17.بوضرساية بوعزة، **سياسة فرنسا البربرية في الجزائر1830–1930 وانعكاساتها على المغرب العربي**، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010.

18.بوعزيز يحي، **السياسة الاستعمارية من خلال المطبوعات "حزب الشعب الجزائري" 1830–1954**، ط1، دار البصائر، الجزائر، 2009.

19.بوعزيز يحي، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية**، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

20.بوعزيز يحي، **كفاح الجزائر من خلال الوثائق**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

21.ةبن داهة عدة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض ابان الاحتلال الفرنسي 1830–1962**، ج2، ط خ، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008.

22.تاوتي الصديق، **المبعدون الى كاليدونيا الجديدة مأساة هوية صنفية نماذج وأبعاد ثورة المقراني والحداد**، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2007.

23.تمبرلي جرانت، **أوروبا في القرن التاسع عشر والعشرون**، تر: بهاء فهمي، مؤسسة سجل حر، (دس)

24.جلال يحي، **السياسة الفرنسية في الجزائر من 1830–1959**، دار المعرفة، القاهرة، (دس)

25.حرب أديب، **التاريخ العسكري والاداري للأمير عبد القادر**، ط2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005

26.خرشي جمال، **الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر 1830–1961**، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة، الجزائر، 2009.

27.خلف التميمي عبد المالك، **الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي**، دراسة تاريخية مقاربة، عالم المعرفة، الكويت، 1978.

28.خليفي عبد القادر، **محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة 1830–1962**، ديوان المطبوعات الجامعية، (دط)، 2010.

29.دسوقي ناهد ابراهيم، **دراسات في تاريخ افريقيا الحديث والمعاصرة**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2011.

30.دودو أبو العيد، **الجزائر في مؤلفات الرحالة الألمان 1830-1855**، الشركة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975.

31.زوزو عبد الحميد، **الأوراس ابان فترة الاستعمار الفرنسي**، التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1837-1939، ج1، دار هومة، الجزائر، 2009.

32.سعد الله أبو القاسم ، **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر**، ج5، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

33.سعد الله أبو القاسم، **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر**، ج1، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

34.سعد الله أبو القاسم، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج1، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1992.

35.سعد الله أبو القاسم، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج6، دار عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

36.سعد الله أبو القاسم، **محاضرات في تاريخ الجزائر(بداية الاحتلال)**، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

37.سعد الله فوزي، **يهود الجزائر هؤلاء المجهولون**، ط2، الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، (دس).

38.سعيدوني ناصر الدين، الشيخ المهدي البوعبدلي، **الجزائر في تاريخ العهد العثماني، الجزائر**، 1989.

39.سيدي صالح حياة، **اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين 1871-1895**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

40.شنوف عيسى، **يهود الجزائر 2000 سنة من الوجود**، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

41.صاري الجيلالي، **تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830-1962**، تر: قندوز عباد فوزية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2016.

42.الطيبي محمد، **الجزائر عشية الغزو الاحتلالي ابن نديم**، الجزائر، ط1، 2009

43.عباد صالح، **الجزائر بين فرنسا والمستوطنيين 1830-1930**، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، (دس).

44.عباد صالح، **المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870–1900**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

45.عبد العزيز سليمان نوار وعبد المجيد النعنعي، **التاريخ المعاصر أوروبا من الثورة الفرنسية الى الحرب العالمية الثانية**، دار النهضة العربية، بيروت، 2014.

46.عدي الهواري، **الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكك الاقتصادي والاجتماعي 1830–1960**، تر: جوزيف عبد الله، دار الحداثة، بيروت، 1983.

47.العسلي بسام، **المقاومة الجزائرية والاستعمار الفرنسي 1830–1833**، دار النفائس، بيروت، 1980.

48.علمي سعيد، **الاستعمار والعمران السياسات الاستيطانية والعمران في الجزائر**، تر: نسرين لولي ومحمد رضا بوخالفة، ج1، دار الكتاب، 2013.

49.العمري الطاهر، **اليات الاستعمار الاستيطاني الأوروبي في الجزائر وليبيا**، مركز الجهاد الليبي للدراسات التاريخية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، قسنطينة، 2008.

50.عمورة عمار، **موجز في تاريخ الجزائر**، ط1، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.

51.عميراوي أحميدة، **أثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830–1954**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

52.عميراوي أحميدة، **من تاريخ الجزائر الحديث**، ط2، دار الهدى، الجزائر، 2009.

53.غازي حسين، **الاستيطان اليهودي في فلسطين من الاستعمار الى الامبريالية**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003.

54.غليسبي جوان، **الجزائر الثائرة**، تر: خيري حماد، دار الطليعة، بيروت، 1961.

55.فركوس صالح، **ادارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844–1871**، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، 2006.

56.فركوس صالح، **التشريعات المنظمة للاستيطان الاستعماري في الجزائر وأثارها على المجتمع الجزائري**، مشروع للبحث في اطار البرنامج الوطني للبحث، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، قسم التاريخ الأثار.

57.فركوس صالح، **المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين الى خروج الفرنسيين(814 ق م–1962)**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2002.

58.فركوس صالح، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1830–1925**، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، مديرية النشر لجامعة قالمة، 2010.

59.فريمو جاك، **فرنسا والاسلام من نابليون الى ميتران**، تر: هاشم صالح، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، 1991.

60.قداش محفوظ، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، تر: أحمد بن بار، ج1، دار الأمة، الجزائر، 2011.

61.قداش محفوظ، **جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830–1954**، تر: محمد المعراجي، ، الجزائر، (دس). AVEPمنشورات

62.قنان جمال، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1994.

63.كاسة الفرحي بشير، **مختصر وقائع وأحداث ليلة الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830–1962**، وزارة المجاهدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

64.لاكوست ايفي وأندري نوشي وأخرون، **الجزائر بين الماضي والحاضر**، تر: رابح اسطنبولي وأخرون، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

65.لونيسي رابح، **تاريخ الجزائر المعاصر1830–1989**، ج1، دار المعرفة، 2010.

66.محياوي رحيم، **دراسة مستقبل الاستيطان والتوطين الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين**، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، 2006.

67.معوشي أمال، **يهود الجزائر والاحتلال الفرنسي 1830–1870**، دار الارشاد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

68.مهساس أحمد، **الحركة الثورية في الجزائر1911–1954**، دار المعرفة، الجزائر، 2007.

69.مياسي ابراهيم، **لمحات من جهاد الشعب الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

70.مياسي ابراهيم، **مقاربات في تاريخ الجزائر 1830–1962**، ط2، دار هومة، الجزائر، 2011.

71.اليسري عبد الوهاب، **الصهيونية والعنف ...من البداية الاستيطان الى انتفاضة الأقصى**، ط1، ط2، دار الشروق، القاهرة، 2002.

الملتقيات:

72.أعمال الملتقى الوطني الأول: **العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي 1830-1962**، المنعقد بولاية معسكر، يومي 20-21 نوفمبر 2005، المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ط خ، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

73.بومورة عز الدين، **الضباط الفرنسيون الاداريون في اقليم الشرق الجزائري أرتيست مرسيه نموذجا**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 2007-2008.

74.حيمر صالح، **السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830-1930**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتورا في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والاثار، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013-2014.

الرسائل الجامعية:

75.عبيد صالح، **الجزائر في كتابات توماس(اسماعيل) أوروبا 1812-1884**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2007-2008.

76.محمد العقبي حسن موسى، **مالك بن نبي وموقفه من القضايا الفكرية المعاصرة**، مذكرة لنيل درجة الماجستير في العقيدة والمذاهب المعاصرة، الجامعة الاسلامية بغزة، فلسطين،2005.

77.يزيد عيسى، **السياسة اتجاه الملكية العقارية في الجزائر 1830-1914**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، قسم التاريخ، 2008-2009.

الجرائد والمجلات:

78.www.arab.emaj.com.2020/02/16، 14:45 الموقع الالكتروني الموسوعة العربية،

79.أجرون شارل روبير، **تنمية الاستيطان في الجزائر 1870-1930**، تر: محمد الطاهر العمودي، مجلة البصائر، ع2، الجزائر، 1999.

80.بوجمعة أكرم، **أوضاع الجزائر مع مطلع القرن العشرين**، ع 28، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والانسانية، جامعة أبي بكر بلعابد، تلمسان، الجزائر، 2016.

81.سلوان رشيد رمضان الجوعاني ومؤيد محمود حمد المشهداني، **الاستيطان الأوروبي في الجزائر 1830-1871**، م20، ع4، مجلة جامعة تكريت للعلوم، جامعة تكريت، قسم التاريخ، 2013.

82.قنون حياة، **الاستيطان الفرنسي ومصادرة أراضي الجزائريين خلال القرن 19**، ع3-4، مجلة الحوار المتوسطي، سيدي بلعباس، (دس).

المواقع الالكترونية:

83.مياسي ابراهيم، **فرنسا تعذب في الجزائريين، مجلة المصادر** ع5، وزارة المجاهدين ، المركز الوطني للدراسات والبحث،2001.

84.ميسوم بلقاسم، **سياسة فرنسا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجزائر خلال فترة 1930-1954**، مجلة علوم الانسان والمجتمع، ع6، جامعة بسكرة، 2013.

85.نماذج عن جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر، الموقع الالكتروني قناة الجزيرة ، 16:00، www.algeriachannel.net..2020/05/07

المصادر الأجنبية:

86.Ahmed henmi: la colonsation agraire et sous-de veloppement en algérie،Algérie: enageditions، 2009.

87.G.voisin. l algèrier pour les algèriens''euve dismal urbains''. Paris .1861 .

المراجع الأجنبية:

88.jules cambon: le governement general de l'algérie (1891-1897)، paris، 1918.

89.kha djamal: colonisation et politique d'assinrilationen، Algérie 1830-1962، Alger، casabal، 2004.

فهرس
الموضوعات

فهرس الموضوعات

الفهرس	ص
الاهداء	**–**
الشكر و العرفان	**–**
الخطة	**–**
مقدمة	**أ– هـ**
الفصل تمهيدي: مشروع الاستيطان الفرنسي في الجزائر	
المبحث الأول: مفهوم سياسة الاستيطان	7- 9
المبحث الثاني: التوسع الجغرافي للمستوطنين في الأراضي الجزائرية	10- 12
المبحث الثالث: قوانين ترسيخ الاستيطان قبل 1870	13- 16
الفصل الأول: السياسة التوسعية للاستيطان قبل قيام الجمهورية الثالثة 1870	
المبحث الأول: الهجرة الأوروبية الى الجزائر	18- 25
المبحث الثاني: نظام الحكم العسكري في سياسة الاستيطان	26- 31
المبحث الثالث: دور المكاتب العربية في تدعيم الاستيطان	32- 43
الفصل الثاني: الاستيطان المدني في ظل الجمهورية الثالثة(1870–1900)	
المبحث الأول: سقوط الامبراطورية الفرنسية الثانية(1852-1870)	45- 51
المبحث الثاني: قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة	52- 60
المبحث الثالث: القوانين الاستيطانية التي صدرت في عهد الجمهورية الثالثة (1870-1900)	61- 65
الفصل الثالث: الأثار المترتبة عن سياسة الاستيطان وموقف الجزائريين منه	
المبحث الأول: الأثار الاقتصادية لسياسة الاستيطان	67-75
المبحث الثاني: الأثار الاجتماعية لسياسة الاستيطان	76- 78
المبحث الثالث: موقف الجزائريين من سياسة الاستيطان	79- 85
خاتمة	87-88
قائمة الملاحق	90-95
قائمة المصادر والمراجع	97-103

الملخص:

ان الاستيطان الفرنسي في الجزائر كان يرمي الى تحقيق أهداف تخدم المصالح الفرنسية من خلال ضرب الهوية الوطنية وعلى رأسها الدين واللغة، ولهذا شنت عدة قوانين استيطانية من أجل الاستيلاء على الأراضي والأملاك العامة والخاصة، ولتعمير هذه الأراضي شجعت على الهجرة الأوروبية نحو الجزائر وحولت الضباط الجنود الى فلاحين ومزارعين واقامة مستوطنات لهم وتفكيك الملكية الجماعية واستبدالها بالملكية الفردية، فقابلت هذه القوانين رد فعل من طرف الجزائريين خاصة في الفترة ما بين 1870-1900 منها المقاومة الشعبية للشيخ المقراني والحداد الثائرة ضد السياسة الاستعمارية الفرنسية.

Résumé

La colonisation française en Algérie a pour tout d'enterrer l'identité nationale du peuple algérien la religion et la longue.

C'est pourquoi les autorités françaises ont établie une série des lois pour prendre possession des terres et des propriétés publiques et privé tout en encourageant l'immigration des européens vers l'Algérie.

On ajoute que les soldats et les officiers sont devenus aussi des fermiers et ils ont des colonies en suivait la gestion de transforma la possession commune en une possession individuelle.

Mais les algériens ont refusé bien sur système colonial français et ses lois à travers la résistance populaire des deux cheikhs elhaded et elmoukrani entre 1870-1900.